شبكة الألوكة
www.alukah.net

المكتبة الأزهرية

مخطوطة

البصائر النصيرية في علم المنطق

المؤلف

القاضي زين الدين عمر بن سهلان الساوي (ابن سهلان الساوي)

شبكة الألوكة
www.alukah.net

كتاب البصائر النصيرية في علم المنطق

تصنيف الشيخ الامام العالم الفاضل الزاهد

زين الدين عمر بن سهلان الساوي

٢٨٨
حكمة
١٥٩٨٤
منطقية

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بسم الله الرحمن الرحيم

الرب اعلم

اما بعد حمد الله المفهم بهدايته والصلوة على محمد خير خلقه وعلى اله وعترته فقد كانت دواعي الرهبة ومبادي العزيمة تتقاضاني الانتهاض للتقرب الى مجلس مولانا الرجل السيد فخير الدين ظهير الاسلام بهاء الدولة كافي الملك عين خراسان ابي القاسم محمود بن ابي توبة زاده الله عظم القدر وحسن الذكر ونفاذ الامر بجمع كتاب في جوهر العلوم الحقيقية واهداء افضل ما تناله قوى البشر وتنتهي اليه غايات القدر الى افضل اكابر العالم واجل من تسمو اليه اعناق العزائم فينكث قوى العزم ويحل عرى الاجماع الجزم قصور باعي وضيق خطوي عن الانتهاض الى فضيلة من الفضائل العلمية لم يملك زمامها ولم يحد لثامها ولم تسر اغوارها ولم تستبن ظلمها وانوارها والتقرب الى المستغني عن جدوى القرب يشوه وجه الادب الا ان تداركه الاذن بالتقسي وتلقاه الرضى بحلى التزيين فلو جرم هرضي الحزم عن العثار ما تعارفه العزم متطلعا لتباشير الاذن الصادر عن حضرته الشريفة وسدته المنيفة الى ان اتصل بالخادم امر العالي بتحرير كتاب في المنطق لا يرد الاحقار الى ضيق الاطوال ولا يزيبه التطويل الى قبح الاهمال فانتدبت لامتثال المرسومة قوى العزيمة نافذ الصريحة واوردت من المنطق ما كل يسع طالب العلوم الحقيقية الجهل به مقتصرا على ابانة طريق اكتساب التصور والتصديق الحقيقيين اللذين هما الحدود والبرهان والهداية الى وجوه الغلط فيهما دون الجدل والخطابة والشعر التي هي عن افادة اليقين المحض بمعزل وسميته البصائر النصيرية تفاؤلا بيمن العاقبة وتوصلا اليه باسبابه ولن يعرف قدر هذا الكتاب الا من طال نظره في كتب المتقدمين

بعين

بعين التامل فيجد فيه عند قصده ايضاح ما اغفلوه وتفصيل ما اجملوه وتنبيها على مواضع غلطهم فيهم المتعلم التعظيم لها عساها ذهبت عليهم والله المستعان وعليه التكلان في ان ليعلمنا من الزلل ويحلل في القول والعمل وهذا حين ما افتتح الكلام فيه بتقديم مقدمة مشتملة على فصلين احدهما في ماهية المنطق وبيان حاجة اليه ومنفعته والاخرى في موضوعه

الفصل الاول

في ماهية المنطق ووجه الحاجة اليه ومنفعته

الانسان في مبداء الفطرة خال عن تحقق الاشياء وقد اعطي الآلات تهيئه في ذلك وهي الحواس الظاهرة والباطنة فاذا احس بامور جزئية تنبه لمشاركات بينها ومباينات ينتزع منها عقائد اولية حادثة لا يرتاب فيها عاقل ولا تزول عن وجه ما مثل ان الكل اعظم من جزئه وان الاشياء المساوية لشيء واحد فهي متساوية وان جسم الواحد لا يكون في مكانين في آن واحد وعقائد اخر مساوية لهذه في القوة كالحكم بان كل موجود مشار اليه والى جهته وان الاجسام امالا تتناهى او تنتهي الى فضاء محدود لا يتناهى لكنها كاذبة يبان كذبها بشهادة القضايا الاول كما سنبينه من بعد وقد يتردد في امور بعد ادراك المحسات وتنازع القضايا فيها فقد لا يهتدي الى الحكم الجزم في بعضها سبيل وقد يجزم في بعضها * بقرف في هذه القضايا وتوصل منها اليه وهذا القرف قد يكون تارة على وجه الصواب وتارة على وجه الخطاء ولا يشذ عن حكمنا هذا الا من يدرك حائب وقوة الهية تزلقه الى الشيء كما هي وتعصمه عن الفكر فاذا انقسمت المعقولات بحالة الكثرة في مبداء الامر الى حق وباطل وتقرفا تارة فيها الى صحيح وفاسد دعت الحاجة الى اعداد قانون عاصم للذهن عن الزلل مميز للصواب الرائي عن الخطاء في العقائد

بحيث تتوافق العقول السليمة على صحته وهذا هو المنطق وانما احتيج الى تمييز الصواب عن الخطاء
في القضائة للتوصل بها الى السعادة الابدية لان سعادة الانسان من حيث هو
انسان عاقل في ان يعلم الخير والحق اما الحق فللاعتقاد واما الخير فللعمل به وقد
تواترت شهادة العقول والشرائع على ان الوصول الى السعادة الابدية بهما واذا
كان نيل السعادة موقوفا على معرفة الحق والخير والرؤية الانسانية قد يعتريها
الزيغ والعدول عن نهج السداد في السلوك الفكري على الكثرة فربما اعتقدت غير
الحق حقا وما ليس بخير خيرا واستمرت على اعتقادها فحرم صاحبها السعادة الابدية
لما فاته من درك الحق والخير والتمييز بينها وبين الباطل والشر وتعلق عز جلاله
النعيم الدائم في جوار رب العالمين فاذا لا بد لطالب النجاة من الهدى الى
وجه التمييز بين الحق والباطل والخير والشر والطريق اليه بمعرفة القانون
الصناعي الذي يعصم الغالط في جواب النظر واذا حققت الحاجة اليه فشرع
وجه غايته وضعفته زيادة شرح فنقول الحاجة الى المنطق لدرك المجهولات
والمجهولات اما ان يطلب تصورها فقط او يطلب التصديق بالواجب فيها من نفي
او اثبات والتصور هو حصول صورة شيء ما يعالج الذهن فقط مثل ما ان كان له اسم فطريق
به تمثل معناه في الذهن مثل تمثل معنى المثلث والانسان في الذهن دون ان يقترن
به حكم بوجودها او عدمها او وجود حالة او عدمها لها فانا قد نشك في
وجود شيء او عدمه فيحصل في ذهننا المعنى المفهوم من لفظه واما التصديق فهو
حكم الذهن بين معنيين متصورين بان احدهما الخر وليس الخر واعتقاده حدق
ذلك الحكم اي مطابقة هذا المتصور في الذهن الوجود الخارجي عن الذهن كما ان قيل
الاثنان نصف الاربعة فصدقت كان ذلك حكما منك بان الاثنين في نفسه نصف
الاربعة كما حصل في ذهنك منه وكل تصديق فيقدم عليه تصوران له محالة وربما يزيد
عليه كما في قولنا الاثنان نصف الاربعة فانه تشتمل تصورات تصور الاثنين و
النصف والاربعة ولكن الزيادة على تصورين غير واجبة واما التصور فقد لا يفتقر

الى

الى تقدم التصديق عليه فلذلك كان يسمى العلم الاول وبعض هذه المجهولات قد يكفي
في درك تذكره واخطاره بالبال فاذا اخطر تنبه له فهو مجهول اذ ليس حاضرا في
الذهن وله به علم بالفعل بالقوة واكثرها لا يكفي فيه التذكر بل انما تدرك
بمعلومات سابقة عليها وترتيب لها مخصوص له جملة يتأدى الى العلم بها المجهول
ولكل مجهول معلومات تناسبه فمجهول التصور معلومات تصورية ومجهول التصديق
معلومات تصديقية وتلك المعلومات اما ان تكون حاصلة بالفطرة من غير تقدم
معلوم هو سبب حصولها عليها او حاصلة بمعلومات اخر سابقة عليها ولكن لا تستدل
بل تنتهي لا محالة الى معلومات حاصلة بالفطرة فالمنتهي مدفوع الى الفطرة في
تلك المعلومات وكيفية تاليفها وتاديها الى هذه المجهولات المطلوبة وقد
جرت العادة بان يسمى الامر المؤلف من معلومات خاصة على هيئة خاصة
مؤدية الى التصور قولا شارحا فمنه حد ومنه رسم والمؤلف من معلومات
خاصة على هيئة خاصة تؤدي الى التصديق حجة فمنه قياس ومنه استقراء
وغيرها وقد يقع الخلل في كل واحد من الامرين اعني القول الشارح والحجة تارة
من جهة المعلومات التي منها التاليف وتارة من جهة تاليفها وتارة من جهتيها
فحقا رى المنطقي ان يعرفنا المعلومات المناسبة لمطلوب مطلوب وهيئة *
تاليفها المؤدية اليه وانواع الخلل الواقع فيها فيحصل لنا العلم بالحد الحقيقي الذي
يفيد تصور ماهية الشيء وبالشبيه به القريب منه الذي يسمى رسما والقصد
الوتيري فائدة في معرفته الاجتناب وكذا يحصل علمنا بالقياس البرهاني الذي
يفيد التصديق الحقيقي بالشيء وبالقريب منه الذي يسمى قياسا جدليا والبعيد
عنه الذي يسمى خطابيا والفاسد الذي يسمى مغالطا ونعرف ذلك لكي يجتنب
والمخيل يسمى شعريا وهو الذي لا يوقع تصديقا البتة بل تخييلا ويؤثر التصديق
فيما يرغب فيه او ينفر عنه وربما يسال فيقال ان تعرف المجهولات من المعلومات

الألوكة
www.alukah.net

بالفكر العقلي مفتقر الى قانون صناعي يقايس به فهذا القانون في نفسه من جملة الادوات البينة المستفادة عن الفكر او من جملة المعلومات الفكرية المفتقرة الى قانون فان كان من القبيل الاول فليستغن عن تعلمه وان كان من القبيل الثاني فليفتقر الى نفسه ويشترط في تعلمه تقدم العلم به وهو محال فجوابه ان درك العلوم منه ماهو بطريق استفادتها من معلومات سابقة عليها وترتيب لها خاص ومنه ماهو على سبيل التذكير والتنبيه كما سبق والاول منه ماهو مستقيم منتظم * يسهل التدريج فيه من الاوائل الى التواني والتوالث ولا يعرض فيه الغلط الا نادرا كالعلوم الهندسية والعددية ومنه ما ليس له اتساق فيؤمن الغلط فيه كالعلوم الالهية والامور المتعلقة في المنطق منها ماهو على سبيل التذكير والتنبيه الذي لا يحتاج فيه الى قانون متقدم عليه ومنها على سبيل الوضع والتسليم كالكثير ٧ ماهو مما في قاطيغورياس ومنها ما هو على سبيل الاحتجاج واستفادة المجهول من المعلوم وما كان من هذا القسم فهو من القبيل المستقيم المنتظم المأمون وقوع الغلط فيه والخلاف الجاري في المنطق بين ارباب انما هو بسبب الالفاظ المشتركة وذهاب كل فريق الى معنى منه لو قد رأفقا قرهم على معنى له واحد لما اختلفوا فهذا القدر كاف في بيان ماهية المنطق ووجه الحاجة اليه ومنفعته ثم المنطق انما يفيد الفائدة المطلوبة منه اذا ارتاض الانسان باستعمال هذه القوانين المتعلقة فيه واما مع فتورها دون تعود استعمالها والارتياض بها فقليلة الغنى والفائدة

الفصل الثاني في موضوع المنطق

موضوع كل علم هو الشيء الذي يبحث في ذلك العلم عن احواله التي تعرض له لذاته وتسمى تلك الاحوال اعراضا ذاتية وعرفها ولما تبين ان منفعة المنطق وغاياته تعريف القول السارح والحجة مطلقا اي على وجه كلي قانوني عام غير مخصص بشيء دون شيء اذا عرف كذلك استغنى عن استيناف تعلم حد حد وبرهان برهان بل انطبق حكمه

حكمه المجرد عن المواد الخاصة على جميع الحدود والبراهين الخاصة فموضوع نظره اذا المعاني التي هي مواد القول السارح والحجة المطلقين من حيث هي مستعدة للتاليف المؤدي الى تحصيل امر في الذهن وهذه المعاني هي المعقولات الثانية ومعنى قولنا الثانية هو ان ذهن الانسان تحصل فيه صور الاشيا الموجودة خارج الذهن وماهياتها ثم الذهن قد يتصرف فيها بان يحكم ببعضها على بعض ويلحق بعضها امورا ليست منها ويجرد بعضها عن عوارض خارجة عن حقيقتها فتصرف الذهن بجعل البعض محكوما عليه والتجريد والالحاق احوال تعرض لهذه الماهيات الموجودة في الذهن فالماهيات معقولات اولى وهذه الاحوال العارضة لها بعد حصولها في الذهن معقولات ثانية وهي كون الماهيات محمولات وموضوعات وكليات وجزئيات الى غير ذلك مما تعرفه فاذا موضوع المنطق هذه المعقولات الثانية من حيث هي مؤدية الى تحصيل علم لم يكن واما المعقولات الاولى فانما ينظر فيها اذا احتاول ان يطبق هذا القانون المتعلق على الحدود والبراهين الخاصة ويعاديها فحينئذ * يلتفت الى هذه المعقولات الاولى التي هي ماهيات الاشيا الموجودة مثل كونها جواهر وكميات وكيفيات وغير ذلك مما هي اجناس الامور الموجودة كما سنعرفها هذا اذا تعلم الانسان المنطق بفكرة ساذجة مع نفسه دون الاستعانة بمعلم يخاطبه ويحاوره لو امكن اما اذا جرى التعليم فيه على سبيل المخاطبة والمحاورة ولم يكن ذلك الا بالفاظ صارت الالفاظ ايضا منظورا فيها بالضرورة خصوصا وفكر الانسان في ترتيب المعاني قلما ينفك عن تخيل الفاظها صحيحا حتى كان الانسان يناجي نفسه بالفاظ مقيلة اذا اخذ في التروي والتفكر ثم المعاني والالفاظ التي هي مواد الاقوال السارحة والحجج مؤلفة ولا يحصل العلم بالتوالف الا بعد الاحاطة بمفرداته لان كل وجه بل من حيث هي مستعدة للتاليف فلا جرم وجب علينا ان نعرف احوال الالفاظ المفردة والمعاني المفردة من هذه الجهة اولا ثم نعقبه بتعريف

القول السارح المفيد للمقرر ان التصور سابق على التصديق طبعا فيستحق التقديم وضعا ونقدم على هذا التعريف ما يحتاج اليه القول السارح من التالي ثم نتبعه بتعريف الحجج على اصنافها نقدم بما له نوع التالي الواقعة فيها فيشتمل كتابنا لهذا الوجه على ثلث مقالات الاولى في المفردات والثانية في الاقوال السارحة الموصلة الى التصور والثالثة في الاقوال الموصلة الى التصديق

المقالة الاولى في المفردات وتشتمل على فنين

الفن الاول في الالفاظ الكلية الخمسة وتشتمل على عشر فصول

الفصل الاول في دلالة اللفظ على المعنى

قد بينا ان نظر المنطقي في المعاني ولكنه اذا اقتصر في البحث عن الالفاظ واحوالها واقسامها كما تدعوه الضرورة الى النظر فيها بسبب ما بين اللفظ والمعنى من العلقة اغناه ذلك عن استيناف تعرف احوال المعاني واقسامها اذ الالفاظ تحذو حذو المعاني فنقول دلالة الالفاظ على المعاني من ثلثة اوجه الاول دلالة المطابقة وهي دلالة اللفظ على المعنى الذي وضع له مثل دلالة الانسان على الحيوان الناطق ودلالة البيت على مجموع الجدار والسقف والثاني دلالة التضمن وهي دلالته على جزء من اجزاء المعنى المطابق له كدلالة الانسان على الحيوان وحده او على الناطق وحده وكدلالة البيت على الجدار او السقف والثالث دلالة الالتزام وهي ان يدل اللفظ على ما يطابقه من المعنى ثم ذلك المعنى يلزمه امر خارج لا ان يكون جزءا له بل صاحبا ورفيقا ملازما فيشعر الذهن بذلك اللازم مثل دلالة السقف على الجدار والمخلوق على الخالق والثلثة على الفردية والانسان على الضحاك والمستعد للعلم وكان هذا ليس دلالة لفظية بل انتقال الذهن من المعنى الذي دل عليه اللفظ بالوضع الى معنى خارج لازم له قريب منه والمستعمل في العلوم هي دلالة المطابقة والتضمن لا دلالة الالتزام فانها غير محصورة اذ اللوازم قد تكون لها لوازم وهكذا الى غير نهاية

الفصل الثاني في اللفظ المفرد والمركب

اللفظ المفرد هو الذي يدل على معنى ولا يدل جزء منه على شيء اصلا هو جزؤه مثل قولنا انسان فان جزأه ليكن ان مثلا او سان لا يدل على جزء من معنى انسان ولا على شيء خارج من معناه حتى جعل جزء لفظ الانسان ولذلك عبد الله اذا جعل اسم لعبد لله تعالى باضافته الى الله تعالى بالعبودية فان جزأه حينئذ لا يدل على شيء اصلا وصار هذا الاسم في حقه كالمشترك تارة يطلق لقصد التعريف فيكون اسما مفردا وتارة يراد الوصف فيكون مركبا ومن اوجب في هذا الحد زيادة تخصيص وهي ان لا يدل جزء منه على جزء من معنى الجملة لاعتقاده ان بعض اجزاء الالفاظ المفردة ربما دلت على معاني غير اجزاء الجملة كصيد مثلا من عبد الله او ان من انسان فان كل واحد منها دال على شيء وان لم يكن جزء معنى الجملة فقد اخطاء لان دلالة اللفظ على المعنى ليست لذات اللفظ بل بالوضع والاصطلاح فتكون دلالتها تابعة لقصد المتلفظ وليس يقصد المتلفظ ولا الواضع فيما وضعه ان يدل بجزء المفرد على شيء اصلا حتى ما يجعله جزأ فتكون له دلالة حينئذ البتة

واما المركب فهو الذي يوجد لمجموعه اجزاء دالة على اجزاء المعنى المراد بالجملة كقولك العالم حادث والحيوان ناطق وغلام زيد وستأتي تفاصيله في المقالة الثالثة

الفصل الثالث في الكلي والجزئي

اللفظ المفرد الكلي هو الذي معناه الواحد في الذهن يصلح لاشتراك كثيرين فيه كالانسان والحيوان بل الكرة المحيطة بتسع متساوي الاضلاع بل الشمس والقمر فانهما كليان وان امتنعت الكثرة فيهما في الوجود لكن امتناع الكثرة لم يكن لعدم صلاحية معناهما للاشتراك بل لمانع خارج وقد اعتقد بعضهم ان لفظة الشمس انما كانت كلية بالنسبة الى شموس كثيرة مفروضة فان اراد بهذا ان اللفظ لا يكون كليا ما لم توهم شموس كثيرة

الألوكة
www.alukah.net

تشترك في معناه حتى اذا لم تتوهم وعدمت الكثرة الوهمية لم يكن اللفظ كليا فليس
كذلك بل اللفظ كلي وان لم تتحقل في الذهن تصور كثيرة تشترك في معنى هذا اللفظ الذهن
لدون كليته بسبب صلاحيته لاشتراك الكثرة فيه لو كانت وان لم توجد الكثرة لا في
ولا خارج الذهن وانما هو الذي معناه الواحد يصلح له اشتراك كثيرين فيه البتة
مثل زيد اذا اريد به هذا المشار اليه جملة لا صفة من صفاته فان المفهوم لا يصلح ٧ منه
البتة للشركة فالفرق بين زيد والشمس اعتباري الكثرة فيهما في الوجود هو
انه يمكن ان تتوهم شموس كثيرة يصح وضع لفظ الشمس عليها بالسوية فصلاحية
الشركة ثابتة فيها وجدت الكثرة الوهمية ولا يمكن توهم اشخاص كثيرة كلها زيد
فمعنى زيد بعينه فليس ان لمعنى هذا اللفظ صلاحية الشركة بحال وهذا الفرق انما
هو بين زيد والشمس اما هذه الشمس وهذا الرجل فجزئي كلفظ زيد وكذا كل ما اقترت
به الاشارة والجزئي يستعمل بمعنى آخر وهو ان كل واحد من الشركاء في معنى الكلي
يقال له جزئي بالاضافة الى الكلي والجزئي بهذا المعنى يغاير الاول من وجهين *
احدهما انه بهذا المعنى مضاف الى الكلي وبالاول غير مضاف والثاني ان الجزئي
بهذا المعنى قد يكون كليا كالانسان فانه جزئي الحيوان ومع ذلك هو كلي واما الجزئي
الاضافي فلا يكون البتة كليا واعلم انا نشتغل بالبحث عن احوال الجزئي بالمعنى
الاول لان الجزئيات غير متناهية ولو كانت متناهية ايضا مثلما كنا نستفيد
بادراكها ما نطلبه من الكمال العقلي لان ادراكها لا يكون الا حسيا او خياليا
لا عقليا

الفصل الرابع
في الموضوع والمحمول

اذا حكمنا بشيء على شيء فقلنا انه كذا فالمحكوم به يقال له المحمول والمحكوم عليه
يقال له الموضوع وليس من شرط المحمول ان يكون معناه معنى ما حمل عليه اي الموضوع
اذ لو كان كذلك لم يصح حمل الاسماء المترادفة وهي الالفاظ المختلفة الموضوعة
لمعنى واحد مثل قولنا الانسان بشر بل من شرطه ان يكون اتحد صادقا وان لم
تكن

تكن حقيقة المحمول حقيقة ما حمل عليه فاذا قلنا الانسان ضحاك فلا نعني به ان
حقيقة الانسان حقيقة الضحاك بل نعني ان الشيء الذي هو انسان وله صفة
الانسانية هو ايضا ضحاك وله صفة الضحاكية سواء كانت حقيقته في نفسه
المحمول او الموضوع او امرا ثالثا غيرهما اما ما حقيقته الموضوع فمثل قولك الانسان
ضحاك واما ما حقيقته المحمول فمثل قولك الضحاك انسان فان الشيء الذي هو الضحاك
حقيقته الانسانية واما ما حقيقته ثالث غيرهما فمثل قولك الضحاك كاتب فان
حقيقة الشيء الذي يقال له الضحاك والكاتب هو الانسان لا الضحاك والكاتب
والغرض من هذا الفصل هو ان المحمول يكفي بكونه صادقا على الموضوع ولا يطلب ان على
تكون حقيقته حقيقة الموضوع واما هذه الاقسام الثلثة التي ذكرناها فستعرفها
بعد فصول نوردها لكم ان شاء الله تعالى

الفصل الخامس
في قسمة الكلي الى الذاتي والعرضي

اذا عرفت ان الكلي المحمول على الشيء قد يكون حقيقة الشيء وقد يكون امرا آخر وراء
حقيقته فلنبين اقسامه على التفصيل فنقول اللفظ المحمول اما ان يكون دالا
على حقيقة الشيء او على صفة له واعني بالصفة ما هو كالجسم والابيض بالنسبة
الى الانسان لا كالبياض والجسمية فان مثل البياض لا يكون محمولا على الانسان
الا بالاشتقاق اي يشتق منه له اسم كالابيض ويحمل عليه كما سيجيء بعد:
والصفة المحمولة اما ان تكون داخلة في ذاته بحيث يلتئم منها ومن غيرها ذات الشيء
وتسمى مقومة ذاتية او لا تكون في ذاته بل توجد بعده وتسمى عرضية فمنها ٧ داخلة
ما يلزم الذات ويحضر باسم العرضي اللازم وان كان المقوم ايضا لازما ومنها ما يفارق
ويسمى العرضي المفارق فالمحمولات هي هذه الدال على الماهية والذاتي المقوم والعرضي
اللازم والعرضي المفارق ولنعرف كل واحد منها ثم لنبين ان الدال على الماهية هل هو

مندرج تحت الذاتي بحيث يكون الذاتي عاما له وفيما هو خارج عنه لا يطلق عليه اسمه

الفصل السادس
في تعريف الذاتي

الذاتي هو الذي يفتقر اليه الشيء في ذاته وماهيته مثل الحيوان للانسان فان الانسان لا يتحقق في ماهيته الا ان يكون حيوانا وكذا البياض لا يتحقق في الجسم الا ان يكون لونا واما ما يفتقر اليه الشيء في وجوده لا في ماهيته فليس بذاتي مثل كون الجسم متناهيا وكون الانسان مولودا فان الجسم لا يفتقر في جسميته الى ان يكون متناهيا ولا الانسان في انسانيته الى ان يكون مولودا ولكنه يمكن ان يسلب التناهي والولادة عن الجسم والانسان في التصور فيتصور جسم غير متناه وانسان غير مولود ولا يمكن ان يتصور انسان ليس بحيوان وهذا وان لم يكن فرقا عاما بين الذاتي وما ليس بذاتي فان مما ليس بذاتي ما يمتنع سلبه عن الشيء لكنه فرق بين هذه المثلة وقد قنع بعضهم بهذا القدر في تعريف الذاتي فقال الذاتي هو الذي لا يمكن رفعه عن الشيء وجودا وتوهما وهذا غير كاف في تمييز الذاتي عن غيره فان من اللوازم ما لا واسطة بينه وبين الشيء بل يلزمه لذاته كما تفرقه ومثل هذا يمتنع رفعه عن ملزومه مع استثناء الملزوم وجودا وتوهما فاذن الذاتي مختص بزيادة على هذا القدر وهي انه مع كونه معقولا للشيء يمتنع الرفع عنه يسبق تصوره على تصور ما هو ذاتي له وبيان هذا ان كل شيء له ماهية ملتئمة من اجزاء خاصة توجد في الاعيان اذا كانت اجزاؤها موجودة حاضرة معها وحضور اجزائها هو وجودها اولا وبقاؤها ما دام الشيء باقيا واذا لم توجد في الاعيان الا على هذا الوجه و هذا هو تقدم الاجزاء عليه تقدما بالذات لا بالزمان فكذلك لا توجد في الاذهان الا على وفق وجودها في الاعيان اذ العلم صورة في الذهن مطابقة للامر الموجود فتكون الاجزاء سابقة في التصور كما هي في الوجود فاذا اخطرت الماهية بالبال وأخطرت اجزاؤها

اجزاؤها التي التأمت منها لم يمكن ان تعقل الماهية الا وتكون اجزاؤها معقولة اولا مثل الحيوان والناطق اللذين هما داخلان في ماهية الانسان فلا يمكن ان يعقل الانسان الا وقد عقل اولا الحيوان والناطق نعم قد يكونا منفصلين في الذهن وليس كل ما لا يكون منفصلا لا يكون معلوما فكثير من المعلومات ليس منفصلا واما اللوازم فلا يسبق تصورها على تصور الشيء بل اذا تم تصور الشيء تصور لزومها تابعة اياه في الوجود والماهية فللذاتي اوصاف ثلثة يشاركه بعض اللوازم في اثنين منها الاول ان الذاتي اذا خطر بالبال واخطر ما الذاتي ذاتي له بالبال علم وجود الذاتي له له محالة بحيث يمتنع سلبه عنه وبعض اللوازم ايضا كذلك والثاني ان الذاتي متقدم في التصور على ما هو ذاتي له وهذا هو الوصف الذي لا يشاركه فيه شيء من اللوازم وهذه هي الخاصة التي لا يشاركه فيها شيء من اللوازم والثالث ان لا يكون مستفادا للشيء من غيره فليس الانسان حيوانا لعلة جعلته حيوانا بل لذاته هو حيوان اذ لو كان لعلة لامكن فرضه انسانا غير حيوان عند فرض عدم العلة وليس هذا مصيرا الى ان الحيوان وجد لذاته من غير علة اوجدته كلا بل المراد ان شيئا ما لم يجعل الانسان حيوانا نعم الذي جعل الانسان فقد جعل الحيوان بجعله الانسان لان الانسان حيوان ما فاذا ذاته احدثت حيوان ما اما ان يقال جعل الانسان ثم افاده الحيوانية فلا اذ تكون الانسانية متقومة دون الحيوانية ثم تكون الحيوانية واردة عليه من خارج وهو محال وهذا الوصف مما نشركه فيه اللوازم ايضا التي تلزم الماهية لا في وجوده مثل كون الثلثة فردا او المثلث مساوي الزوايا القائمتين فليست الفردية موجودة لعلة اقارنا بل الثلثية في نفسها وماهيتها لا تكون الا فردا فاذا وجدت علة الثلثة فقد اوجدت فردا لازما في وجودها لا تكون الا فردا فاذا وجدت علة الثلثة فقد اوجدت فردا لازما في وجوده لكن فرق بين ان يوجد شيئا وبين ان يوجده بحيث لا يمكن ان لا يوجد قولنا يوجده بحيث لا يمكن ان لا يوجد ذلك الشيء دون هذا الامر ثم يعيد من بعد ذلك الامر فقد عرف بهذا التحقيق ان من افتقر في تعريف الذاتي على امتناع الرفع وجودا وتوهما لم يف بتمييز الذاتي عن بعض اللوازم وها هنا بحث نفيسي وهو ان لقولنا الذاتي هل يشمل

الألوكة
www.alukah.net

الدال على الماهية والمقوم اعم بحسب المفهوم فلا يكون الدال على الماهية ذاتيا وذلك لان
الذاتي يدل على شيء له نسبة الى الذات وانما ينسب الى الشيء غيره لا نفسه
وذاته والماهية هي الذات لا غيره فمحال نسبتها الى الذات فلا يقع اذن اسم الذاتي
عليها فلا يكون الانسان ذاتيا للانسان بل الحيوان والناطق ذاتيين له لكن الاستعمال
اللغوي وان كان يمنع تناول الذاتي الدال على الماهية فالمنطقيون يستعملون هذه اللفظة
بوضع ثان مصطلح عليه فيما بينهم وهو ان كل كلي تكون نسبته الى جزئياته المفروضة
لمعناه نسبة لو توهم ارتفاعها ارتفع ذلك الشيء الجزئي لا ان الجزئي يرتفع اولا
بل الكلي هو الذي يرتفع ولا يرتفع بسبب ارتفاعه الجزئي فذلك الكلي ذاتي بالنسبة
الى هذا الجزئي سواء كان حقيقة ذات الجزئي او صفة يفتقر اليها في ذاته ونسبة
الانسان الى الاشخاص التي تحته مثل زيد وعمرو هي هذه النسبة فهو ذاتي
لها وان كان دالا على ماهيتها ايضا فاذن الذاتي اعم من الدال على الماهية يشتمل
عليه اشتمال العام على الخاص

الفصل السابع في العرضي

العرضي ينقسم الى لازم ومفارق واللازم اما ان يلزم الشيء في ماهيته او لامر
خارج وما يلزمه في ماهيته قد يكون بينه وبين الشيء وسط وقد لا يكون ونعني
بالوسط ما يلزمه اللازم اولا ثم بسببه يلحق الشيء فما لا وسط بينه
وبين الشيء يكون بين اللزوم له فيمتنع رفعه عنه في الوهم وان لم يكن ذاتيا فلا
تغتر بقولهم ان الذاتي هو الذي يمتنع رفعه عن الشيء وما ليس بذاتي فلا يمتنع رفعه
فان مثل هذا اللازم ليس بذاتي مع امتناع رفعه عن الشيء وجودا ووهما ومثاله
كون الثلثة فردا وكون الانسان مستعدا لقبول العلم وما له وسط فيمتنع رفعه ايضا
اذا علم ثبوته ولزومه من جهة ذلك الوسط المبهم اما اذا لم يعلم فبعد لزومه
بسبب ذلك الوسط وهذا مثل كون المثلث مساوي الزوايا لقائمتين واما
اللازم بسبب امر خارجي فمثل السواد للزنجي والذكر والانثى للحيوان والابيض
للطائر

للطائر المسمى ققنسا ومثل هذا قد يفارق الشيء وهما مع بقاء الشيء بعينه في
الذهن واما العرضي المفارق فينقسم الى سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل والغيم
والقعود والى بطيئه كالشباب والى سهله كغضب الحليم والى عسره كحلم الحليم

الفصل الثامن في الدال على الماهية

قد عرفت انقسام المحمول الى الذاتي والعرضي وانقسام الذاتي الى الدال على الماهية و
غير الدال عليها فلنذكر الآن النظر في الدال على الماهية ثم نتبعه بذكر اصنافه ونقول
ان الدال على الماهية هو اللفظ الذي يجاب به حين يسأل عن الشيء انه ما هو اي
ما حقيقته والصالح لهذا الجواب هو اللفظ المطابق لمعناه المتضمن لجميع ذاتياته او
القول الدال هذه الدلالة وستعرف القول بعد هذا ومثال الاول قولك في جواب
من سأل عن الانسان ما هو انه انسان فهو لفظ مفرد دال على كمال معناه و
حقيقته بالمطابقة وعلى جميع ذاتياته بالتضمن ومثال الثاني هو قولك في جوابه
انه حيوان ناطق فهذا القول يدل بالمطابقة على الحيوانية والنطق اللذين هما جزآ
معنى الانسانية وبالتضمن على جميع الذاتيات الداخلة فيهما فاما ان اتيت بقول
دال على جميع الذاتيات بالمطابقة فلم يعد ذلك في الجواب عن التعريف لولا استكراهه مثل
هذا الجواب عرفا وذلك مثل ان تقول في ما الانسان انه جوهر ذو ابعاد ثلثة متنفس
نام متغذ مولد حساس متحرك بالارادة ناطق وبعض من تقدم كافضل الخونجي
زماننا اكتفى في تعريف الدال على الماهية بانه الذاتي المشترك وهذا التعريف لا يطابق
لهذه اللفظة لا بالوضع اللغوي ولا بالوضع المنطقي اما الوضع اللغوي فهو ان الطالب بما
هو انما يطلب حقيقة الشيء وماهيته وليس حقيقة الشيء بذاتي مشترك بينه و
بين غيره بل به وبما يخصه ايضا ان كان له امر خاص ذاتي دون مشاركة فكيف يجوز
الاقتصار في الجواب على الذاتي المشترك الذي ليس كمال حقيقة الشيء بل لا بد
من لفظ يتضمن جميع ذاتياته المشتركة والخاصة واما الوضع المنطقي فهو ان المنطقيين
لو اتفقوا فيما بينهم على انه لا يجاب بما هو باشياء يسمونها فصول الاجناس وهي كما
تعرفها بعد ذاتيات مشتركة لكن الذاتي المشترك وان لم يكن دالا على الماهية ولا

الألوكة
www.alukah.net

معقولا في جواب ماهو فهو داخل في الماهية ومعقول في طريق ماهو وفرق بين المعقول
في جواب ماهو والمعقول في طريق ماهو اذ كل ذاتي معقول في طريق ماهو ولا ينعكس
في الدلالة ولكن ليس وحده معقولا في جواب ماهو ما عرفت واما اضاف الدال
على الماهية مثلة احدها ما يدل بالخصوصية المحضة مثل دلالة الحيوان الناطق على
الانسان وستعرف بعد ان هذه الدلالة هي دلالة الحد على المحدود والثاني ما يدل
بالشركة فقط وهي ان تجمع اشياء مختلفة الماهيات مشتركة في امور ذاتية لها ويسأل
عن ماهيتها المشتركة مثل ما ان سئل عن انسان وفرس وثور ماهي فالذي يصلح
للجواب هو الدال على كمال الماهية المشتركة بينها وهو الحيوان فاما ما هو اعم من
الحيوان مثل الجوهر والجسم فليس بكمال الماهية المشتركة بينها وما هو اخص منه مثل
الانسان والفرس والثور فيطوي كل واحد منه على خصوصية زائدة على ماهيته *
الاشتراك ولا يكون مطابقا للسؤال بل زائدا عليه واما ما هو مثل الحساس و
المتحرك بالارادة وان كان كل واحد منهما ما ويا للحيوان حتى ان كل ما هو حيوان
فهو حساس وكل ما هو حساس فهو حيوان فليس يصلح للدلالة على ماهيتها وذلك
لان الحساس انما يدل بالوضع اللغوي على شيء ما له حس فقط وليس له دلالة
على الجسمية الا بطريق الالتزام وهو شعور الذهن بان الحساس لا يكون في الوجود
الا جسما وليست هذه دلالة لفظية بل انتقال الذهن بطريق عقلي من معنى
الى معنى ومثل هذا الانتقال والاستدلال ممنوع في الدلالات اللفظية اذ لو
كان معتبرا لكان اللفظ الواحد دالا على اشياء غير متناهية فان انتقالات الذهن
غير متناهية وليس للفظين في امثال هذه الالفاظ ومنع آخر غير الوضع اللغوي
واما الحيوان فهو موضوع للجسم المتنفس المغتذي النامي المولد الحساس المتحرك بالارادة
لا يشذ عن دلالته شيء ما وهذه جملة الذاتيات المشتركة بين الانسان
والفرس والثور فلكن الحيوان هو الدال على ماهيتها واما الثالث فهو ما يدل *
بالشركة والخصوصة ايضا مثل ما ان سئل عن جماعة هم زيد وعمرو وخالد ما هم
كان الجواب انهم اناس وكذلك اذا سئل عن زيد وحده ما هو لان يقال من هو كان
الجواب انه انسان فان ماهيته زيد وحده هي الماهية المشتركة بينه وبين غيره
من

من احاد الناس وما يفضل في زيد على الانسانية فهي اما عوارض تطرئ عليه وتزول
او لوازم صحبته من اول تكونه لو قران امور عارضة بمادته التي منها خلق او
طرا نها في رحم امه يمكن في الوهم تقدير عدمها وعروض اضدادها في مبدا الخلقة
ويكون هو بعينه ذلك الانسان واما نسبة الانسانية الى الحيوانية
فليست على هذا النحو اذ لا يمكن ان يقدر بقاء ذلك الحيوان بعينه مع تقدير
زوال الانسانية وحصول الفرسية بل ذلك الحيوان في الوجود هو ذلك الانسان
وما يلحق بفهم المبتدي في هذا الموضع هو ان ذلك الحيوان الذي هو الانسان انما
تكونه من مادة وصورة جسميه فاما ان يتم تكونه منهما فيكون ذلك الانسان
بعينه او لا يتم فلا يكون لو ذلك الانسان ولا ذلك الحيوان وليس بمحتمل التقدير
الآخر وهو انه انما يصير انسانا بلواحق تلحق مادته لو قدرنا عدمها و
عروض اضدادها لتكون حيوانا غير انسان لانه لم يصر انسانا بسبب عرض في
مادته المستعدة للحيوانية هو الذي اقتضى كونه انسانا لو لم يكن هو لم يكن
انسانا بل انما جعله انسانا عين ما جعله حيوانا فان جعله حيوانا الحق
به الانسانية او قرنها به هو او عينه بل جعله الحيوانية هو جعله الانسانية
اعني حيوانية زيد وانسانيته ولنا عتبار هذا الفرق على فرض المسدى واعتقد
ان نسبة الذكورة والانوثة الى الانسانية كنسبة الانسانية الى الحيوان
فكما ان الانسان انما جعله انسانا عين ما جعله حيوانا لا بسبب آخر عرض في
مادته كذلك انما جعله ذكرا عين ما قدر فجعله انسانا فلنسامح في هذا
المثال ولنجعل الذكورة داخلة في ماهية زيد حتى يكون الجواب انه انسان ذكر
او جل حين يسأل عنه بما هو فان تحقيق الاسئلة ليس على المنطقي بل على
اعطاء القانون المعتدى به في الاسئلة واجراء حكمه فيها ان كانت على مقتضيه

الفصل التاسع

في الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام

قد بينا ان المعقول في جواب ما هو اما ان يكون معقولا على كثيرين مختلفين بالعدد قولا

بحال الشركة او يكون محمولا على كثيرين مختلفين بالعدد فقط والاول يسمى جنسا والثاني
يسمى نوعا وقد يسمى كل واحد من مختلفات الحقيقة المقول عليها الجنس ايضا نوعا
مثل الانسان والفرس والقدر المقول عليها الحيوان ايضا وليس اطلاق النوع في
الموضعين بمعنى واحد فان النوع بالمعنى الثاني مضاف الى الجنس وهذا انه الكلي
الذي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو بحال الشركة قولا اوليا وبالمعنى
الاول غير مضاف الى الجنس وحده انه المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط و
لا يحتاج في تصوره محمولا على كثيرين الى ان يكون شيء آخر اعم منه محمولا عليه ثم الجنس
منه ما هو جنس ولا يكون نوعا بالمعنى الثاني تحت جنس آخر اذ لا ذاتي اعم منه ويسمى
جنس الاجناس وهو الذي ينتهي الارتقاء اليه ومنه ما هو نوع تحت ذاتي آخر
اعم منه هو جنسه فيكون جنسا بالنسبة الى ما هو تحته ونوعا بالنسبة الى
ما فوقه وكذلك النوع منه ما هو نوع ولا ينقلب جنسا اذ لا يقال على ما تحته
مختلفة الحقائق تحته ويسمى نوع الانواع وهو الذي ينتهي الانحطاط اليه ومنه
ما ينقلب جنسا اذ تحته امور مختلفة الحقائق يقال عليها قولا في جواب ما هو
فيترتب بهذه القسمة ثلثة مراتب للجنس وثلثة للنوع اما مراتب الجنس فهذه جنس
عال ليس نوع البتة وجنس متوسط هو نوع وجنس تحته اجناس. وجنس سافل
هو نوع وجنس ليس تحته جنس واما مراتب النوع فهذه نوع عال هو نوع وجنس
وجنسه ليس نوعا اذ هو تحت جنس الاجناس الذي لا ينقلب نوعا ونوع متوسط
هو نوع وجنسه نوع ونوع سافل ليس تحته نوع فليس بجنس البتة وهذا
الساقل يقال له نوع بالمعنى الاول والثاني جميعا وهو كلي يقال على كثيرين مختلفين
بالعدد فقط اذ ليس تحته انواع مختلفة وهذا معنى النوع الاول وهو كلي يقال عليه
وعلى غيره في جواب ما هو قولا اوليا وهو معنى النوع الثاني لكنه باعتبار
المعنى الاول وهو اضافته الى ما تحته وهو المحمول يقال له نوع الانواع ولا
مخالفة بين هذا وبين المعنى الثاني الا بالعموم والخصوص كالمخالفة بين الانسان والحيوان
والمثال المشهور لهذه المراتب هو ان الانسان نوع الانواع وجنسه الحيوان و
جنس الحيوان الجسم ذو النفس وجنس الجسم ذي النفس الجسم وجنس الجسم الجوهر فالجوهر

جنس

جنس الاجناس كما ان الانسان نوع الانواع والحيوان جنس سافل اذ ليس تحته جنس
وهو نوع بالنسبة الى ما فوقه والجسم نوع عال اذ ليس جنسه نوعا وهو
جنس بالنسبة الى ما تحته والجسم ذو النفس متوسط بينهما فهو جنس تحته جنس ونوع
فوقه نوع واما ما ليس يدل على الماهية من قسمي الذاتي فلا يجوز ان يكون اعم
الذاتيات المشتركة والا كان محمولا على المشتركات فيها في جواب ما هو فيجب ان
يكون اما مساويا لما هو الجنس الاعلى او اخص منه فيصلح ان للتمييز الذاتي عما يشاركه
الموصوف به في الوجود او في جنس ما لا ذاتي خاص اتصف به هذا الاعم امر تحته
به عام اتصف به اذا كان مشاركا له في امر عام ولذلك يصلح ان يكون جوابا
لسؤال الطالب للتمييز وهو لفظ اي فان الاولى يطلب به تمييز الشيء عما يشاركه
في امر عام لها فمثل ما اذا قيل الانسان اي حيوان هو كان ذلك طلبا لتمييزه
عن المشاركات في الحيوانية فجوابه الامر الذي يخصه دون غيره من الحيوانات كالناطق
او الضاحك او غيرهما من الخواص ذاتية كانت او عرضية فان الاولى لا يفيد التمايز الذاتي
لجوابه الاعلى اطلاق وبعض الناس لا مشاحة معهم فيه ولكن لا يفيد التمايز الذاتي
لجوابه لكن لا يعتبر طلب التمييز به عن المشاركات في امر ذاتي بل في كل عام حتى
في الشيئية المطلقة او الوجود مثل ما اذا قيل الجزئي شيء هو اي موجود هو و
حينئذ يكون الجواب بماهيته لان يطلب بهذا السؤال جميع ما له في ذاته بعد الشيئية
والوجود وذلك ماهيته فتكون لفظة اي شيء هو اي موجود هو اي ما هو سوى
هذا اذا قرن اي بلفظة الشيء او الموجود اما اذا قرن بغيرهما من الامور العامة كان
المراد طلب تمييزه عن مشاركه في ذلك العام فكل مميز صالح لجوابه وان لم يكن ذاتيا
وهذا القسم من الذاتي الذي ليس بدال على الماهية مميز لا محالة فكان صالحا لهذا
الجواب وقد يسمى باسم الفصل وان كان كل مميز فصلا سواء كان ذاتيا او عرضيا
لكن المتأخرين خصوا بهذا الاسم المميز الذاتي وحده انه الكلي المقول على النوع
في جواب اي ما هو في ذاته واعلم ان الفصل اذا اقترن بطبيعة الجنس سمي بانفراده نوعا
فرهو ذاتي لطبيعة الجنس كالناطق الذي يقوم الحيوان نوعا هو الانسان لكنه ليس

الألوكة
www.alukah.net

ذاتيا لطبيعة الجنس المطلقة مثل الحيوان المطلق في مثالنا اذ الحيوانية قد تخلو عن الناطق
ولا يتصور خلو الشيء عن ذاتياته بل هو ذاتي لطبيعة الجنس المخصصة في الوجود التي
هو حيوانية الانسان دون حيوانية غيره من الانواع فان تلك الحيوانية انما
تتقوم نوعا محصلا بالناطق وان كان ذاتيا للمقوم نوعا الذي هو مركب من الحيوانية
والناطق فهو ذاتي ايضا للحيوانية المخصصة دون اعتبار الناطق معها اذ لو كانت
ذاتية بالنسبة الى المركب منه ومن الحيوانية فقط لم يكن بينه وبين العرضيات فرق
فان جميعها ذاتية بهذا الاعتبار اذ البياض ذاتي للجسم الابيض اذا اخذ بجميع
من حيث هو ابيض والضحك ذاتي للحيوان الضاحك من حيث هو ضاحك فقد
عرفت بهذا ان اعتبار كون الفصل ذاتيا للجنس هو غير اعتبار كونه ذاتيا للنوع المقوم
له فان ذاتيته بالنسبة اليها على اختلاف اما بالنسبة الى النوع فهو داخل
في مفهومه واما الى طبيعة الجنس التي هي حصة هذا النوع ففير داخل في مفهومها بل
مقوم لها في الوجود فقط اذ لولا الفصل لما تصور تقومها اصلا واعلم ان طبيعة
الجنس اذا تقومت بالفصل نوعا استعدت بعد ذلك لما يلحقها من اللوازم
والعوارض الغير الذاتية وقبل اقتران الفصل بذلك الجنس لا يتصور اقتران شيء
من اللوازم التي تتبع ذلك النوع به بل جميعها تتبع بعض تقرض بعد الفصل
وهذا المتقوم بالفصل قد يكون نوعا اخيرا وقد يكون نوعا متوسطا كالحيوان
المتقوم بالحساس الذي هو فصله وما هو مثل الحساس الذي هو فصل جنس الشيء
فهو ذاتي مشترك لجميع الانواع الواقعة تحت ذلك الجنس ومع ذلك لا يقال
عليها في جواب ما هو باعتراف المنطقيين فتعرف به انه ليس كل ذاتي مشترك مقولا
في جواب ما هو والفصل وان لم يكن ذاتيا مقوما لطبيعة الجنس المطلقة فهو
مقسم لها فكل فصل فهو اذن بالقياس الى النوع مقوم وبالقياس الى جنس ذلك
النوع مقسم وبالقياس الى طبيعة الجنس المخصصة في الوجود ايضا مقوم فللجنس الاعلى
الفصل المقسم دون المقوم وللنوع الاخير المقوم دون المقسم وللمتوسطات المقوم و
المقسم معا اما المقسم فما يقسمه ويقوم نوعه تحته واما المقوم فما يقومه ويقسم
جنسه

جنسه اليه فهذه الثلثة التي هي الجنس والنوع والفصل اقسام الذاتي واما العرضي
فاما ان يكون خاصا بنوع واحد دون غيره سواء كان لازما او عارضا مفارقا
سواء عم جميع النوع او لم يعم وسواء كان النوع اخيرا او متوسطا ويسمى الخاصة
ولكن افضل الخواص ما هو اللازم العام لجميع اشخاص النوع وحدها اذ هي كلية
محمولة على جزئيات نوع واحد قولا غير ذاتي وهي مثل الضاحك والكاتب
للانسان ومساوي الزوايا القائمتين للمثلث واما ان لا يكون خاصا بل يوجد لبعض
من الانواع سواء كان لازما لتلك الانواء او مفارقا وسواء عم جميع افرادها
او لم يعم ويسمى العرض العام وحده ان المحمول على كثيرين مختلفين بالحقيقة قولا
غير ذاتي وهو كالابيض للثلج والجص وكالمتحرك لانواع الحيوانات وهذا العرض
غير العرض المستعمل بدل الجوهر الذي سنعرفه بعد فان هذا قد يكون جوهرا كالابيض
بالقياس الى الانسان والثلج وهو عرض عام اذ هو كلي محمول على الثلج والجص وليس
بجنس له ولا فصل ولا نوع ولا خاصة فلا بد من ان يكون عرضا عاما لان الكلي
لا يخلو من احد هذه الامور الخمسة كما عرفت

الفصل العاشر

في مناسبة هذه الخمسة بعضها مع بعض

اعلم ان الشيء الذي هو جنس ليس جنسا في نفسه ولا بالقياس الى كل شيء بل جنسا
للامور المشتركة فيه المقول هو عليها في جواب ما هو وهي انواعه ولذلك النوع انما
هو نوع بالقياس الى الامر الذاتي الذي هو اعم منه وهو جنسه المخصص لجميع ذاتياته
التي تشاركه فيها الانواع الاخر والفصل فصل بالقياس الى ما يتميز به عن ذاته
وبمثابة انما هي خاصة بالقياس الى ما يعرض لطبيعته وحده وكذلك العرض
انما هو عرض عام بالقياس الى ما يعرض له لا وحده بل اذا اخذ مع غيره وها هنا دقيقة لطيفة يجب

ان ينتبه لها وهي المشتركات في الجنس قد يمكن ان تؤخذ على وجه لا يكون الجنس
بالاضافة اليها الا نوعا كالحيوان اذا اخذ بالنسبة الى هذا الحيوان المشار اليه دون
اخذ الناطق معه فانه يكون نوعا بهذا الاعتبار لانه يكون محمولا على كثيرين مختلفين
بالعدد اذا لم يؤخذ معها الناطق وغيره من الفصول التي للحيوانات الاخر وكذلك
الفصل مثل الناطق اذا اخذ بالنسبة الى هذا الناطق غير ما اخوذ معه الحيوانية
فانه نوع لا فصل جنس وانما هو فصل لشخص الحيوان اذا اعتبرت حيوانيتها
وكذلك الضحاك انما هو ايضا نوع ايضا لهذا الضحاك من غير ان يعتبر انسانا
وانما هو خاصة لاشخاص الناس وكذلك الابيض لهذا الابيض من حيث هو
ابيض مشار اليه نوع له وانما هو عرض عام للثلج والجص وغير ذلك مما هو موصوف
بالبياض لا لهذا الابيض من حيث هو هذا الابيض وكما ان الجنس ليس جنسا لاحد
جزئياته المأخوذة دون الفصل فكذلك ليس جنسا للفصل ولا الفصل نوعا له و
الاحتياج الى فصل اخر بل الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس المطلقة وكذا
الجنس خارج عن معنى الفصل فان الناطق ليس هو حيوانا اذ نطق بل شيء ما ذو
نطق ولو كان يلزم ان يكون ذلك الشيء حيوانا كما عرفت واما الحيوان ذو الناطق
فهو الانسان الذي هو النوع ولو كان الحيوان داخلا في معنى الناطق لكان اذا
قيل حيوان ناطق فقد قيل حيوان هو حيوان ذو نطق والجنس اذا قيل على الفصل
فهو كما يقال العرض اللازم على المعروض له وبسبة الفصل اليه كنسبة الخاصة
التي لا توجد في جميع النوع الى النوع لكن الفرق بينهما ان الفصل هو الذي يقترن
بالجنس اولا فيقومه نوعا موجودا بالفعل مستقلا بالحوق بخواص به وبخاصة
والعوارض اللازمة تفرض بعد تقومه نوعا لاقتران الفصل بطبيعة الجنس وعلم
الفصل المطلق للانسان هو الناطق لا الانطق فان الفصل الكلي يحمل على
النوع كما عرفت والنطق لا يحمل على الانسان الا بالاشتقاق وكذلك مع ذلك
يسمى فصلا بسيطا والكليات الخمسة ايضا على هذا المنهاج فالجنس هو مثل الحيوان
المحمول على جزئيه الذي هو الانسان لا الحيوانية وكذلك النوع هو مثل الانسان
لا الانسانية

لا الانسانية والخاصة مثل الضحاك لا الضحك والعرض العام مثل الابيض لا البياض
لان هذه هي المحمولات على جزئيات النوع التي هي زيد وعمرو لا الناطق والضحاك
والحيوانية والانسانية والبياض واعلم انه قد يكون شيء بالاضافة الى انواع
عرضا عاما وبالاضافة الى ما فوقها خاصة كالمتنفس فانه عرض عام بالقياس الى
الانسان وخاصة للحيوان وقد يمكن ان يكون شيء واحد جنسا ونوعا وخاصة
وعرضا عاما بالنسبة الى اشياء مختلفة كاللون فانه نوع من الكيف وجنس للسواد
والبياض وخاصة للجسم وعرض للانسان والفرس

الفن الثالث

في المعاني المفردة المدلول عليها بالالفاظ الكلية الخمسة
ويشتمل على اثني عشر فصلا

الفصل الاول

نريد ان نبين في هذا الفن جملة الامور التي تقع عليها هذه الالفاظ الخمسة المذكورة
في الفن الاول التي معانيها في الاذهن اجزاء المعاني المركبة التركيب الموصل الى
درك المجهولات والمنطقيون حصروا الامور في اجناس عشرة هي اجناس الاجناس
وقسموا كل واحد منها الى انواعه منحطين في القسمة الى درجة انواع الانواع التي
لا نوع بعدها وبينوا خواص كل واحد منها والامور العامة لجميعها ولعلنا نبين
وان الالفاظ المفردة الكلية لا تخرج بالدلالة عن شيء منها الا ان اكثر البيان الذي
يشتمل في هذا الفن هو على سبيل الوضع والتسليم على سبيل التحقيق فان البيان
اللائق بفهم المبتدي قاصر عن الوفاء بتحقيق مقصود هذا الفن بل لا يفي به الا
نظر المنتهي الى العلوم الكلية المتدرب بكثير من النظريات وذلك لان ضرورية
هذا العلم لا يتوقف على ان المنطق ولا كون كل واحد منها جنسا حقيقيا ولا كون
كل واحد منها جوهرا والباقية بل يجب ان يقبل قبولا على سبيل التقليد وحسن

الألوكة
www.alukah.net

فان بيانه الحقيقي لا يتكلفه الا الناظر في العلم الكلي من علوم ما بعد الطبيعة وغرضنا من
تقديم هذا الفن مع تعذر الاستقصاء في بيانه بالنسبة الى مرتبة المبادين ان نأنس
طلابهم بامثلة هذه الكليات الخمسة ويسهل عليهم درکها بالنظر في نفس الامور فان
ادراك القوانين مجردة عن المواد والامثلة ربما يستصعب على الطباع الغير المروضة
فليكن هذا القدر من الفائدة منتهى طمعك في هذا الفن واما الفن الاول
فضروري القديم لكثرة نفعه وعموم فائدته بالنسبة الى تقليم الحجج والاقوال
السارحة ان الحجج مولفة من مقدمات والمقدمة مولفة من مفردين يبرزهما
نسبة احد المفردين الى الاخر محمولا ولا بد من كلية الموضوع ليدخل
في العلوم ومن كون المحمول على نسبة من النسب المذكورة في الذاتية والعرضية
ليدخل البرهان الذي قصارى المنطق تعليمه والقسمة ايضا احدى الطرق
الموصلة الى اقتناص العلم بالمجهول والقسمة انما صلة هي التي للاجناس بوضوعها المقسمة
الى الانواع اللاحقة بها كيلا تقع طفرة من درجة الى غير التي تليها فيخل
بالمتوسطات وقد تكون القسمة بالخواص والاعراض ايضا فمعرفة هذه
المفردات نافعة في معرفة الحجج ومنفعتها في الاقوال السارحة اظهر اذ الحدود
من جملتها مولفة من الاجناس والفصول والرسوم منها مولفة من الاجناس والخواص
والاعراض وهو في الحجج اقوى فقد عرفت بهذا تفاوت فائدتي القسمين
بالنسبة الى غرض المنطق وهذا الفن هو المسمى قاطيغورياس اي المقولات العشر

الفصل الثاني في نسبة
الاسماء الى المعنى

المراد بالاسم ها هنا كل لفظ دال سواء كان مفردا او بالاسم بعد هذا او مايراد
بالكلمة او بالاداة ونسبة الاسامي الى المسميات لا تخلو من ثلثة اقسام
فانه اما ان يتحد الاسم ويتكثر المسمى او يتكثر الاسم ويتحد المسمى او تتكثر
الاسماء والمسميات معا والقسم الاول على وجهين احدهما ان يكون
اللفظ

اللفظ الواحد واقعا على المسميات الكثيرة بمعنى واحد لا اختلاف بينها فيه مثل
الحيوان الواقع على الانسان والفرس والثور وهذا الوجه يختص باسم المتواطئ
والكليات الخمسة كلها بالنسبة الى جزئياتها متواطئة لانها واقعة عليها بمعنى
واحد بالسوية وربما يظن ان الجنس والنوع والفصل هي المتواطئة فحسب دون
الخاصة والعرض العام وليس كذلك فان كون الاسم متواطئا هو لوقوعه على اشياء كثيرة بمعنى واحد لا لكون المعنى ذاتيا او عرضيا والثاني من وجهي القسم الاول
ينقسم ثلثة اقسام اما ان يكون المعنى المفهوم من اللفظ واحدا في المسميات
كلها ولكن بينها اختلاف فيه من جهة اخرى مثل ان يكون بعضها اولا او بعضها
اولى به او هو اشد في بعضها واما ان لا يكون المعنى واحدا ولكن بين المعنيين
مشابهة ما واما ان لا يكون المعنى واحدا ولا بين المعنيين مشابهة كما فالقسم
الاول من هذه الثلثة يسمى لفظا مشككا وهو مثل الوجود الواقع على الجوهر
والعرض فان معناه واحد فيهما ولكنه للجوهر اولا واولى وللعرض ثانيا وبالاول
بل هو لبعض الجواهر اقدم واولى منه لبعض وبعض الاعراض كذلك اقدم واولى
من بعض والاول غير الاولى لان كثيرا ما هو اولى ليس باول وهو ان كان المعنى
فيهما معا من غير تقدم وتاخر ولكنه في احدهما اتم واثبت واما كل ما هو اول فهو
اولى واما الاختلاف بالشدة والضعف فانما يكون في المعاني التي تقبل الشدة
والضعف مثل الملونات المختلفة بشدة انوارها وضعفها كالثلج والعاج والجص
وكذلك الاشياء الحارة والباردة فان بعضها يكون اشد حرارة من بعض وكذلك
في البرودة فلا يكون الابيض والحار والبارد واقعا عليها بالتواطؤ بل بالتشكيك
والقسم الثاني من هذه الثلثة يسمى الاسما المتشابهة وذلك مثل تسميتك
الفرس الطبيعي والفرس المصور حيوانا وليس وقوع الحيوان عليهما بمعنى واحد فان
معناه في احدهما هو انه جسم ذو نفس حساس متحرك بالارادة وفي الاخر معناه
انه شكل صناعي يحاكي ظاهره صورة الجسم الحساس المتحرك بالارادة ولكن بين

الألوكة
www.alukah.net

المعنيين متشابهة ما اما في الكل او في غير ذلك وهي الداعية الى اعطاء احد الامرين
اسم الاخر فيكون الاسم موضوعا لاحدهما اولا والاخر ثانيا فاذا قيل الاسم
اليهما جميعا كان ذلك تشابه الاسم وان قيل الى الثاني منهما سمي بالاسم
المنقول وربما خص المنقول بما شاع في الوضع الثاني وصار حقيقة فيه وترك
استعماله للمعنى الاول كلفظتي الصوم والصلوة اختصتا في الوضع الثاني بالصلاتين
المعروفتين وان كان لفظ الصوم بالوضع الاول للامساك ولفظ الصلوة للدعاء
والاسماء المستعارة والمجازية من المتشابهة ايضا فان لفظ الشيء انما يستعار
لغيره بشبه او قرب واتصال بينهما لكنها اذا استقرت فهم معناها حارت
من جملة المنقولة والمستعار هو الذي استعير للشيء من غيره ثم نقل اليه بالكلية
وجعله للمستعار له بالحقيقة بل يكون باقيا كما كان للمعنى الاول وان اريد به
في الحال المعنى الثاني كقولك للبليد حمار والمجاز هو الذي يطلق في الظاهر على
شيء والمطلق عليه في الحقيقة غيره كقول الله تعالى واسئل القرية اي اهلها
ولولا ما بين القرية والاهل من كونه ساكنا وكونها مسكونا فيها لما جاز اضافة
السؤال والحاق الاضافة الى الاهل ومن حيث الظاهر الى القرية ثم هذا التشابه
ان كان في امر قريب الى الفهم فهو من هذا القسم وان كان في معنى بعيد مثل وقوع
الكلب على هذا الحيوان المعروف وعلى الشعرى لان الكلب اتبع الحيوانات الانسان
والشعرى تابعة للصورة التي جعلت كالانسان وهي صورة الجبار تقوم فليس
من هذا القبيل بل هو من الاشتراك المحض في الاسم من غير تشابه في المعنى و
هذا هو القسم الثالث وذلك مثل العين الواقع على منبع الماء والعضو المبصر والدينار
فان مفهومات العين فيها مختلفة لا تشابه فيها بوجه ما وتشترك هذه الاقسام
الثلثة في اسم وهو ان يقال لها المتفقة اسما وقد يتفق ان يكون
الاسم الواحد مقولا على شيئين بالاشتراك والتواطؤ مثل الاسود اذا قيل
على

على القار وعلى من اسمه اسود وهو ملون ايضا بالسواد فاذا قيل الاسود عليه
تعريفا له باسمه كان قوله عليه وعلى القار بالاشتراك وان قيل عليه وصفا له
بالسواد كان قوله عليه بالتواطؤ بل يتفق ان يكون مقولا على شيئين واحد من جهتين
بالاشتراك كالاسود المسمى به شخص ملون بالسواد فان وقوع الاسود عليه
بالاضافة الى اسمه ولونه وقوع بالاشتراك وربما كان معنى عام مسمى باسم وسمي
ذلك الاسم معنى خاص تحته فوقوع الاسم عليهما في الحالة هذه وقوع بالاشتراك
مثل الممكن اذا قيل لغير الممتنع وقيل لغير الضروري وجود اوعدما وغير الممتنع من
غير الضروري فاذا قيل عليهما الممكن فهو قول بالاشتراك بل قوله على اخاص
واحده قول بالاشتراك ايضا بالنظر الى ما فيه من المعنيين المختلفين ويقع من امثال
ذلك غلط كثير فهذه كلها اقسام القسم الاول وهي المتواطية والمشككة و
المتشابهة والمشتركة واما القسم الثاني وهو ما يتكثر الاسم ويتحد المعنى فهو
مثل قولنا الليث والاسد لهذا السبع المعروف والخمر والعقار للشراب المسكر
المعتصر من العنب فان هذه الاسماء متواردة على معنى واحد من غير ان يكون لبعضها
دلالة زائدة ليست لغيره وتسمى اسماء مترادفة واما القسم الثالث الذي
يتكثر فيه الاسم والمعنى جميعا فيسمى اسما متباينة مثل الحجر والفرس والسراج
والماء وهذه الاسامي اما ان تكون مختلفة الموضوعات كما ذكرنا من المثال واما
ان تتفق موضوعات معانيها المختلفة فيظن الزنا مترادفة لاتفاق موضوعاتها
وليست كذلك فذلك على اقسام اما ان يكون احد اللفظين بحسب الموضوع والاخر
بحسب وصف له مثل قولنا السيف والصارم فان السيف اسم لهذه الدلالة التي
هو موضوعة لمعنى الصارمية والصارم اسم لها ان اخذت بوصف الحدة وقد تكون
كل واحد من اللفظين بحسب وصفين وصف مثل قولنا الصارم والمهند فانهما
يدل على حدته والاخر على نسبته وقد يكون احد اللفظين بحسب وصف والاخر

الألوكة
www.alukah.net

بحسب وصف لذلك الوصف كقولنا ناطق وفصيح فالناطق وصف والفصيح وصف لذلك
الوصف ومن جملة المشتقات الاسامي المشتقة وهي التي لسمياتها صفة او شيء
غير الصفة منسوب اليها فهو هذه لسمياتها اسماء تلك الصفات او الشيء المنسوب
اليها اسماء لتدل على وجود تلك الصفات او الاشياء المنسوبة اليها وتغير
تلك الاسامي في الشكل والتصريف او الزيادة والنقصان لتدل على تخالف المعنيين
كقولنا شجاع من الشجاعة ومحمول من المال وحداد من الحديد ولو كان ماخوذا
بعينه من غير تغيير الشكل كالعادل الموجود فيه العدل اذا سمي عدلا لم يكن
من جملة ما سموه مشتقا بل من جملة ما يقال باشتراك الاسم والمنسوبات
مثل الكلي والمدني من هذا القبيل وربما اعتبر المشتق بما يدل على تغيير اللفظ عن
شكله كالمرهند والمنسوب بما يدل بالحاق لفظ النسبة به مع بقائه على شكله
كالهندي والمشتق يحتاج الى اسم موضوع للمعنى والى شيء آخر له نسبة الى ذلك
المعنى والى مشاركة لاسم هذا الآخر مع الاسم الاول والى تغيير ما يلحقه

الفصل الثالث
في تعريف الجوهر والعرض

الموجود اما ان يكون جوهرا او عرضا والجوهر هو الموجود لا في موضوع والعرض هو الموجود
في موضوع ونعني بالموضوع ها هنا المحل المقوم بذاته المقوم ما يحله فكل ما هو في
بهذه الصفة فهو عرض وما ليس في شيء بهذه الصفة اما لانه ليس في شيء اصلا
او ان كان في شيء فلا يكون ذلك الشيء متقوما بذاته مقوما لهذا فهو جوهر ٧ المحال
اما ما هو في شيء ولكن لا على هذا النحو مثل صورة الماء في المادة القابلة لها ومثل
وجود الجزء في الكل ما لواحد في العشرة ومثل الجنس في النوع كالحيوان في معنى الانسان
ومثل النوع في الجنس كمثل الانسان في عموم الحيوان ومثل كون الشيء في المكان او في
الزمان او في عرض من الاعراض مثل ما يقال فلان في الغضب والراحة او الصحة
او السعادة

او السياسة فان جميع هذا ليس موجودا في الموضوع على النحو الذي حددنا الموضوع
اما مادة الماء فليست متقومة الذات الا بصورة المائية فلا تكون موضوعا لها
وكذا الكل لا قوام له الا بالجزء ولكن طبيعة النوع تتقوم بها بطبيعة الجنس كالانسان
تقومه بالحيوان وعموم الجنس ايضا تقومه بالنوع فما لم يكن للجنس انواع لا يتحقق جنسا
فلا يكون احدهما موضوعا للآخر واما كون الشيء في المكان او الزمان او الغضب وغير
ذلك فليس قوامه بهذه الاشياء فالجسم قد يفارق مكانه الى غيره ولا يبطل
قوامه وكذلك يستدل الزمان وهو على قوامه ويستبدل هذه الحالات من
الغضب والراحة وغيرها وقوامه باق وان اتفق ان كان شيء من هذه ملازما
لكل الجزء في مكانه الذي هو فيه فليس لتعلق قوامه به وان مكانه هو الذي
افاده القوام بذاته ووجوده بالفعل واما العرض فبخلاف ذلك فانه انما لا يفارق
موضوعه الذي له بعينه لان قوامه بذلك الموضوع لا لامر آخر سوى ذلك
وقد أورد من جملة ما يقال في شيء وجود الكل في الاجزاء طلبا للفرق بينه
وبين العرض في الموضوع وهذا تعسف غير محتاج اليه اذ الكل هو مجموع الاجزاء
فلا يقال ان الكل في الاجزاء بل الكل هو الاجزاء لا واحد واحد منها بل جملتها فنسبة
الكل بنفي اما الى جزء جزء وهو محال اذ ليس الكل في واحد واحد من الاجزاء او الى الاجزاء
جملتها وهو جملة الاجزاء فكيف ينسب اليها بانه فيها اذ هو كنسبة الشيء الى نفسه
بانه فيها فلا يقال العشرة في احادها واجزائها وهذا القدر كاف في الفرق بين
العرض وبين ما يقال في شيء ثم الجوهر منه جزئي كزيد وعمرو وهذا الحيوان
وهذا الجسم ومنه كلي كالانسان والحيوان والعرض منه جزئي كهذا البياض وهذا
العلم ومنه كلي كالبياض والعلم فالجوهر الكلي مقول على موضوع وموجود لا في موضوع
العلم ومنه كلي كالبياض والعلم فالجوهر الكلي مقول على موضوع وموجود لا في موضوع
اما كونه مقولا على موضوع فلكليته واما انه ليس في موضوع فلجوهريته ولفظة

الألوكة
www.alukah.net

الموضوع فيهما باشتراك الاسم فان الموضوع عند ما يقال فيه مقول على موضوع مفناه المحكوم
عليه بايجاب او سلب كما تقدم في الفرق الاول والموضوع عند ما يقال ليس في موضوع هو ما حدثه
في هذا الفصل والعرض الكلي مقول على موضوع وهو موجود في موضوع واما الجوهر الجزئي فلا مقول
على موضوع ولا موجود في موضوع اما انه ليس موجودا في موضوع فلجوهريته واما انه
ليس مقولا على موضوع فلان الموضوع الذي يقال هو عليه اما ان يكون كليا او جزئيا ولا يجوز
ان يكون كليا لان الكلي هو ما يشترك في معناه كثيرون فلا يجوز ان يصير بحيث يستحيل
اشتراك كثيرين في معناه وهو كلي واذا كنا علينا يجزئي انه هو فقد حكمنا بان ما يشترك
فيه كثيرون هو موصوف بانه لا يجوز ان يشترك فيه كثيرون وهو محال اللازم الان يلحق
السور الجزئي بذلك الكلي مثل ان نقول بعض الناس زيد فتكون قد غيرت الامر عن
وضعه الطبيعي فان زيدا اولى ان يكون موضوعا للانسان منه لزيد لانه لا يعرف
الانسان والانسان يعرفه ثم ليس ذلك البعض الذي زيد بعينه فلا يحمل ولا يوضع الا في
اللفظ وان كان موضوعه جزئيا فلا يجوز ان يكون غيره لان الجزئيين المتباينين لا يحمل
احدهما على الاخر فان هذا الخشب لو كان خشب وزيدا لو كان عمرا من
حيث هما شخصان جزئيان ينفي ان يكون موضوعه هو بعينه مثل هذا لا يكون
موضوعا الا بحسب اللفظ مثل ما تقول زيد هو ابو القاسم فان الاشارة باللفظين
هي الى شيء واحد هو معين في الوجود والعقل فزيد الموضوع وهو المحمول فلا موضوع ولا محمول
فثبت ان الجزئي ليس مقولا على موضوع فان المقول على الموضوع لا بد وان يكون كليا و
العرض الجزئي موجود في موضوع وليس مقولا على موضوع اما وجوده في الموضوع فلعرضيته
واما انه ليس مقولا على موضوع فلجزئيته

الفصل الرابع

في تأليفات بين المقول على الموضوع والموجود في الموضوع

اعلم انه اذا قيل شيء على موضوع وقيل اخر على ذلك المقول فهذا الاخر مقول ايضا على
الموضوع الاول مثل ما اذا قيل الحيوان على الانسان وقيل الجسم على الحيوان فالجسم مقول

ايضا

ايضا على الانسان ولكن انما يكون هذا الثالث مقولا على الاول اذا كان الثاني
واحدا بعينه فيهما جميعا فيوضع للثالث من الوجه الذي حمل على الاول اما اذا
اختلف اعتبار الثاني بالنسبة الى الاول والثالث فلا يلزم منه ان يقال الثالث
على الاول مثل الحيوان اذا قيل على الانسان وقيل الجنس على الحيوان ثم لا يقال الجنس
على الانسان لان الحيوان الذي قيل عليه الجنس هو الحيوان المجرد في الذهن عن الفصول
المنوعة الصالح للمقول اي فصل كان والذي قيل على الانسان هو طبيعة الحيوان
بلا شرط تجريد او خلط فانا مخصر بشرط التجريد خرج عن ان يكون محمولا على
الانسان فما حمل عليه الجنس ليس محمولا على الانسان وما حمل على الانسان لا يحمل
عليه الجنس فلذلك لم يجب حمل الجنس على الانسان بسبب حمله على الحيوان لاختلاف
اعتباري الوسط بينهما وقد اشترطنا وقوع المقول على الموضوع ذاتيا وعلى الاقناع
حمل الجنس على الانسان بعرضيته ونحن قد ابطلنا هذا الوجه بينا ان غير الذاتي ايضا
مقول على جزئياته بالتواطؤ فليس امتناع حمل الجنس على الانسان لانه ليس
بذاتي للحيوان بل لما ذكرناه واذا كان شيء مقولا على موضوع واخر موجودا في هذا
المقول فلا يكون مقولا على الموضوع الاول بل موجودا فيه ايضا كالجسم على الحيوان
والبياض في الجسم فالبياض لا يقال على الحيوان بل يقال هو فيه واذا كان شيء
موجودا في موضوع واخر مقولا عليه فلا يقال هذا الاخر على الموضوع الاول ايضا
بل يكون موجودا فيه كالبياض في الجسم واللون على البياض واللون في الجسم
لا عليه واما اذا كان الشيء موجودا في موضوع واخر موجودا في هذا الشيء فالمشهور
ان هذا ممتنع لان العرض لا يقوم العرض وليس هذا ببيان بنفسه ولا لازما من حد
العرض ولا قام على استحالته برهان بل الوجود يشهد بخلافه اما انه لا يلزم
من حد العرض فلان العرض هو الموجود في موضوع ولم يشترط فيه ان يكون هذا الموضوع
جوهرا او عرضا فيطلق هذا لا يمنع ان يكون موضوعه عرضا ايضا ويقوم ان يجوهر
لكن احدهما بواسطة الاخر واما ان الوجود يخلافه فلا نزاع ان الحركة عرض موجود

الألوكة
www.alukah.net

في الجسم وتوجد فيها السرعة وهي عرض وكذلك السطح عرض كما تعرفه وتوجد فيه المماسة وهي عرض وبواسطة السطح توجد في الجسم والكم تنقسم اخر الامر الى موضوع وهو جوهر توجد فيه هذه الاعراض كلها ولكن بعضها بواسطة البعض فاذن موضوع ما في موضوع هو الجوهر على هذا الوجه واما موضوع ما على موضوع فقد يكون عرضا كالبياض للون وقد يكون جوهرا ولا يخفى مثاله

الفصل الخامس
في بيان الاجناس العشرة

وهي الجوهر . والكم . والكيف . والاضافة . والاين . ومتى . والوضع . والملك . وان ينفعل . وان ينفعل . فهذه هي الامور التي تقع عليها الالفاظ المفردة كما ان مفردات الالفاظ موادّ المركبات اللفظية فهذان هذه الامور هي الامور موادّ المعاني المركبة ولسنا نشتغل بيان هذه العشرة تحوي الموجودات كلها بحيث لا يخرج عن عمومها شيء ولا بانه لا يمكن جمع الامور في عدد اقل منها ولا بيان دلالتها على ما تحتها دلالة الجنس بيّنت دلالة اتفاق بل دلالة تواطؤ ولا دلالة المواطئ الغير المقولة بل دلالة المقولات فان المنطقي لا يعنى ببيان ذلك وكل ما قيل في بيانه فهو تعسف غير ضروري الا ان ما يهمنا من البحث هو ان الموجود هل يعم العشرة عموم الجنس والعرض هل يعم التسعة عموم الجنس والحق ان عمومها ليس جنسيا لان من شرط الجنس ان يكون وقوعه على ما تحته بالتواطؤ ومع التواطؤ ان يكون ذاتيا والمعنيان معدومان فيها اما انه ليس واحد منها ذاتيا لما تحته فلان الذاتي ما لا ظرف معه ما هو ذاتي له بالبال لم يتصور ان يفهم الموصوف بالذاتي الا ان يفهم الذاتي له اولا وليس الموجود والعرض بهذه الصفة فانا نفهم معنى كثير من الاشياء ولا نفهم وجوده بل ربما نشك في وجوده وكذلك كثير من انواع الكيفية والكمية نفهم معناه ولا نفهم عرضيته بل نشك في عرضيته ولو كانا ذاتيين لما امكن فهم جزئي لها الا بعد فهمها فلذلك

الجزئي وكذلك ليسا بمتواطئين فان المتواطئ ما احتمل على جزئياته بمعنى واحد على السواء من غير تقدم وتاخر والموجود يقع على الجوهر اولا وبالتمام على الكيف والكم وعلى سائر الاعراض بعدها وكذلك معنى العرض هو الموجود في الموضوع وعالم الوجود الكلي في موضوعه لا يوجد الا بين ومتى كما تعرفه بل المضاف يعرض بعد الجواهر والاعراض فثبت بهذا ان ليس وقوع الموجود والعرض على هذه العشرة وقوعا جنسيا

الفصل السادس
في اقسام الجوهر وخواصه

الجوهر اما بسيط واما مركب والبسيط هو الفرد الذي لا يتركب من اشياء كل واحد منها جوهر في نفسه والمركب ما يتركب من اشياء هي ايضا جواهر والبسيط اما ان لا يكون جزء داخلا في تقوم المركب وماهيته بل هو بري مفارق عن المادة اصلا ويسلم وجوده اما ان يكون داخلا في تقومه وماهيته والداخل اما ان ينسب الى السرير اي المحل القابل المجرد او الى المركب واما ان تكمل السرير وهيئته بالنسبة اليه وليس نسبة الصورة من المركب واما ان تكمل السرير وهيئته بالنسبة اليه وليس نسبة الصورة من المركب واما ان تكمل السرير وهيئته بالنسبة اليه وليس نسبة الجزء القابل الى الجزء المقبول هاهنا كنسبة الموضوع الى العرض في ان تقوم ذلك الجزء يصير سببا لقوام العرض بل قوام القابل هاهنا بالمقبول والجزء القابل يسمى مادة والمقبول صورة والمادة هي التي لا يكون باعتبارها وحدها المركب وجود بالفعل بل بالقوة والصورة ما بحصوله يصير المركب بالفعل وما ذكرناه من شكل السرير فهو بناء على الظاهر فليس الشكل صورة جوهرية بل هو عارض واما المركب فهو الجسم وهو اما ذو نفس واما غير ذي نفس وذو النفس ينقسم الى الناطق وغيره والناطق هو الانسان وغيره الى النامي والحاس وغير الحاس والحاس ينقسم الى الناطق والنامي وغير الناطق وينقسم النامي الى الحاس وغير الحاس وغير الحاس ينقسم بحكم[7] فانها ذوات النفس

[7] وانواع النباتات والحيوانات

وهذا شيء قد عرفته من قبل والكلي وان شارك الجزئي في كونه جوهرا لكن
الجزئي اولى بالجوهرية منه لان وجوده لا في موضوع متحقق والجوهر وان لم تكن
جوهريته هو الموجود لا في موضوع لكنه معتبر فيها الوجود لا في موضوع والكلي
لم يتحقق وجوده لا في موضوع وكذلك الكلي قوامه بالجزئي فما لم يكن جزئي يقال
عليه الكلي لا تتحقق الكلية التي هي نفس القول على موضوع عنه والجزئي ليس قوامه
بالكلي فان من الاشياء ما ليس يقال عليه كلي بل هو وحده لا مشارك له والذي
يقال عليه كلي فقد يمكن ان نتوهم شخصا وحده ليس عليه كلي وهذا الجزئي هو الذي
ليس بمضاف واما الجزئي بالمعنى المضاف فلا يعقل دون الكلي كما لا يعقل الكلي
دونه وفيما بين الكليات تفاوت ايضا فالنوع اولى بالجوهرية من الاجناس
لان قياس الاجناس الى الانواع هو قياس الانواع الى الاشخاص فان النوع يمكن
ان يقال على ما تحته دون ان يكون عليه كلي اخر هو جنس واما الجنس فلا بد له من
وجود كليات هي انواع تحته واما اعراض الجوهر فمنها ما يعم كل جوهر وهو
انه لا ضد له والضدان هما الذاتان المتعاقبتان على موضوع واحد يستحيل اجتماعهما
فيه وبينهما غاية الخلاف وما ليس له موضوع لا يكون ضد الشيء ولا له ضد والجوهر
ليس في موضوع واما ان عنى بالضدين ما يتعاقبان على محل كان ذلك المحل مادة
او موضوعا كان لبعض الجواهر ضد وهي الجواهر الصورية لكن هذه الخاصية
ليست للجوهر بالقياس الى كل عرض بل بالقياس الى بعض الاعراض فان الكمية
لا ضد لها ايضا كما نبينه وتتبع هذه الخاصية اخرى وهي ان الجوهر لا يقبل
الاشتداد والتقصر فان الشدة يسمى حالة هي ضد الحالة التي يشتد
اليها واشتداده هو ان ينسلخ عن حالة يسيرا يسيرا متوجها الى اخرى يكتسبها
يسيرا يسيرا وهذا لا يكون الا بين ضدين ولا تضاد في جوهر وما تشاهدها في
نبوته الجوهر فطريانه دفعة لا يسيرا يسيرا ولا يتصور بسببه الاشتداد

تحت ما ليس بذي نفس بجمادات كلها من العناصر والمعدنيات ثم يندرج تحت النامي
الحيوانات وانواع النبات وتحت غير النامي السموات ويندرج تحت الحساس
جميع الحيوانات الناطق والاعجم وتحت غير الحساس انواع النبات كلها ويندرج
تحت الناطق الاشخاص الجزئية كزيد وعمرو وخالد وغيرهم وتحت ما ليس بناطق مما
تحت جميع الانواع الحيوانية كالفرس والثور والحمار وغير ذلك ويندرج تحت
كل واحد من الانواع اشخاصها كزيد وعمرو ذلك الحمار وكل واحد من انواع
الجوهر قد يؤخذ كليا وقد يؤخذ جزئيا وكل واحد منها جوهر لان الانسان
الجزئي الذي هو زيد لم يكن جوهرا لكنه زيد والا لما كان عمرو جوهرا ولا لكونه
موجودا في الاعيان ان الجوهر ليس حقيقته انه الموجود في الاعيان لا في موضوع
بل الشيء الذي يلزم ماهيته اذا وجدت في الاعيان ان يكون لا في موضوع وكانت
جوهرية الحقيقة وماهيته وما يحمل عليه شيء من ماهيته لا يبطل ذلك بسبب
العوارض التي تلحقه والتشخص والعموم من العوارض فلا تقبل بسببها الجوهرية
المحمولة على الانسان لماهيته الانسانية وفصول الجواهر ما البسيطة منها
كالنطق والحس فهي اجزاء الجواهر ومقوماتها فان طبيعة الجنس انما تتقوم بالفعل
بسبب اقتران هذه الفصول بها كما بيناه واجزاء الجوهر لا بد من ان تكون جواهر
وهي اقدم منها فان جزء الشيء اقدم بالذات من ذلك الشيء ولا يتقدم الجوهر
في الوجود شيء سوى الجوهر اذ الموجود لا يخلو من ان يكون جوهرا او عرضا والعرض
يتأخر عن الجوهر في الوجود والمتقدم عليه لا يكون عرضا وما ليس بعرض فهو جوهر
فاذن هذه الفصول جواهر واما الفصول المركبة التي هي الفصول الحقيقية مثل الناطق
والحساس فهي محمولة لا محالة على الانواع التي هي الجواهر ولا يحمل على الجواهر ما ليس
بجوهر فتكون جوهريتها ليست على سبيل جزء الجوهرية بل على سبيل التزام الجوهرية
اي الناطق شيء ذو نفس يلزم ان يكون جوهرا لان الجوهر داخل في معناه وحقيقة
وهذا

والتنقص وكما ان الجوهر لا يقبل الاشتداد والتنقص على سبيل الحركة كذلك لا يكون
جوهر ما هو اشد في جوهريته من جوهر اخر فلا يكون انسان اشد في انسانية
من انسان اخر ولا فرس في فرسيته كما يكون بياض اشد في بياضية من
بياض اخر وسواد في سواديته من سواد اخر وليس معنى هذا الاشتداد هو
الاول الذي علمنا بثبوته في الجوهر فان الاول يتعلق بوجود الجوهرية والاشتداد
يتعلق بماهية الجوهرية والكم ايضا يشارك الجوهر في هذه الخاصية ومن خواص
الجوهر التي لا يشركه فيها شيء من الاعراض ان الجوهر مقصود بالاشارة والاعراض
ان اشير اليها فانما تتناول الاشارة بالقصد الاول موضوعاتها ثم تنتهي
هي بسبب تعين موضوعاتها فلولا موضوعاتها لاستحال ان يكون اليها اشارة
اصلا هي فالاشارة اليها بالعرض لا بالقصد والذات اكثر هذه الخاصية لا تقوم كل جوهر
فان الجواهر المفارقة لا اشارة اليها كانت جزئية وكلية والجواهر المحسة
اذا اخذت كلية صارت معقولة فخرجت عن امكان الاشارة اليها فهذه خاصية
بعض الجواهر وهي المحسة الجزئية ومن خواصه ان الواحد المتعين منه يكون
موضوعا للاضداد بتغيير في نفسه اما الكلي فلا يقبل الاضداد لانه لو
قبل لكان كل شخص واقع تحته اسود وكل شخص ابيض اذ الكلي يشتمل على كل شخص
فاذا قبل حكما متضادة في ذاته ونعني بتغيير في نفسه ان تعاقب الاضداد عليه
لا يكون بسبب شيء في شيء اخر بل بتغيير في ذاته فيخرج على هذا الظن
الذي وصف واحد منه بانه صادق ثم يصير هو بعينه كاذبا اذا تغير الذي ظن
وبقي الظن بحاله وكذلك السطح يقبل واحد منه بعينه السواد والبياض وذلك
بدون الظن لا يقبل لذاته وبتغير نفسه واحد الضدين بل لتغير الامر المظنون
في نفسه وكذلك السطح انما يقبل الضدين لتغير مزاج الجسم اولا لتغير السطح
بسبب عرض الى ضد فهذا القدر من الكلام في الجوهر وخواصه كاف في هذا المختصر

الفصل

الفصل السابع

وهو الذي يقبل لذاته المساواة واللامساواة والتجزي ويمكن فرض واحد
فيه او ليس فيه بعده او يقدره ويقبل عنه هذه الصفات بسببه وله بالقسمة
الاولى نوعان احدهما المتصل والاخر المنفصل اما الكم المتصل فيستدعي تمييزه عن
الجسمية تأنقا في البيان فنقول كل جوهر جسم يمكن ان يفرض فيه ثلثة ابعاد
متقاطعة على حد واحد مشترك بينها تقاطعا قائما اي يحدث من تقاطع
كل بعدين منها زاوية قائمة هي التي تحدث من قيام بعد على بعد مثله الى
الجهتين سواء ولا خلاف في هذا الجسم جسما فكونه بهذه الصفة هو صورة
الجسمية التي هي جوهر لا كمية التي هي عرض ثم الاجسام تختلف بان توجد
بعض هذه الابعاد او كلها في بعضها اصغر مما توجد في البعض والجسم الواحد
قد يختلف ايضا في هذا المعنى بالنسبة الى احواله في نفسه بسبب تشكيلات
متعاقبة عليه بالفعل مثل قطعة شمع شكلتها بشكل يكون احد هذه
الابعاد بسببه اكثر مما يزيد من الباقية ثم غيرته الى شكل يخالف الاول وتفرض
بسببه ابعاد اخر مخالفة للاول مع بقاء الجسمية والتسمية على ما كانت
فهذه الابعاد الموجودة بالفعل التي تحلق بها الاجسام فيما بينها والجسم
الواحد بالنسبة الى احواله وهي الكم المتصل ويرسم بانه الذي يمكن ان
تفرض فيه اجزاء تتلاقى عند حد واحد مشترك بينها هو قار الذات
ومنه ما ليس قارا بل هو في التجدد وانواع القار الذات ثلثة الاول يخص
وهو بعد واحد لا يقبل التجزئة الا في جهة واحدة وهو الذي يرسم في مبادي

الرهندسة بانه طول لاعرض له والثاني السطح وهو البعد القابل للتجزئة في جهتين فقط متقاطعتين على حد واحد تقاطعا قائما ويرسم بانه طول وعرض فقط والثالث الجسم التعليمي وهو البعد القابل للتجزئة في ثلثة جهات متقاطعة على حد واحد تقاطعا قائميا ويرسم بانه طول وعرض وعمق فالابعاد الثلثة التي هي الطول والعرض والعمق الموجودة بالفعل عند كل تشكيل هو الجسم التعليمي وقد ظن قوم ان المكان نوع رابع للكم المتصل القار الذات زائدا على السطح وقد حدوه بانه السطح الباطن الجسم الحاوي الماس الظاهر من الجسم المحوى والداخل في هذا الحد هو السطح والباطن والحاوي والماس والظاهر والمحوى وجميع هذا من المضاف سوى السطح فكيف اذن يكون سطحا واما الكم المتصل الذي ليس بقار الذات فلنقل انه هو الزمان لا غير وهو مقدار الحركة والحد المشترك بين اجزائه المفروضة فيه هو الآن واما الكم المتصل فهو الذي لا يمكن ان يفرض في اجزائه حد واحد مشترك بينها تتصل في حدوده وتتحد به وهو العدد لا غير كالسبعة فانه ليس لاحد جزئيها حد مشترك فانها ان جزئت الى ثلثة واربعة لم يحد طرفا مشتركا وان جزئت الى ثلثة من جانب وثلثة من جانب وترك واحد بينهما كانت الاجزاء ستة ان لم يعد الوسط فهما وان عد مع كل واحد من الطرفين صارت ثانية واجزاؤها اربعة واربعة وليس بينهما ما يشتركان فيه وظن بعضهم ان القول نوع آخر للمتصل سوى العدد وليس كذلك فان كميته بسبب عروض العدد له ولو جعلنا كلما يعرض له العدد كما بالذات ونوعا منه لكانت اشخاص الحيوانات والنبات والكواكب من الكم بالذات لمعروضاته الكم فالقول مؤلف من مقاطع هي اجزاء له وهو معدود بها لا من جهة انها حروف او اصوات بل من جهة ان كل حرف او صوت او مقطع واحد في نفسه والقول مجتمع منها وهذا هو نفس العدد لانواع آخر معه وقد تكلمت الكم وقد عرض للقول كما يعرض لسائر المعدودات وقد يفتقه ان الثقل من الكمية وليس كذلك بل هو قوة محركة الى اسفل وانما يقال وزن

وزن هذا ما يهوزن ذلك اذا كانا متقاومان في جذب كل واحد منهما عمود الميزان الى جهته فاحد هما يقوي احدهما على اثالة الآخر راسا في نفسه فان قوي قيل انه اعظم منه وان كان مع قوته على تحريكه هذا لا يقوى له على تحريكه ضعفه بل يتقاومه ضعفه قيل لهذا القوي هو ما والضعف المقوى عليه والمقوى عليه انه ما والضعفه وقد يقال ايضا لتقبل انه ضعف الآخر اذا كان تحرك في مثل زمان تحريك الآخر ضعف مسافة تحريكه فالوارد الى الحركة والمسافة والزمان والمقاومات بين مقادير الاجسام لم يلزم التقدير في الثقل من حيث هو قوة والحركة يقال لها طويلة وقصيرة اما بسبب المسافة وبسبب الزمان والزمان بذاته طويل وقصير وقد يجزأ الى اجزاء هي ساعات وايام وليال وشهور وسنون ويعد بواحد منها فيلحقه العدد وعوارضه فيقال قليل وكثير والكثير واقل وجميع الكميات المتصلة يعرض لها العدد اذا جزئت بالفعل فيكون بالذات الكم المتصل ومعروض الكم المتصل والكم قد ينقسم قسمة اخرى الى ذي وضع وغير ذي وضع وذو الوضع هو الذي لاجزائه اتصال ومع الاتصال ثبات يمكن ان يقال اين كل واحد منها من الآخر ويسمى عظما ومقدارا له فالخط والجسم والسطح بهذه الصفة هي اعظام ومقادير والزمان والعدد لا وضع لها واذا قيل ان الزمان مقدار الحركة فالمراد به كمية الحركة مطلقا لا هذا المقدار الذي هو كم ذو وضع واما خواص الكم فاظهرها انه الذي لذاته يقبل التقدير والتجزئة ويلزم بسبب هذه الخاصية قبول المساواة والامساوات وهاهنا الفاظ تشتبه بالمساواة كالمشابهة والمشاكلة والموافقة وليس لها معنى المساواة والمساواة هي انطباق طرفي شيء على طرفي آخر مع انطباق الشيئين ذوي الكميتين الطرفين فكل ما لا يمكن فيه المطابقة لا يطلق فيه معنى المساواة ولا يكون كما وهذه المطابقة لا تتصور في الثقل والخفة دون النظر الى المقادير المكتنفة بها فيفرق بهذا انها ليسا من الكم

بالذات ومن خواصه انه لا ضد له كما لم يكن للجوهر ضد وبيانه على ما يسع المطلق
ان الضدين لا بد من وقوعهما تحت معقولة واحدة بل تحت جنس واحد قريب لهما
وقد عرفت انواع الكم المتصل القار الذات وهي باسرها قد يجتمع في موضوع واحد
اعني الخط والسطح والجسم التعليمي والا ضد لا يجتمع والزمان ايضا لا ضد له اذ
هو على التقضي والتجدد فلا تخلفه موضوعه غيره وانواع العدد لا تضاد بينها
ايضا اذ بين الضدين غاية الخلاف والبعد وما من عدد يوضع ضد الاثنين او
الثلاثة الا ويوجد ما هو ابعد منه ثم الضد لا يقوم ضده والثلاثة مقومة
لكل ما هو اكثر منها مقومة بما هو اقل منها وها هنا اشياء يظن انها كميات
واضداد مثل المقابل الذي هو ضد المفضل والزوج والفرد والمستقيم والمنحني
والكبير والصغير والكثير والقليل وليست هذه بكميات ولا اضدادا اما الاولان
ليس ضد الاتصال فان الضدين ذاتان وجوديان والانفصال عدم الاتصال
فيما من شانه او شان جنسه ان يقبل الاتصال والزوج ليس ضد الفرد
من وجهين احدهما ان موضوع الضدين واحد بالعدد والعدد الذي هو زوج لا
يصير موضوعا للفرد والثاني ان الفردية عدم الانقسام بمتساويين وقد بينا
ان العدم ليس ضدا مع ان الزوجية والفردية كيفيات في الكم لا نفس الكميات
وكذا الاستقامة والانحناء كيفيات ولا يمتنع ان تعرض في الكميات كيفيات
متضادة وافضل المتاخرين اوما في بعض كتبه الى ان الزوجية تقوم الفردية
وهذا منه تساهل فان العدد الذي تعرض له الزوجية هو المقوم لما تعرض
له الفردية لان الزوجية في نفسها مقومة للفردية فانهما اما كيفيتان
متضادتان ولا يقوم ضد ضده البتة او احدهما عدم الآخر وهو الخلو ولا
يتقوم وجود شيء بعدمه ولا عدمه بوجوده بل الكائنات التي حدوثها
بعد ما لم تكن ربما جعل العدم من مباديها بالعرض واما الكبر والصغر و

الكثرة والقلة لا الكثرة التي تقرر العدد فليست بكميات بل هي اضافات
تعرض للكميات ومع ذلك ليست اضدادا لان الضدين هما ذاتان يعقل كل واحد منهما
بنفسه لا بالقياس الى غيره كالسواد والبياض ثم تعرض لهما الاضافة من حيث هما هذان
اي لا يجتمعان في موضوع واحد مع سائر شرائط التضاد والكبر والصغر ليس لهما
وراء كونهما معقولين بالقياس ماهية معقولة في نفسها يعرض لها التضاد وبسبب
التضاد التضايف واعلم ان التضايف اعم من التضاد فكل متضادين متضايفان و
ليس كل متضايفين متضادين فبأن كان الضدان متضايفين واعترفنا بان الصغر
والكبر من المضافات لا يلزم منه كونهما ضدين اذ من المضافات ما ليست
اضدادا كالجوار والجوار والاخوة والاخوة والصداقة والصداقة وغير ذلك
وقول القائل ان الشيء الواحد يكون كبيرا وصغيرا ولو كانا ضدين لما اجتمعا ليس
بشيء فانه انما يكون صغيرا او كبيرا بالقياس الى شيئين والكبير عند من يكون صغيرا
وكبيرا بالقياس الى شيئين والكبير عند من يجعله ضدا ليس ضدا لكل ما يفرض صغيرا
بل لما هو بالقياس اليه صغير ولا يجتمع ذلك الصغر الذي هو في ذلك الشيء الآخر
الصغير بالقياس الى هذا الكبير مع كبر هذا الكبير الذي هو بالقياس اليه
كبير في شيء واحد ويتبع هذه الخاصية انه لا يقبل الاشتداد والتنقص
الذي يختص بالسلوك من احد الضدين الى الآخر كما ذكرناه في الجوهر وكذلك
ليس نوع منه اشد في ماهيته من نوع آخر منه ولا شخص من نوع اشد في
نوعيته من شخص آخر من نوعه ولا ثلاثة اشد في ثلثيتها من ثلاثة اخرى او
من اربعة في اربعيتها ولا خط اشد خطية من خط آخر اي في انه ذو بعد
واحد وان كان ازيد منه في الطول والامتداد ولكن ليس ذلك زيادة في الماهية
ولذلك يجمع الخطين المتفاوتين في الطول والقصر حد واحد وهو انه بعد واحد
لا يقبل التجزئة الا في جهة واحدة والفرق بين الاشد الذي نحن فيه في الكمية

الألوكة
www.alukah.net

والازيد الذي نجوزه ان الازيد يمكن ان يسارفيه الى مثل حاصل وزيادة والاشد لا يمكن فيه ذلك وتفاوت الاشد والاضعف ينحصر بين طرفين حدين وتفاوت الازيد والانقص لا ينحصر بين طرفين البتة

الفصل الثامن

في المضاف

المضاف هو الذي ماهيته معقولة بالقياس الى غيره والامور المشتركة في هذا الحد قسمان قسم له ماهية ليست مضافة من حيث ذاتها ولكن تلحقها الاضافة كالرأس فان له ماهية هو بها جسم مخصوص وليس مضافا من هذا الوجه ثم تلحقه اضافة الى البدن الذي هو رأسه بسبب تلك الاضافة يقال له رأس ذلك البدن وكذلك البدن الذي هو رأسه بسبب تلك الاضافة يقال له رأس ذلك الرأس والى المعلوم العلم الذي له حقيقة هو بها كيفية وتلحقه اضافة الى العالم من وجه والى المعلوم من وجه فهذا القسم ليس مضافا حقيقيا والقسم الثاني هو الذي ليس له ماهية سوى انه مضاف اي معقول الماهية بالقياس الى غيره كالابوة لا كالاب فليس له ماهية سوى القياس والاضافة الى البنوة وهذا هو المضاف الحقيقي وهو الذي ليس له وجود سوى ما به يضاف والقسم الاول من المضاف ان انظر الى ما يعرض له من الاضافة الى غيره لا الى ماهيته المعروض لها الاضافة كان المعنى الحقيقي المحصل منه مضافا حقيقيا فالمضاف الحقيقي لا قوام له بذاته وانما هو عارض لغيره من الماهيات فاذا قطع النظر عن الماهية المحمولة واخذ نفس اضافتها المحمولة الى غيره كان نفس المضاف الحقيقي وان اخذت الماهية بما عرض لها من الاضافة كان من القسم الاول الذي ليس بمضاف حقيقي وهذا كما لسقف فان له اضافة الى الحائط الذي يليه في الوجود فالسقف المضاف الى الحائط ليس مضافا حقيقيا والاضافة التي له الى الحائط هي استقراره عليه فان اخذت هذه الاضافة نفسها وهي كونه مستقرا على شيء دون اخذ

اضافة النسبة

اخذ السقف معها كان ذلك المعنى المضاف تحقيقي وكان معقولا بالقياس لا الى الحائط مطلقا بل اليه من حيث هو مستقر عليه والاضافة ليست معنى واحدا في المتضايفين بل كل واحد منهما مختص باضافة الى الآخر غير اضافة الآخر اليه كالمتماسين فلهذا مماسة مع الآخر وهي فيه وفي ذاك مماسة اخرى بالعدد مع هذا وهذا في الابوة والبنوة اظهر اذ كل اضافة مخالفة للاخرى بالنوع ومن خواص المضاف التكافؤ في لزوم الوجود وارتفاعه وانفكاس كل واحد منهما على الآخر فان اخوة هذا اخوة متقابلة من يقال له اخوه وكذا الابوة بالقياس الى البنوة وكذا الصداقة والجوار والمالكية والمملوكية فاذا وجدت الابوة وجدت البنوة واذا عدم احدهما عدم الآخر ومعنى الانفكاس هو ان تحكم باضافة كل واحد منهما الى صاحبه من حيث كان مضافا اليه فكما يقال الاب اب الابن يقال الابن ابن الاب والعبد عبد المولى والمولى مولى العبد اما اذا اضيف اليه لا من حيث هو مضاف اليه لم يجب هذا الانفكاس في الاضافة مثلا اذا وقعت اضافة الاب لا الى الابن لا من حيث هو ابن بل الى الانسان الذي موضوع البنوة فقيل الاب اب الانسان او اب انسان لم ينعكس الاضافة ولم يصر الانسان مضافا الى الاب ولا يقال الانسان انسان الاب وقد تصعب رعاية قاعدة الانفكاس في المضاف بالمعنى الاول اذا لم يتحصل منه المضاف بالمعنى الثاني والطريق فيه ان تجمع اوصاف الشيء فاي تلك الاوصاف اذا رفعته ورفعت عنه بقيد الاضافة او رفعته ورفعت عنه ارتفعت الاضافة فهو الذي اليه الاضافة الحقيقية الواجبة الانفكاس فاذا رفعت من الابن انه حيوان او انسان او ناطق او ضاحك او ماشٍ من الاوصاف جاز رفعها ولم يجز واستبقيت كونه ابنا بقيت اضافة الاب اليه وان رفعت كونه ابنا واستبقيت هذه الاوصاف كلها لم تبق الاضافة فعلمت بهذا ان المقابل الحقيقي في الاضافة هو بين الاب والابن وهما اللذان ينعكس احدهما على الآخر ويقال احدهما بالقياس الى الآخر وربما يشكك على قولنا ان المتضايفين

متلازمان في الوجود بان العلم مضاف الى المعلوم ثم المعلوم قد يوجد دون العلم مع ان العلم لا يوجد دون المعلوم مثلا شيء ما من الموجودات لم يتعلق به علم انسان فهو موجود قبل علمه ثم اذا تعلق علمه به لم يتصور وجود علمه دونه فلا تلازم بينهما وهما متضايفان ووجه حله ان المعلوم ليس هو مضافا الى العلم من حيث ماهيته ووجوده بل من حيث كونه معلوما ولا يتصور كونه معلوما دون العلم به فهما معا لا انفكاك لاحدهما عن الاخر بل هو قبل تعلق العلم به معلوم بالقوة فالعلم به ايضا بالقوة ويجب ان يراعى في التكافؤ وجود المتضايفين من وجه واحد فان كان احدهما بالقوة كان الاخر كذلك وان كان الاخر بالفعل كان الاخر كذلك واعلم ان المضاف قد يعرض للمقولات كلها اما في الجوهر فكالاب والابن وفي الكم المتصل كالعظيم والصغير وفي الكم المنفصل كالكثير والقليل وفي الكيف كالاحمر والابرد وفي المضاف كالاقرب والابعد وفي الاين كالاعلى والاسفل وفي متى كالقديم والحديث وفي الوضع كالاستلقاء وانتصابا والحناء وفي الملك كالكسى والاعرى وفي الفعل كالقطع والاصرم وفي الانفعال كالاستدفاء وتقطعها فاما كان في مقولة تقبل التضاد والاشتداد والتفاضل قبلها ايضا فلما كانت الحرارة من مقولة الكيف ضد البرودة واشد من حرارة اخرى كان الاحمر ضد الابرد واحمر من اخر ولما لم يكن الكم والجوهر يقبلان ذلك لم يقبلها المضاف العارض لهما فليس الكبير ضد الصغير ولا الضعف ضد الضعف لما عرفت وهذا مبني حكاية لما قيل في كتبهم لا ما هو الرأي الحق عندي فان المضاف وان عرض للكيفية فليست الكيفية داخلة فيه بل هو بتركون الكيفية مقيسة الى ما هو بازائها وللضد طبيعة وماهية معقولة بنفسها ثم تعرض لها اضافة الضدية والمضاف لا ماهية له سوى الكون مضافا فلا يعرض له التضاد الذي يستند الى طبيعة معقولة بنفسها يكون هو عارضا لها وقد قدمنا قبل هذا باوراق ان الكبير ليس ضدا للصغير لانه ليس له طبيعة معقولة بنفسها سوى انه مضاف فليس للاخر

للاخر والابر طبيعة سوى انه مضاف وان قالوا انه يكفي لعروض الضدية طبيعة غير الضدية موضوعة لها كما تقدم فاما او عنى وللاخر طبيعة غير الضدية وتعرض لها الضدية فللكبير والصغير ايضا طبيعتان سوى الضدية هما كونهما مضافين فبان بهذا تناقض قولهم في المتضايفين

الفصل التاسع
في الكيف

الكيف قد يراد به الكيفية وقد يراد به ما له الكيفية والكيفية هي كل هيئة قارة لا يوجب تصورها تصور شيء خارج عنها وعن حاملها ولا قسمة ولا نسبة في اجزاء حاملها فتفارق الزمان والمقولة ان يفعل وان ينفعل بانها هيئة قارة وتفارق المضاف والاين ومتى والملك بانها لا توجب نسبة الى شيء خارج وتفارق الكم بانها لا توجب قسمة والوضع بانها لا توجب نسبة واقعة في اجزاء حاملها وانواعها اربعة تحتوي عليها هذه القسمة وهي ان الكيف اما ان يكون مختصا بالكم من جهة ما هو كم كالتربيع والتثليث والتدوير وسائر الاشكال المختصة بالكميات وكالاستقامة والانحناء للخط وكالزوجية والفردية للعدد وهذا قسم واما ان لا يكون مختصا به وهو اما ان يكون محسا كالالوان والطعوم والروائح والحرارة والبرودة فما كان منه راسخا يسمى كيفيات انفعالية كحلاوة العسل وحمرة الورد ورائحة المسك وحرارة النار وسميت انفعاليات لمعنيين احدهما يعم جميعها وهي ان الحواس تنفعل عنها والثاني يخص بعضها وهو انها حادثة عن انفعالات في موضوعها اما في اصل الخلقة كحلاوة العسل وصفرة الكبد او بعد الخلقة كملوحة ماء البحر وصفرة من به سوء مزاج في الكبد

الألوكة
www.alukah.net

وما كان منه سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل تسمى انفعالات لانها انفعالات في انفسها بل هي هيئات قارة فان انواع الكيفية تشترك في انها هيئات قارة ولكن لكثرة الانفعالات العارضة لموضوعها اذ يوجد فيها انفعال بسبب وجودها وانفعال بسبب عدمها بسرعة فسميت انفعالات تمييزا لها عن النوع الراسخ الثابت وهذا قسم ثان واما ان لا يكون محسا وهو اما ان يكون استعدادا لما يتصور في النفس بالقياس الى كمالات فان استعداد للمقاومة والاباء عن الانفعال سمي قوة طبيعية كالمصاحية والصلابة وتلك هي الهيئة التي بها صار الجسم لا يقبل المرض ولا يقبل الانفكاك لنفس عدم المرض والانفكاك وان كان استعدادا لسرعة الاذعان والانفعال سمي لدقوة طبيعية مثل المراضية واللين وهي ايضا هيئة بها يسرع قبول الجسم للمرض والانفكاك لنفس القبول ولا تنفي بهذه القوة القوة التي هي في المادة الاولى فان كل انسان بتلك القوة مستعد للمرض والصحة لكن تتمة هذه القوة وهي ترجحها من جهة احد طرفي النقيض فلا يكون في قوة الشيء ان يقبل المرض وان لا يقبل فقط بل ان يكون قد ترجح قبول المرض على لا قبوله اولا قبوله على قبوله وهذا قسم ثالث واما ان تكون في انفسها كمالات لا استعدادات للكمالات اخر وهي مع ذلك غير محسة بذاتها فما كان منها ثابتا سمي ملكية مثل العلم والصحة والخلق كالشجاعة والعفة والفجور والجور وما كان سريع الزوال فحال مثل غضب الحليم ومرض المصاب وهذا قسم رابع وفرق بين المصاحية والصحة والمراضية والمرض فان المراض قد لا يكون مريضا والمصاب قد لا يكون صحيحا وملكة الصناعة ليست هي ان يضع الانسان بل ان تصدر عنه الصناعة من غير روية وفكرة كمن يكتب شيئا من غير ان يروي حرفا حرفا او يضرب بالطنبور من غير ان يروي نغمة نغمة ولذلك ملكة العلم ليس ان يحضر الانسان المعلومات بل ان يكون

يكون مقتدرا على احضار معلوماته من غير روية ولا شك ان جميع ذلك يكون بهيئات في النفس فهذه هي انواع الكيفيات اولها ما يختص بالكميات وثانيها كيفيات انفعالية والانفعالات وثالثها القوة واللاقوة ورابعها الحال والملكة وجميع هذه الانواع يقع فيها التقاد والاستداد والقصر الى النوع المختص منه بالكميات ولا ينبغي ان تشكل عليك اشياء عددناها في هذا الباب وقد عددت ايضا في المضاف مثل العلم وذلك لانا قد بينا انها ليست مضافا حقيقيا بل عارض لها الاضافة فان العلم هيئة للنفس والخلق كذلك والاضافة من لوازمها لذاتها فدخولها في المضاف بالعرض والشيء الواحد لا يتصور دخوله في المقولتين بالذات فانه ان كان متقوما من حيث ماهيته وحقيقته بمقولة فلا يتقوم من حيث ماهيته بمقولة اخرى ليست تلك ولو كان العلم والخلق من المضاف الحقيقي لكانت انواعها كذلك مثل النمو والشجاعة وليس النحو نحو الشيء الا ان يؤخذ من حيث هو علم فيقال انه ذاك هو علم بشيء وكذلك الشجاعة ليست شجاعة على شيء الا ان يؤخذ من حيث هو خلق فيقال خلق على شيء وكل ما لا جزئيات له وجود غير مضاف فليس من المضاف الحقيقي

الفصل العاشر
في باقي المقولات العشر

واما الاين فهي حالة التي للجسم بجانب بها حين يسئل اين هو وهي كون الجسم في مكانه وهذا اشد استثناها بالمضاف من سائر ما عددناه في التحقيق لسر هو محرر نسبة الى المكان بل هو امر وهيئة يتم بالنسبة الى المكان فان اخذت تلك النسبة وحدها كانت مضافا حقيقيا وهي كون المتمكن محويا وهذه الاضافة ليست الى المكان من حيث هو مكان بل اليه من حيث هو حاو فان المكان من حيث

www.alukah.net

هو مكان ليس من المضاف بل هو سطح مع عارض وهو احتواء على محوي فهذا العارض
فيه من المضاف وهي النسبة التي بين المحوى والحاوى ويسمى الكون في المكان هو الكون
في الاعيان الذي هو الوجود فانا قد بينا ان الوجود ليس جنسا لما تحته ولو كان
الكون في المكان هو الوجود لكان الكون في الزمان ايضا كذلك فيكون الشيء وهويات
كثيرة ومن الدين ما هو اول حقيقي وهو كون الشيء في مكانه الخاص به الذي لا
يسع فيه غيره فيكون للماء في الكوز وفيه ما هو ثان غير حقيقي كما يقال فلان
في البيت ومعلوم ان جميع البيت لا يكون مشغولا به بحيث يماس ظاهره جميع جوانب
البيت وابعد منه الدار وابعد منه البلد بل الاقليم بل المعمورة بل الارض كلها بل
العالم والدين منه جنسي وهو الكون في المكان ومنه نوعي كالكون في الهواء والماء
والسماء اوفوق اوتحت او منه شخصي كون هذا الشيء في هذا الوقت في الهواء
وهو مكان ثان او مثل هذا الجسم في المكان الحقيقي الذي لا يسع فيه غيره
وفي الدين مغايرة فان الكون في المكان الذي عند المحيط هو مقابل الكون في المكان
الذي عند المركز لان هما متضادان لا يجتمعان ويتعاقبان على موضوع واحد وبينهما
غاية الخلاف واذا قد يصار من احدهما على الاخر قليلا قليلا قبل الاشد و
الاضعف فان اثنين كلاهما فوقان واحدهما اقرب الى احد العرفاني الذي هو المحيط
فهو اشد فوقية من الاخر واما متى فهو كون الشيء في الزمان او في طرفيه فان كثيرا
من الاشياء تقع في اطراف الازمنة ولا تقع في الازمنة ويسأل عنها بمتى ويجاب به
فمنه زمان اول حقيقي وهو الذي يطابق كون الشيء ولا يفضل عليه كقولنا كان وقت
الزوال ومنه ما هو ثان غير حقيقي نظيرا للسوق والبلد في الدين كقولنا كان في
سنة كذا اذا كان في جزء منها لكن بين المكان الحقيقي والزمان الحقيقي فرق فان
الزمان الحقيقي المعين تنسب اليه الاشياء كلها فيكون كلها واحد منها واقعة على سبيل
المطابقة

المطابقة لكن لا يكون هو نسبة الخاصة اليه والمكان الحقيقي لا يصور نسبة اشياء
كثيرة اليه بل يصور ذلك في المكان الغير الحقيقي كالسوق واما الوضع فهو هيئة
للجسم تحصل من نسبة اجزائه بعضها الى بعض نسبة تتخالف الاجزاء لاجلها
بالقياس الى الجهات في المواراة والانحراف مثل القيام والقعود والاستلقاء
والانبطاح والتربع والافتراش وهذه النسبة اضافة للاجزاء ووضع للكل
فيكون الجسم بحيث في اجزائه هذه الاضافة هو الوضع والوضع اسم مشترك يقال
على معان فمنه ما يقال لما اليه اشارة اي هذا حيزه ان له وضعا وبهذا المعنى
النقطة وضع وليس للوحدة وضع ويقال وضع لما ذكرناه في الكم وهو كونه بحيث
يمكن ان يشار اليه اين هو مما يقل به اتصالا ثابتا ولا يكون هذا الا في
الكميات المتصلة القارة الذات ويقال وضع بالمعنى الذي ذكرناه اولا وهو
المقولة والوضع المخصص بالكميات كانه منقول من الوضع الذي هو المقولة وهو
حال الجسم بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض في الجهات فان الكميات
التي ليس لها اجزاء بالفعل يمكن ان يفرض لها اجزاء متصلة على الثبات يشار
الى كل واحد منها اين هو من الاخر لذاته لما لم يكن للكميات جهات بذاتها بل
بسبب الجسم كان بين المعنيين مخالفة والوضع قد يقع فيه الارتفاع فان وضع
الانسان رجله على الارض ورأسه في الهواء مما يلي السماء يضاد وضعه
رأسه على الارض ورجله في الهواء لانهما معنيان لا يجتمعان ويتعاقبان على
موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف ويقبل الاشتداد والضعف ايضا على نحو قبول
الدين لا القيام والقعود وقد يقال على الحركة الى حصول هذا الوضع وقد يقال
على الهيئة المماثلة القارة والوضع هو القار منها واما الملك فهو نسبة الجسم
الى حاصله او لبعضه منتقل باستقاله كالتسلح والتعمم والتنعل والتقمص فمنه جزوي
كهذا التسلح ومنه كلي كالتسلح ومنه ذاتي كمال الرجل عند اهابها ومنه كمال الانسان

www.alukah.net

عنه قصيه واما ان يفعل فهو تأثير الجوهر في غيره اثرا غير قار الذات فحاله مادام
يؤثر هي ان يفعل وذلك مثل التسخين مادام يسخن والقطع مادام يقطع والتبريد
مادام يبرد واما ان ينفعل فهو تأثر الشيء من غيره مادام في التأثر كالتسخن والتبرد
والتقطع وانما اختير لها ان يفعل وان ينفعل دون الفعل والانفعال لان الفعل
والانفعال قد يقالان للحاصل المستقل القار الذات الذي انقطعت الحركة عنده كما
اذا قطع شيأ ووقفت حركته فيقال هذا القطع منه ولذلك يقال في هذا الثوب
احتراق بعد استقراره وحصوله وقد يقالان على معنى ما يقطع هذا ويحترق ذاك والحركة
هي معقولة ان ينفعل والتحريك هو معقولة ان يفعل وقد عرض في هاتين المعقولتين
التضاد فان البياض ضد السواد كما ان البياض ضد السواد ويعرض فيها الاشتداد والتسفل
فان من السواد الذي هو السلوك ما هو اقرب الى السواد الذي هو غاية ومن
السلوك من سواد آخر وقد يكون بعضه اسرع وصولا الى هذه الغاية من
بعضه وهذا الاشتداد والتسفل ليس بالقياس الى السواد بل الى السواد الذي
هو حصول في السواد بالحركة اليه وهذا غير السواد فان السواد لا يحتاج في تعقله
سوادا الى ان يعقل حركة اليه هو غايتها واعلم ان الحركة قد تعرض لمعقولات اربع
وهي الكم والكيف والاين والوضع ويفهم من عروض الحركة لمعقولة ما معان اربعة
اولها ان المعقولة موضوع حقيقي لها والثاني ان تعرض الحركة بواسطتها للجوهر كالسطح
يتوسط بين الجوهر والملاسة والثالث ان تكون المعقولة جنسا لها والرابع ان يكون
الجوهر يتحرك من نوع تلك المعقولة الى نوع ثم هذا هو المراد بقولنا ان الحركة تعرض
لمعقولة ما اما عروضها لمعقولة الكم فمن وجهين احدهما ان يتحرك الجوهر من الكم
الى الكم اكبر منه بزيادة مضافة اليه يخرجها الموضوع ويسمى نموا والى الكم اصغر منه بنقصان
اجزائه وتحللها ويسمى ذبولا والاخر ان يتحرك من كم الى كم اصغر او اكبر بزيادة
او نقصان بل بتحلل اجزائه وانبساطها او تكاثفها او انحصارها واما الحركة في الكيف
فتسمى

فتسمى استحالة مثل التبيض والتسود والتسخن والتبرد وتعرض في جميع انواعها الا النوع
المختص بالكميات منه واما الحركة في الاين فمعروفة وهي ان يأخذ الجسم في مفارقة
مكانه بالكلية الى مكان آخر واما الحركة في الوضع فهو ان يستبدل الجسم الاوضاع
من غير ان يفارق بكليته المكان ان كان في مكان بل ان يتبدل نسب اجزائه الى
اجزاء حاوية او محوية وهذا انما يكون بحركة الجسم مستديرا على مركز نفسه
وليس في معقولة الجوهر حركة فان الصورة الجوهرية تحدث دفعة لا يسيرا يسيرا
وحركة المني الى صورة الحيوانية ليس حركة في الجوهر بل استحالة في كيفيات المني
وهو مني بعد الى ان يصير علقة وكذلك الى ان يصير مضغة وعلى هذا الى قبول صورة
الحيوانية وقد جرت العادة بان تتلى المعقولات بالقول في التقابل والمتقدم والمتأخر
فلنقرر لهما فصلين اقتداء بالمتقدمين

الفصل الاول وهو الحادي عشر
من هذا الفن في التقابل

المتقابلان هما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد في زمان واحد وهو على اربعة اقسام
اولها تقابل السلب والايجاب ولا نعني بالسلب والايجاب ههنا ما نفتي بهما
في باب القياس بعد هذا فان الايجاب والسلب هناك يختصان بما هو مثل قولك زيد
فرس زيد ليس بفرس وههنا يعم مع هذا الفرسية وان الفرسية فالمراد به
التقابل في القول بين الامر الاثباتي والسلبي كان ذلك اثباته في نفسه او اثباته
لشيء او سلبه في نفسه او سلبه عن غيره ولا نعني بتقابل الفرسية واللافرسية
تقابلهما من حيث وجود الفرسية وعدمها في الوجود الخارجي فان ذلك من قسم
العدم والملكة كما نختار ايراده ههنا بل تقابلهما في القول والضمير فقط ونعني بتقابلهما
تقابل المتنافيين وقد سبق ذكره وثانيها تقابل الضدين وهما الذاتان الوجوديان

المتعاقبان على موضوع او محل واحد وبينهما غاية الخلاف وذلك مثل السواد والبياض والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والنارية والمائية ان التقى في الضدية بقاء قرارها على محل ما هي وان كان او موضوعا واما النور والظلمة والحركة والسكون والزوج والفرد والخير والشر والذكورة والانوثة فليست اضدادا حقيقية وان عدت اضدادا في هذا الفن بحسب المشهور وذلك لان الظلمة والفردية والشر والانوثة كلها اعدام لذوات وجودية فالفرد هو العدد الذي لم ينقسم بمتساويين في موضوع الزوجية وهو العدد قد اختلع سلب الزوجية التي الانقسام بمتساويين ووضع له اسم وجودي هو الفرد فاوهم ان الفردية معنى وجودي وليس كذلك واما الظلمة فهي عدم النور لا غير وكذلك السكون هو عدم الحركة والشر عدم ما وليس هذا موضع تحقيقه فليتسلم كل هذا واما عد المتقدمون هذه الامور من الاضداد في هذا الفن بناء على المشهور فان الجمهور اما ان يعتقدوا ان هذه كلها امور وجودية وان اعتقدوها اعداما فلم يقاسوها من اطلاق اسم الضد عليها لان الضدين عندهم كل شيئين لا يجتمعان في موضوع من شأنهما التعاقب عليه ان لم يكن احدهما الا زما فليشتركا في هذا كل متقابلين هذا شأنهما كانا وجوديين او احدهما دون الاخر وبالجملة تقابل العدم والملكة تهمة مشهور وهمة حقيقي واما المشهور من الملكة فليس مثل الابصار بالفعل ولا مثل القوة الاولى التي تقوى على ان يكون لها ابصر بل ان تكون القوة على الابصار متى شاء صاحبها موجودة والمشهور من العدم هو ارتفاع هذا المعنى عن المادة المتهيئة لقبوله في الوقت الذي من شأنها ان يكون لها مع ارتفاع هذا التهيؤ مثل العمى للبصر والرد للانسان والطبع للشعر فان العمى ليس عدم البصر فحسب فان الحجر والذي لم يفقع عادم ولا يقال له اعمى بل العمى عدم البصر في وقت امكانه وتهيؤ الموضوع له مع ارتفاع التهيؤ فلهذا يعود الى البنية فالملكة تستقل الى العدم اما العدم فلا يستقل الى الملكة واما العدم التحقيقي فهو عدم كل معنى وجودي يكون ممكنا

ممكنا للشيء اما بحسب جنسه او نوعه او شخصه قبل الوقت او فيه اما الذي بحسب جنسه فكالانوثة التي هي عدم الذكورة الممكنة لجنس الحيوان وكالفردية التي هي عدم الانقسام بمتساويين الممكن لجنس العدد واما الذي بحسب النوع فعدم اللحية للمرأة الممكنة لنوع الانسان واما الذي بحسب الشخص فكالمرد وهو عدم في الوقت وكانتشار الشعر بداء الثعلب وهو عدم في الوقت والعدم في الوقت منه ما يزول كزيد وعمرو كالعمى والسكون والظلمة والجهل والشر والفردية كلها اعدام حقيقية فهذه هي اقسام التقابل بحسب المشهور والحقيقة والفرق بين هذه الاقسام بحسب الرأيين ان الايجاب والسلب يفارق سائر المتقابلات بانه في القول لا في الوجود واحدهما صادق لا محالة والآخر كاذب سواء كان الموضوع موجودا او معدوما وهذا في الايجاب والسلب الذي هو اثبات شيء لشيء او سلبه عنه واما سائر المتقابلات فيجوز ان يكذبا جميعا اذا نقل الى الحكم والقضية مثال ذلك في المضاف هو ان يقال زيد بالابوة والبنوة الى شخص كذبا فيقال زيد ابو خالد زيد ابن خالد فيكذبان جميعا واما المتضادات التي لها اوساط اما مسماة باسماء حقيقية كالفاتر بين الحار والبارد وكالمشهب بين الابيض والاسود او مسماة بسلب الطرفين كقولنا لا عادل ولا جائر فان الموضوع عند وجود الواسطة يكذب عليه الطرفان وان كان احد الطرفين لازما له فقد عدم الموضوع او تقدير عدمه يكذب عليه الطرفان وان كان لا واسطة بين الضدين فاحدهما واجب لا محالة ما دام الموضوع موجودا واما اذا صار معدوما وما قيل كذبان عليه واما الملكة والعدم فيفي المشهوري منه كذبهما قبل حلول الوقت وان وجد الموضوع فان الحجر والفيل المفقع لا اعمى ولا بصير بحسب المشهور ولغير المشهوري والتحقيقي جميعا كذبهما عند عدم الموضوع فان الميت لا اعمى ولا بصير والعدم التحقيقي وان كان اعم من المشهور فليس عدما حتى يصدق اطلاقه عند عدم الموضوع بل هو عدم عن موضوع ممكن له الشيء المعدوم فلا بد من ان يكون مثل هذا الموضوع موجودا واما الفرق بين المتقابلين وسائر ذلك فان كلا واحد من

المتضايفين معقول بالقياس الى الاخر ملازم له وجودا وعدما وليس هذا الذي عناه
واما الفرق بين المتضادات وسائرها فبان المتضادين قد يكون بينهما واسطة يتنقل
اليها الطرفان وليس ذلك لغيرهما والفرق بينهما وبين العدم والملكة على وجه يعم المشهوري
والحقيقي جميعا ان في المتضادين يجوز ان لا يوجد الطرفان بل الوسط وفي العدم
والحقيقي لابد من احدهما وفي المشهوري ايضا لابد من احدهما في الوقت واما الفرق
الخاص بينهما وبين المشهوري هو ان في التضاد اما ان يكون احدهما ضروريا للموضوع
واما ان يكون ايهما كان جاز الانتقال الى الثاني كان بينهما واسطة اولم تكن وفي
المشهوري لاحدهما ضروري للموضوع ولا يضايع الانتقال عن ايهما كان لانه يجوز
الانتقال من الملكة الى العدم ولا يجوز من العدم الى الملكة واذا لم يكن بين الضدين واسطة
وجب احدهما للموضوع في كل وقت واما في المشهوري فليس يجب ان يكون احدهما في كل
وقت واما الفرق الخاص بين التضاد وبين العدم والملكة الحقيقيين فان الضدين
ذاتان متقابلان على محل واحد وليس ولا واحد منهما نفس ارتفاع الثاني بل ذات
تعقب ارتفاع الثاني او توجب او تفاع الثاني ولكل واحد منهما علة وجودية غير
الاخرى بالذات واما في العدم والملكة فالعدم ليس ذاتا وجوديا ولا يحتاج الى علة
وجودية بل عدم علة الملكة علة العدم والشيء الواحد يصير علة لهما جميعا بوجوده
وعدمه كما تشمس اذا طلعت كانت علة لاشراق الجو وان غابت كانت علة لاظلامه و
كما ان بين الفرسية والانوثة الاوسط والبياض والدببة والبنوة والعمى والبصر
تقابلا فكذلك بين الفرس والانثى الدب والدب والابيض والاسود والاعمى
والبصير لكن التقابل الاول بالذات هو ما ليس فيه الموضوع واذا اخذ فيه الموضوع
كان تقابلا بالقصد الثاني وعارضا بالذات

الفصل الثاني وهو الثاني عشر

في المتقدم والمتاخر ومعا

المتقدم يقال على ستة انحاء الاول المتقدم في الزمان وهو مشهور والثاني المتقدم
بالطبع

بالطبع وهو الذي لا يمكن ان يوجد الاخر الا وهو موجود ويوجد هو وليس الاخر بموجود
وذلك كتقدم الواحد على الاثنين والثالث المتقدم في الشرف كما يقال ان ابا بكر
قبل عمر اي لافضلية لعمر الا كونه ما ليس لعمر والرابع المتقدم في المرتبة وهو ما كان
اقرب من مبدإ محدود من المراتب مرتبا طبيعية كترتيب الانواع التي بعضها تحت بعض
والاجناس التي بعضها فوق بعض ومرتبا وضعية كترتيب الصفوف في المسجد منسوبة الى
المحراب او الى باب المسجد كذلك المتقدم في المرتبة قد يكون طبعا كتقدم الجسم على
الحيوان اذا ابتدأت من الجوهر وكتقدم الحيوان على الانسان وقد يكون
وضعا كتقدم الصف القريب من المحراب ان جعلت المحراب هو المبدا وتقدم القريب
من الباب ان جعلت الباب هو المبدا والخامس المتقدم بالعلية وذلك كتقدم وجود
حركة يد زيد على وجود حركة القلم وان كانا معا في الزمان ولكن حركة اليد غير
مستفادة من حركة القلم وحركة القلم مستفادة من حركة اليد والعقل يقضي
بان اليد لما تحركت تحرك القلم وليس يجوز ان يقال لما تحرك القلم تحركت اليد واذا
تعقل حال المتقدم في جميع هذه الانحاء وجد المتقدم هو الذي لا يوجد المتاخر
المعنى المعترف فيه المتقدم والمتاخر الا وقد وجد المتقدم واذا عرفت اقسام المتقدم
فاعتبرها بنفسك في المتاخر وفي معا

المقالة الثانية

في تفريع الاقوال الخارجة الموصلة الى التصور وفيها فصلان

الفصل الاول

في بيان اصناف ما يفيد التصور

وقبل ذلك نشير اشارة خفيفة الى معنى القول فالقول هو اللفظ المركب وقد عرفته
وتركيب اللفظ على انحاء وما يهمنا منها في غرضنا هو تركيب التقييد وهو ان يقيد بعضه

بالبعض بحيث يمكن ان يقع بين اجزائه لفظة الذي هو مثل قولنا الحيوان الناطق الماشي اي
الحيوان الذي هو الناطق الذي هو الماشي ومثل هذا المركب يسمى المقيد ويفيد التصور
لا محالة واذا عرفت هذا فاعلم ان القول الشارح اي المفيد للتصور منه ما يسمى
حدا ومنه ما يسمى رسما ومنه ما هو شارح لمعنى الاسم من حيث اللغة فقط ويخطب
فيه يسير فان الطالب يقنع بتبديل لفظ بلفظ اعرف عنده منه كتبديل الانسان
بالبشر والليث بالاسد اما الحد والرسم فيجب الاعتناء ببيانهما اذهما مقصود هذه
المقالة وكل واحد منهما ينقسم الى التام والناقص والحد التام هو القول الدال على ماهية
الشيء فيعلم من هذا ان اللفظ المفرد لا يكون حدا اذ القول هو المركب وكذلك يعلم ان ما
لا تركيب في حقيقته وماهيته فلا حد له والدلالة على الماهية بحسب استقرائهي
دلالة للطابقة والتضمن لا دلالة الالتزام فاذا ركب قول دال على الشيء دلالة
الالتزام فلا يكون هذا مثل تحديدنا الانسان بانه ضاحك ماش على رجلين بادي البشرة
بل يجب ان تكون دلالة احد الدالين المعتبرين واما تكون كذلك اذا كان ٧ الحد
الحد مركبا من مقومات الشيء فان كانت المقومات اجناسا وفصولا فالحد مركب
من الجنس والفصل وان لم تكن اجناسا وفصولا كان مركبا من مجموعها كيف كانت ٥ الحد
وقد اوجب افضل المتأخرين في التنبيهات ان الحد مركب من الجنس والفصل لا محالة فان
كان هذا مصيرا منه الى انه لا يكون تركيب من مقومات سوى الاجناس والفصول فليس
كذلك فان الشيء قد يتركب مع عارض له بكون كل واحد منهما مقوما بالنسبة الى
المركب وليس جنسا له ولا فصلا كالجسم الابيض اذا اخذ من حيث هو جسم ابيض فان
الجسم والابيض مقومان له وليس واحد منهما جنسا له ولا فصلا وكذلك الاقطس
مركب من الانف والتقعير والعدالة مركبة من العفة والشجاعة والحكمة وليس تركبها
تركب الاجناس والفصول والعفة وان لم تكن محمولة على العدالة فهي لا تنفك عن الاقطس
ففي المثال الاول الجزءان محمولان حتى لا يقول قائل كلاهما في تركب المحمولات وليست
العفة واخواتها محمولة على العدالة هذا وان كان ما ذكره تخصيصا نه لاسم الحد بما يكون
مركبا

مركبا من الجنس والفصل فهو بينا قصر عموم قوله ان الحد هو القول الدال على الماهية لان مقتضى
هذا ان كل دال على ماهية الشيء مشتمل على مقوماته فهو حد فكان مركبا من الجنس و
الفصل اولم يكن فان الواجب في الحد دلالته على الماهية وتاليفه من المقومات كلها
كانت اجناسا وفصولا اولم تكن وهذا الفصل في ظاهره مناقض لما قدمناه فانا
حصرنا الذاتيات في الاجناس والفصول والانواع فارعاء ذاتي ليس بشيء من هذه
الثلثة بنا قصر ذلك الحصر ولكن ذلك الكلام انما كان في امور مركبة من معان عامة
وخاصة يحصل منها شيء متحد في الوجود ولو يكون لذلك العام قوام الا بهذا الخاص
حتى لو لم يقترن به هذا الخاص لم يتصور حصوله بالفعل فيكون العام بالنسبة الى
ذلك المركب جنسا له والخاص فصلا وكل تركيب ليس على هذا النحو فليس فيه جنس وفصل
وان كانت اجزاء التركيب بالنسبة الى مقومات له ولا شك ان الجسم الابيض لو لم
يقترن به الابيض كان متحصل الوجود دون الابيض فليس نسبة الابيض اليه نسبة
التقوم وتحصل الوجود بل نسبة عارض بعد تقومه ولو حققنا هذا التحقيق
في الابتداء وقسمنا الماهيات الى بسيطة ومركبة والمركبة الى ما يتقوم بعض اجزائه
بالبعض فيجد منها طبيعة واحدة في الوجود والى ما ليس كذلك بل البعض اجزائه
قوام في نفسه بالفعل وان لم يقترن به الاخر لتشوش دركه على المبتدي وفضل
المتاخرين استمرها هنا ايضا على ما يليق بفهم المبتدين والتحقيق ما ذكرناه ثم هذا
التاليف بين الذاتيات لا يكفي وجوده كيف اتفق بل لا بد فيه من هيئة وترتيب
فان معنى الحد في الذهن مثال مطابق للمحدود في الوجود فكما ان المحدود لا يوجد
الا بتاليف مخصوص لاجزائه كالسرير لا يكفي في وجوده جمع الخشب وتركيبه كيف
كان بل ان يكون مع ترتيب وهيئة مخصوصة وكذلك كل ماهية مركبة انما تركب وتحصل
فان يقترن المعنى الخاص بالفصل بالمعنى المشترك فيه فيقومه ويفيده مخصصا في الوجود ان
كانت مقوماته اجناسا وفصولا او ان يلحق المعنى العارض بما هو موضوع طبيعا فيفصل من

الألوكة
www.alukah.net

ذلك جملة متقومة بالموضوع والعارض فكذلك الحد ليستدعي تركيبا لمقومات الشيء هو
مخصوصا مما ذيا لتركيبها في الوجود اما ما ليس في مقوماته جنس ولا فصل مثل الجسم
الابيض فتركيبه الحمادي الوجود هو ان يوضع من اجزائه ما هو الموضوع بالصلح كالجسم
ويعرف بمقوماته ثم يخصص ويقيد بلحوق الابيض معرفا بمقوماته فاذا فعل ذلك فقد
اعطى حده الحقيقي واما مقوماته اجناس وفصول فتاليف حده هو ان يوضع جنسه
القريب ويقيد بجميع فصوله كم كانت ولا يقتصر على ذكر بعضها فاذا فعل ذلك فقد
وفيت الدلالة على كمال الماهية لان الجنس القريب يتضمن الدلالة على جميع الذاتيات
المشتركة فاذا عد بعد ذلك الفصول باسرها التي هي الذاتيات الخاصة فقد استوفيت
الدلالة على الماهية بجميع ذاتياتها المشتركة والخاصة ولا يضر ان يكون ذاتي الاشتراك
او خاصا واذا استوفيت الذاتيات باسرها تمت الماهية ثم ان لم يكن للجنس القريب
اسم موضوع مطابق له اورد حده بدل اسمه ثم قرن به فصول هذا النوع المحدود
اول وهذا كما تقول في حد الحيوان انه جسم ذو نفس حساس متحرك بالارادة فاخذت
حد جسم القريب وهو الجسم ذو النفس لما لم يكن له اسم وقرنا به فصول الحيوان
الخاصة به وهو انه حساس المتحرك بالارادة اما ان كان له اسم يطابقه فاتي بحده بدله
عمدا او سهوا لم يستقم صنيعه بسبب هذا التفويل بعد رعايته واجب الحد ان يحصر
جميع الذاتيات وترتيبها وقد اعتقد بعضهم ان هذا لا يكون حدا لان من شرط الحد عنده
الايجاز فانه قول وجيز من امم كذي كذي وليس هذا من الرذل فلا يخرجه عن كونه
حدا مع ان الوجيز امرا ضافي غير محدود بحد معلوم فرب شيء هو وجيز بالاضافة
الى شيء طويل بالاضافة الى غيره والامور الاضافية لا يجوز استعمالها في تعريف ما
ليس باضافي والحد ليس من قبيل المضافات فيسوغ في تحديده استعمال اللفظ الاضافي
ويعرف مما ذكرناه ان الشيء الواحد لا يكون له الا حد واحد لان ذاتيات الشيء اذا وجب
ايرادها كلها في الحد الحقيقي اما حرفيا واما حكما فلا يبقى للحد الثاني من الذاتيات شيء

يورد

يورد فيه بل ربما يكون ذلك قيدا لالفاظ هذا الحد بمرادفاتها ولا يكفي في الحد
التام التحقيقي ان يذكر الجنس الاعلى او الاوسط مقيدا بالفصل المختص بالنوع المحدود
فان هذا يخل ببعض الذاتيات من غير ان يكون قد تولد عليها احد الدلالتين المعتبرتين
فان الجنس الاعلى او الاوسط لا يدل على ما هو تحته بل دلالة بالمطابقة على مجموع
اجزائه من حيث هي مجموعة وبالتضمن على واحد واحد من اجزائه المشتركة والخاصة
الساوية لذلك الجنس ودلالة الفصل على ما يحل به الجنس الاعلى او الاوسط دلالة
التزام لاعتبارها وهذا كما تقول في حد الانسان انه جسم ناطق او جوهر ناطق
فان الجسم لا دلالة له الا على جوهر يتمكن فرض الابعاد الثلثة المتقاطعة على زوايا قوائم
فيه والناطق دلالته على شيء ذي نطق ليس يدري من حيث المفهوم انه حيوان ام
لا انما يدري ذلك بالنظر في الوجود فان ماله نطق لا يوجد الا حيوانا لان النطق
بالوضع يدل على كونه حيوانا والذاتيات التي بين الجسم والناطق كذي النفس والمغتذي
والنامي والمولد والحساس والمتحرك بالارادة تضيع في البين لعدم الدلالة عليها
فتعرف بهذا ان قول من قال ان الحد الحقيقي يراد للتمييز ليس بشيء اذ لو كان الغرض
التمييز الذاتي دون تحقق ذات الشيء كما هو لحان قولنا الانسان جوهر ناطق
حدا لانه مميز للانسان بذاتياته عما سواه وهذا انكار على من يطلب من الحد
تصورات الشيء وتحققه كما هو ثم يكفي بالتمييز اما من لا يطلب منه الا التمييز فلا
انكار عليه في ايثاره الاتيان بما هو الاولى من طلب تصورات الشيء فان التمييز
يحصل تبعا لهذا الغرض فمعرفة حقيقة الشيء مع تمييزه اولى من معرفة تمييزه دون
حقيقته واما الحد الناقص فهو الذي لا يستوفي جميع ذاتيات الشيء ولا يكون
مساويا له في المعنى بل في العموم فيحصل منه التمييز الذاتي فحسب دون معرفة الذات
كما هو بجميع ذاتياته وذلك كما مثلنا به في حد الانسان انه جوهر ناطق او جسم
ناطق واعلم ان كون الحد دالا على الماهية هو قيد لتصور الذات انما هو بالقياس

الى من يعلم وجود الشيء اما من لا يعلم ذلك فهو في حقه دال على معنى الاسم شارح لمفهومه فاذا حصل له العلم بوجوده صار هذا القول بعينه في حقه دالا على الماهية بحسب ذات الشيء والتصور الذي حكمنا في اول الكتاب بتقدمه على التصديق فهو تصور بحسب معنى الاسم لا بحسب الذات اما التصور بحسب الذات فهو بعد العلم بوجود الشيء والتصديق به فليس لقائل ان يقول اذا كان الحد لا يفيد التصور الا بعد العلم بالموجود والتصديق به والتصديق به لا يمكن الا بعد التصور فالحد لا يفيد التصور الا بعد التصور وهو دور وذلك لان التصور الذي يفتقر اليه التصديق هو تصور معنى الاسم والمراد به فان من لا يفهم المراد بلفظ الحد لا يمكنه الحكم بوجوده او عدمه اما التصور بحسب الذات فلا يشترط تقدمه على التصديق بل هو بعده كما بينا ثم التصور السابق على التصديق ليس من شرطه ان يكون بحيث لو علم وجود الشيء كان هو بعينه تصور الحقيقة الذات وماهيته بتصور ذاتياته بل ربما كان تصور له من جهة عارض من عوارضه او لازم او من جهة بعض الذاتيات دون بعض او تصورا على خلاف ما هو عليه واكثر تصورات الجمهور فيما يبنون عليه احكام التصديقية ليس تصور الحقيقة الذات كما هي مثل ما يتصورون من معنى الروح والروح والسماء والعقل والرسول والطبيعة وغير ذلك **واما الرسم** فهو قول يعرف الشيء من خواصه او اعراضه التي لوازمه تخصه جملتا بالاجتماع والفاضل منه ما وضع فيه اولا الجنس القريب للشيء ثم قيد بعواصه كلها كقولنا في حد الانسان انه حيوان ضحاك مستعد للعلم ماش على قدميه عريض الاظفار بادي البشرة واذا لم يوضع فيه الجنس واقتصر على اللوازم والعوارض التي يخصه مجموعها كان رسما ناقصا ثم يلزم فيها جميعا ان تكون هذه اللوازم بينة للشيء فتعرف الشيء على سبيل انتقال الذهن منها اليه كمن يقول في رسم المثلث انه الشكل الذي له ثلث زوايا فقط لكن يقول انه الشكل الذي زواياه الثلث مساوية لقائمتين فان هذا ليس بينا الا للمهندس فهو رسم

بالنسبة

بالنسبة اليه لا على الاطلاق في حق الكل اما غير المهندس ممن لا يعرفه فهو في حقه خاصة مركبة لان الرسم انما يعرف واقل درجات الرسم التعريف وهاهنا دقيقة وهو ان الرسم الذي لم يوضع فيه الجنس القريب اذا كان مؤلفا من خواص بينة ينتقل الذهن الى معرفة الشيء اعتيد كونه رسما فاذا اقتصر على خاصة واحدة وانتقل الذهن منها الى الشيء بسبب كونها بينة له ينبغي ان يكون رسما لان المقصود من الرسم هو التعريف بانتقال الذهن من لازمه الى ملزومه وقد حصل هذا المقصود من لازم واحد فليسقط اعتبار كون المؤلف قولا بل المفرد ايضا رسم اذا قام مقام المؤلف في التعريف واذا جعلنا هذا رسما فليجعل مجرد الفصل ايضا حدا طالما للتميز بالذاتيات وان لم يكن حدا حقيقيا مساويا للمحدود في المعنى والعموم فان التميز حاصل به حسب حصوله بتوليف منه ومن غيره وان لم يكن وافيا بجميع ذاتياته مع ان انتقال الذهن الى الشيء المحدود من الفصل اسرع فانه ابين للشيء من اللوازم الغير الذاتية وله يلزم من هذا ان يجعل اللفظ المفرد الموضوع بالمطابقة للمحدود حده له بسبب كونه دالا على ماهيته لان الحد للبيان فلا بد فيه من مجهول ومعلوم ولا يكون المجهول عين المعلوم فماهية الانسان مثلا اذا كانت مجهولة من حيث هي مجملة فكيف تكون هي بعينها معلومة من ذلك الوجه حتى تعلم نفسها بنفسها اللهم الا ان تكون الماهية معلومة والمراد باللفظ ملتبسا فحينئذ يعرف بلفظ مرادف له او بلغة اخرى واعلم ان تعريف القول حد ورسما اي الحدود المركبة من المقومات لفقدانها الاجزاء الذاتية انما هي لوازمها واذا كانت لوازمها بينة ينتقل الذهن منها الى فهم الذات كان ذلك في حقها تعريفا قائما مقام الحد وان لم يكن حدا لان تعريف الشيء بتوسط حال من احواله فكان كتعريف الشيء المركب بتوسط مقوماته وهذا انما كان حدا لانه يعرف حقيقة الشيء كما هو والبسيط اذا كان واحدا لا كثرة فيه وعرف بتوسط شيء فقد عرف كما هو فلا ينبغي ان يتقاصر هذا التعريف عن تعريف الحد اي تعريفه بتوسط الفاظ موضوعة

لمقوماته لانه لافتراق بينهما في توصل الذهن الى حاق الشيء وان لم تكن اللوازم بينة فلا يخلو اما ان يقصد بالقول المركب من لوازمه قصد الذات او قصد نحو كونه اذا تلك اللوازم فان كان المقصود معرفة الذات لم يكن هذا التعريف الذي هو بلازم غير بين ولا ناقل للذهن الى تلك الحقيقة التي هي للذات رسما وان كان المقصود من ذكر هذا اللازم تعريف ان كون هذا الشيء بحيث يلزم هذا اللازم فيكون بالقياس الى هذا المقصود كالحد وجميع القوى الفعالة والمنفعلة اذا عرفت بافعالها على هذا الوجه اي قصد نحو كونها ذوات تلك الافعال كان ذلك كالحد لها الا انها بسيطة ولا تكون لها غير ذلك الذي يعرض لتعريفها

الفصل الثالث

في التحرز عن وجوه من الخطأ تقع في الحد والرسم

اعلم ان القانون الذي اعطيناه في الحد الحقيقي من جميع الذاتيات باسرها وترتيبها يصعب جدا اذ لا يعثر على جميع الذاتيات دائما في كل شيء ربما كان للشيء فصول عدة فاذا وجد بعضها وحصل التمييز وقع الظن في الاكثر بان لا فصل غيره وكذلك الوقوف على الجنس القريب صعب جدا فربما يؤخذ البعيد على اعتقاد انه قريب وربما اشتبهت اللوازم البينة للشيء بذاتياته فيؤخذ بدل الذاتيات وتركب الحد منها والذهن لا يتنبه للفرق بين الذاتي واللازم البين في جميع الاحيان اذ هي متقاربة جدا في بيانها للشيء واعتناء فهم الشيء دون فهمها ولصعوبة هذا الامر اوردنا امثلة من الحدود والرسوم التي وقع فيها الخطاء ليتدرب الطبع بمعرفتها ويتحرز عن امثالها فمنه ما هو في الحد اما في جانب الجنس او في جانب الفصل او مشترك بينهما فالمشترك بينهما يشارك الحد فيه الرسم اما ما هو في الجنس فهي ذلك ان يؤخذ شيء من اللوازم كالواحد والموجود مكان الاجناس او كالعرض في حدود الانواع الواقعة تحت المقولات

التسع

التسع فان العرض ليس جنسا لها كما علمت بل لازم وربما ان يؤخذ الفصل مكان الجنس كقولهم ان العشق افراط المحبة والافراط فصل له وجنسه المحبة فقد وضع الفصل مكان الجنس والجنس مكان الفصل ومن ذلك ان يؤخذ جنس بدل جنس كالملكة بدل القوة والقوة بدل الملكة اما اخذ القوة بدل الملكة فكقولهم العفيف هو القوي على اجتناب اللذات السرسوانية والفاجر قوي ايضا ولا يفعل واما اخذ الملكة بدل القوة كقولهم القادر على الظلم هو الذي من شانه وطباعه التروع الى انتزاع ما ليس له من يد غيره وهذا ملكة الظلم لا القدرة على الظلم فان القادر على الظلم قد يكون عادلا وفي طبعه منازعا الى انتزاع ما ليس له من يد غيره ومن ذلك اخذ الموضوع مكان الجنس كقولهم في حد السرانة ظلم الناس والظلم نوع من الشر ومن ذلك اخذ الموضوع مكان الجنس كقولهم السرير خشب يجلس عليه والخشب موضوع للسريرية لا جنس والسريرية عارضة عليه ومن ذلك اخذ هو ما كان وليس الان موجودا مكان الجنس كقولهم في حد الرماد انه خشب محترق وليس الرماد خشبا بل كان خشبا واذ ذاك لم يكن رمادا فحين كان خشبا لم يقل كونه جسما وحين كان جسما لم يصر بعد رمادا ومن ذلك اخذهم الجزء مكان الجنس كقولهم ان هذه العشرة خمسة وكقولهم في حد الحيوان انه جسم ذو نفس والجسم جزء من الحيوان لا جنس وقد اوردنا هذا المثال في التنبيه وكانه يناقض ما قدمناه من ان الجسم جنس للحيوان فيجب ان يعلم ان لا تناقض فان الجسم يمكن ان يؤخذ باعتبار ان يكون به الجزء افقط واذ ذاك لا يكون محمولا على الحيوان لان الجزء لا يكون محمولا على الكل ويمكن ان يؤخذ باعتبار جسما محمولا على ما تحته اما اعتبار كونه جزءا هو ان يجعل مقضاه انه جوهر مركب من هيولى وصورة ذو ابعاد ثلاثة بشرط ان لا يدخل في مفهومه غير هذا فان وجد مع غير هذا مثل كونه نباتيا او حيوانيا او جماديا فهو زائد على هذا المفهوم وربما

الاعتبار هو هز وليس محمولا اذ ليس الحيوان هذا القدر فحسب واما اعتبار كونه جنسا فهو ان لا يعبأ بمعهوده معقولا على هذا القدر فحسب بل يجوز ان يكون هذا الجوهر المركب من الهيولى والصورة اي تلك الانواع كان لا بان تكون مقترنة به اقتران الخارج عن المفهوم بل اقتران جواز الدخول في المفهوم وعلى الجملة هو ان يوخذ هذا المعنى مطلقا غير مشروط بشرط الاقتصار عليه او وجوب الزيادة فيه ولا شك ان الحيوان جنس بهذا المعنى اذ هو احد الانواع التي يجوز دخولها في مفهوم ذلك الجسم وذلك الجسم على اطلاقه دون شرط الاقتصار على كونه جوهرا ذا ابعاد ثلثة محمول عليه فاذا اعتبرت الجسم على هذا الوجه كان جنسا ووجب ايراده في حد الحيوان اما على الوجه الاخر فهو جزء ولا يجوز ادخاله في الحد ولا حمله عليه اصلا لان الجزء لا يحمل على الكل واما الخطا في الفصل فهو ان تاخذ اللوازم مكان الذاتيات وان تاخذ الجنس مكان الفصل وان تحسب الانفعالات فصولا والانفعالات اذا اشتدت يطلق الشيئ والفصول ان اشتدت تثبت الشيئ واما المشترك بين الجنس والفصل والحد والرسم فامران

احدهما ان لا تستعمل الالفاظ المجازية المستعارة والغريبة الوحشية والمشتركة كقولهم ان النوم عواقة وان النفس عدد محرك لذاته وان الهيولى ام حاضنة والثاني ان يعرف الشيئ بما هو اعرف منه فان عرف بنفسه او بما هو مثله في الخفاء او اخفى منه او بما لا يعرف الا بهذا المعرف كان خطاء اما تعريفه بنفسه فكقولهم في حد الحركة انها نقلة وفي حد الانسان انه الحيوان البشري والبشر والانسان مترادفان واما بمثله فكقولهم في حد الزوج انه العدد الذي يزيد على الفرد بواحد والفرد الماوى في المعرفة فكقولهم في حد الزوج انه العدد الذي يزيد على الفرد بواحد والفرد ليس اعرف من الزوج وعن ذلك اخذ احد المتضايفين في حد الاخر فان كل واحد منهما في نفسه والمعرفة به مثل الاخر وقد ظن بعضهم انه لما كان العلم بهما معا حاز اخذ كل واحد منهما في حد الاخر وهذا خطاء فاحش لان العلم بهما جميعا انما كان معا فان كان احدهما

احدهما مجهولا كان الاخر مجهولا ايضا فكيف يعرف الاخر به ومن شرط ما يعرف به الشيئ ان يكون معلوما قبله واذا علم احدهما حال الاخر معلوما معه فلا حاجة به الى ان يعلم بصاحبه لكن على هذا اشكل وهو ان المضاف ما ماهيته معقولة بالقياس الى غيره وليس له وجود غير ذلك فحده اذا كان بيانا لحقيقته فيجب ان يوخذ فيه قياسه الى الاخر والا لم يكن بيانا لحقيقته وحله ان المضاف اليه ليس جزءا من حقيقة المضاف ليلزم اخذه في حده بل هو لازم له اذ يلزم من كون هذا مضافا وجود مضاف اليه بازائه معه لا سابقا عليه ولو كان جزءا من حقيقته للزم تقدمه عليه بالذات وانقطعت الرابطة المعية بينهما بل المتضايفان متفقان بذاتيهما ووجودهما الغير المتضايفين على معنى الاضافة بينهما متقدم المفرضات على عوارضها فان الاضافة انما تعقل بين شيئين فلو اخذت الاضافة في حد احدهما لتقدم على الاضافة لتعقل بينهما الاضافة ثم انتقلت بهما الاضافة من تقدمها اولا بالذات على الاضافة التي هي قياس ما بوجه ما الى الغير فكان حصول هذا مضافا والاخر مضافا اليه معا من غير تقدم وتاخر فاذا في تحديد المتضايفين ضرب من التلطف والحيلة وهو ان يوخذ الذاتان مجردين لا من حيث هما مضافان ويدل على السبب الجامع بينهما فان افترق من اخر البيان حصل العلم بهما جميعا معا مثل ان يقول الجار هو ساكن دار احد حدوديها بعينه حد الدار الذي يقال لهذا بالقياس اليه انه جار من حيث هما كذلك وكذلك الاب هو انسان احد والديه هو بعينه والد الذي يقال لهذا بالقياس اليه انه ابن والاب حيوان يولد من نطفته اخر من نوعه من حيث هو كذلك واما ما هو اخفى فكقولهم ان النار جسم شبيه بالقرحتى من النار واما ما هو عرف بهذا الشيئ الذي يراد تعريفه به فكقولهم في حد النجم انه كوكب يطلع نهارا والنهار لا يمكن ان يحد الا بالنجم لانه زمان طلوع النجم وكقولهم في حد الكمية انها القابلة للمساواة واللامساواة وفي حد الكيفية انها قابلة للمشابهة وغير المشابهة والمساواة تعرف

www.alukah.net

بانها اتفاقية في الكلية والمغايرة بانها اتفاقية في الكيفية فهذا وما اشبهه من انواع الخطا
مجتنب في الحدود وتصحيحا اجتنابه ولذلك نرى المحققين فاترى الرسم عن اعطاء
الامور حدودها الحقيقية بل قانعين بالرسوم في اكثر المواضع وقد بقي من المباحث
المتعلقة بالحد معرفة طريق اكتسابه وهل يكتسب بالبرهان ام بطريق آخر للكلام
نشرع بعد في البرهان آخرنا هذا الجهة الى ذلك الفن ونورد هناك مشاركات
الحد والبرهان ايضا انشاء الله تعالى فهذا ما نريد ايراده في التأليف المفيد
للمقصود ونشتغل الى التأليف المقصود بعون الله وحسن توفيقه انه هو المعز والموفق

المقالة الثالثة

في التأليفات الموصلة الى التصديق وتنقسم الى خمسة فنون

الفن الاول

في التأليفات الاول الواقع للمفردات وهو المعلم بباري ارميناس ويشتمل على مقدمة وتسعة فصول

اما المقدمة

فهي ان للاشياء وجودا في الاعيان ووجودا في الاذهان وهو ادراك
الاشياء اما بالحس او بالخيال او الوهم او العقل على ما يعرف تفاصيل المدركات في العلوم
ووجودا في اللفظ ووجودا في الكتابة فالوجود الذهني يسمى الاثر النفساني هو مثال
مطابق للوجود العيني دال عليه واللفظ دال على ما في الذهن وما في الذهن يسمى بمعنى
بالنسبة الى اللفظ كما ان الاعيان في انفسها ايضا تسمى معاني بالنسبة الى الاذهان
لانها هي المقاصد لما في النفس والكتابة دالة على اللفظ ولذلك جوزي باجزائها
وتركيبها باجزاء اللفظ وتركيبه فقد كان الى انشائها دالة على ما في النفس دون توسط
اللفظ

اللفظ سبيل فكان يجعل لكل اثر في النفس كتابة معينة مثلا للحركة كتابة وللسكون
اخرى وللسماء والارض وغيرهما من الاعيان صور لكل بحسبه لكنه لو اجري الامر
على ذلك لكان الانسان محتاجا ان يحفظ الدلائل على ما في النفس الفاظا وحفظها
رقوما ايضا فخففت المؤونة في ذلك بان قصد الى الحروف الاول القليلة العدد
فوضع لها اشكال تكون حفظا لها مغنيا عن حفظ رقم رقم دال على شيء شيء واذا
حفظت جوزي بتاليفها رقما تاليفها لفظا فصارت الكتابة بهذا السبب دالة على
الالفاظ اولا لكن ما في النفس من الآثار يدل بذاته على الامور لوضع واضع
فلا يختلف لا الدال ولا المدلول عليه ودلالة اللفظ على الاثر النفساني دلالة وضعية
حصلت بالاتفاق والتواطؤ لو تواطؤا على غيرها لناب مناسبها وتختلف باختلاف
الامم والاعصار وان كان مدلولها غير مختلف ودلالة الكتابة على الالفاظ ايضا
وضعية والدال والمدلول فيها جميعا يختلفان فالاعيان والتصورات لا تختلف
والالفاظ والكتابة تختلف

الفصل الاول

في الاسم والكلمة والاداة

قد بينا ان الغرض من المنطق معرفة الاقوال الشارحة والحجج وكل واحد منهما
مؤلف لكن الحجة اكثر تاليفا فان تركيب الحد والرسم من المفردات والحجة لا تتركب
اولا من المفردات بل يقع تركيب المفردات اولا امور هي قضايا ثم تتركب من هذه
القضايا انواع الحجج والنظر فيما عنه التاليف قبل النظر في المؤلف فلذلك وجب
تقديم النظر في القضايا واضافتها على القياس والنظر فيها محوج الى تعرف هذه
المفردات الثلثة وهي الاسم والكلمة والاداة فالاسم لفظ مفرد يدل على معنى
من غير دلالة على زمان ذلك المعنى كزيد وعيسى وقائم وكاتب وقد يشتركان على

بلفظة امس والمقدم ولفظة الزمان فان هذه كلها اسماء ومع ذلك دالة على الزمان
فنقول في حل هذا الشك ان قول القائل يدل على زمان المعنى اولا يدل يقتضي
ان يكون المعنى متحصلا في نفسه دون الزمان ويكون الزمان امرا مقارنا لذلك
المعنى لا هو نفسه ولا داخل في حده وامس وغد والزمان هو نفس المعنى الذي
هو الزمان لان الزمان خارج عن نفس المعنى لو حق به والمقدم دال على معنى جزؤه
الزمان وجزء الشيء لا يكون مقارنا لمعنى الشيء بل يقارن جزءه الاخر فيحصل
مجموعهما معنى الشيء كملا فليس للمقدم اذن دلالة على زمان خارج عن معناه
والدلالة المنفية في احدهي دلالة الاسم على زمان خارج عن نفس معناه اذ قلنا
يدل على معنى من غير دلالة على زمان ذلك المعنى والاسم منه محصل ومنه غير محصل
فالمحصل مثل زيد وبكر والانسان والحجر وغير المحصل مثل لا انسان ولا بصير ولا
عادل وليس بالحقيقة اسما فانه ليس بمفرد والاسم مفرد بل هذا مركب من حرف
سلب واسم محصل جعل مجموعهما دالا على خلو معنى المحصل الذي هو جزؤه ولكن
تركيبه ليس عن الفاظ مستقلة في الدلالة بنفسها فان حرف السلب اداة
لا تدل الا مقرونة بشيء اخر ولفظة لا وان كانت للسلب فلم تدخل هاهنا
للسلب وليس فيها ايجاب ولا سلب بل تصلح ان توجب وتسلب وانما توضع للايجاب
والسلب كما سنبينه من بعد ومن الاسم ما هو قائم ومنه ما هو معرف فالقائم
ما لم يتغير عن بنائه الاصلي للحوق لاحق من الاعراب وغيره والمعرف ما تغير عن
بنائه الاصلي باقتران حركة به او اعراب يصير مانعا عن اقتران بعض ما كان يقترن
به لولاه مثل قولنا زيد فان ضمة الدال اللاحقة به غيرته عن وضعه الاصلي
وصفت لحوق الباء او في او على او عامل اخر به لولاها لجاز لحوقه اذ لا يمكنك ان
تقول بزيد ولا في زيد ولا على زيد ولا ان تقول رايت زيد والمعرف ايضا ليس
مفردا

مفردا حقيقيا اذ يسمع هناك مجموع جزئين احدهما الاسم والاخر ما يلحقه من الحركة
والاعراب وهذه الحركة ليست مفيدة للفظ بل وللمعنى ايضا فلو لم تتغير المعنى
ما تغير حكم ما يقارنه جوازا وامتناعا ولا تغنى بتغير المعنى فيه له عن اخر فان
معنى الاسم باق لكن انضمت اليه زيادة معنى افادتها هذه الحركة لاستقلالها
دون اقترانها بمعنى اسم من الاسماء القائمة واما الكلمة فهي لفظ مفرد يدل على
موجود موضوع غير معين في زمان من الازمنة الثلاثة مثل ضرب فانه يدل على ضرب
منسوب الى ضارب غير معين في زمان ماض والكلمة يسميها النحويون فعلا
وليس كل ما يسمونه فعلا هي كلمة عند المنطقيين فان تحشى وامشى ومشيت يعطيها افعال
وليست بكلمات لان الكلمة ما الدال على وجودها جزؤ دال والتاء في تحشى تدل على
المخاطب والهاء في امشى تدل على المتكلم وقد قيل ان يمشي ايضا حاله كذلك
لان الياء منه تدل على موضوع غائب غير معين وحضوا فعل المتأخرين الى ان يمشي
على الحضور مريشبه اللفظ المفرد في ان لا صدق فيه ولا كذب دون تمشي وامشى
لان دلالة الياء على الموضوع الغير المعين ليس على سبيل تجويز الى ماش كما ان بل على
ماش معين عند القائل غير مصرح به ولا معين بدلالة اللفظ فالامر موقوف
في التصديق به والتكذيب على التصريح والتعيين واذا اعترف بكونه دالا على ماش
معين عند القائل فقد اعترف له بجزء دال فكيف يكون مفردا او شبيها به ولا
تنعدم دلالة الياء بسبب انتفاء التصريح والتعيين فلم يشترط في دلالة الالفاظ
كونها دالة على التعيين فاذا هو مركب وان لم يدخله الصدق والكذب فان الصدق
والكذب خاصية بعض المركبات لا كلها واذا كان مركبا فلا يكون كلمة مهما كان هذا
اما صادق في نفس الامر ان كان المنسوب اليه المشي ماشيا او كاذب ان لم يكن ماشيا
بل السامع متوقف في التصديق والتكذيب الى التصريح والبيان لكن التصديق
بالقول يخير صدقه في نفسه واذا تحقق هذا فلعل لغة العرب تخلو عن الكلمات

الألوكة
www.alukah.net

المستقبلة فانها باسرها مركبة لا بسيطة لكن الماضي لا نظر له في لغة دون لغة بل
يكفيه ان يعلم انه من الممكن وجود لفظة دالة على معنى وزمانه المستقل لا دلالة
لجزء منها على جزء من اجزاء هذا المعنى فتكون مفردة والكلمة منها محصلة وغير محصلة
ومعرفة وقائمة اما المحصلة فكقولنا قام وفقه وغير المحصلة كقولنا الاقام ولا صح
ويشبه ان يكون حرف لم يرتبط بصح الارتباط اتحاد ليدل على معنى واحد
كما في الاسم الغير المحصل بل هو لسلب معنى الصحة عن موضوعها فليس اذا في لغة العرب
كلمة غير محصلة وكذلك الكلمة القائمة مفقودة في لسان العرب فانها الدالة
على الزمان الحاضر وليس في لسانهم كلمة مفردة للحاضر بل ربما يستعملون كلمة المستقبل
بمعنى الحال كقولهم زيد يمشي اي في الحال وربما استعاروا له الماضي كقولهم ان زيدا
صح اذا اتاه البرؤ في الحال واما المعرفة فهي الدالة على احد الزمانين اللذين عن
جنبتي الحاضر كقولهم ضرب للماضي ويضرب للمستقبل واما الاداة فهي اللفظة
المفردة التي لا تدل وحدها على معنى تمثل بل على نسبة بين معنيين لا تعقل
الا معقودة بالامور التي هي نسب بينها مثل من وفي وعلى ولا ولذلك اذا
قيل خرجت من لم يكن اللفظ دالا دلالة مطلوبة ما لم يقل من الدار او ما اشبهه
واعلم ان من الاسماء والكلم ما يستعمل تارة استعمال المفردات التامة الدلالة
وتستعمل اخرى استعمال المفردات الناقصة مثل هو وموجود وكائن وكان
ووجد وصار فانك تقول زيد موجود او كائن وتعني بذلك الاخبار عن وجوده
في ذاته او كونه في ذاته فيكون تام الدلالة وتقول زيد موجود قائما او كائن في
الدار او صار متحركا وتجعله تابعا لما بعده لو وقفت عليه لم يكن في نفسه تام الدلالة
المرادة به وهذه هي الكلمات الوجودية والاسماء التي تربط بين معنيين وهي
كالادوات ومن قبيلها في ان لا دلالة لها بذاتها دون ما يقرن بها

الفصل الثاني

في القول واقسامه

القول هو اللفظ المركب وهو الذي تدل اجزاؤه على معان هي اجزاء معنى الجملة وقد
سبق تعريف المفرد بانه الذي لا يوجد له جزء دال على شيء حين هو جزؤه فاذا
فاذا كان المركب ما تدل اجزاؤه جميعا فبقي بين المفرد والمركب قسم اخر وهو الذي يدل
بعض اجزائه دون بعض لكن القسمة وان اقتضت وجود هذا القسم عقلا فليس
في الوجود لفظ يدل لجزء منه على جزء من معنى الجملة ولا دلالة للباقي اكدلان
معنى مجموع اللفظ يريد لا محالة على معنى جزء فالدال على تلك الزيادة هو الجزء الباقي
لا محالة ثم من القول ما هو تام الدلالة ومنه ما هو ناقصها اما التام الدلالة
فهو الذي كل جزء منه يدل بانفراده على معنى ليستقل بنفسه كقولك زيد
كاتب وراعي الشاة وباب الدار والناقص الدلالة هو الذي لا تتم دلالة
احد جزئيه بانفراده الا مقرونا بالاخر كقولك لانسان وفي الدار وزيد
كان اذا اردت كونه على صفة لم تذكرها بعد لكونه في ذاته كما لو كان في
نيتك ان تقول كان مريضا فوقفت على كان دون ذكر المريض فان كان لا تتم
دلالتها والحالة هذه ما لم تقدرها بتلك الصفة والالفاظ قد تتركب اما على
سبيل تقييد بعضها ببعض كما في الحدود والرسوم وقد ذكرناه وقد تتركب على
انحاء اخرى وذلك لان الحاجة الى القول هي الدلالة المخاطب على ما في نفس
المخاطِب والدلالة اما ان تزاد لذاتها او لشيء اخر يتوقع ان يكون من جهة المخاطب
والتي تزاد لذاتها هي الاخبار اما على جهة الحكم بها عنه الى صيغة التمني والتعجب
وغير ذلك مما هو في قوة الاخبار فانك اذا قلت ليتك تاتيني استشعر من هذا
انك مريد لاتيانه والتي تزاد لشيء يتوقع كونه من المخاطب فاما ان يكون ذلك
ايضا دلالة او خلاف الدلالة فان اريدت الدلالة فتكون المخاطبة استشعرها
وان اريد عمل من الاعمال غير الدلالة فهو من المساوي التماس ومن الاعلى امر ونهي

الألوكة
www.alukah.net

ومن الدرون دعاء وسئله والنافع في العلوم من هذه التركيبات بعد التركيب الموجه
غير التصور هو التركيب الخبري الذي يقال لقائله انه صادق او كاذب بالذات
اي قوله مطابق الامر في ذاته وحكمه بصدق قوله اي مطابقته الامر هو التصديق
وهذا التركيب الخبري النافع في كتاب التصديق يسمى قولا جازما وقضية و
اصنافه ثلثه الحملي والشرطي المتصل والشرطي المنفصل اما الحملي فكقولك
الانسان حيوان والشرطي المتصل مثل قولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود والمنفصل مثل قولك اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا
وانما صارت الاصناف ثلثه لان الحكم اما ان يكون نسبة مفرد او ما هو في قوة
الى مثله بانه هو او ليس هو وبالجملة الحكم بان معنى محمول على معنى او ليس محمولا عليه
ومعنى قولنا ما هو في قوة المفرد اي المركب الذي لم يعتبر من حيث هو مركب بل من حيث
يمكن ان يقوم مقامه مفرد مثل قولنا الحيوان الناطق المائت ينتقل من مكان الى
مكان ينتقل قدم ووضع اخرى فان الانسان يقوم مقام الحيوان الناطق المائت
ويمشي مقام الباشي وهذا هو القسم الحملي واما ان يكون الحكم بنسبة مؤلف
تاليف القضايا المماثله ولكن قد قرن بكل واحد منها ما يخرجه عن كونه قضية
ويربطه بالاخر فيجعلها قضية واحدة وهذه النسبة اما نسبة المتابعة
واللزوم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فقد حكمت بلزوم وجود
النهار لطلوع الشمس وهذا هو الشرطي المتصل او تكون النسبة نسبة التنافي
والمباينة كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا وهو الشرطي
المنفصل وفي كل واحد من المتصل والمنفصل قضيتان اما في المتصل فقولنا الشمس
طالعة والنهار موجود وفي المنفصل قولنا العدد زوج والعدد فرد ولكن اقترن بكل
واحدة منها اخر خرجها عن كونها قضية وهيأها لان تكون جزء قضية متقاضيا اتصال
الاخر بها لتمام معناها في الصدق والكذب ودليل خروجها عن كونها قضية

المفرد

منها

زوال

زوال الصدق والكذب عنها اما في المتصل فلفظة ان قد اقترنت باحدى القضيتين
والفا بالاخرى وفي المنفصل لفظة اما واما فقولك ان كانت الشمس طالعة
ليس فيه صدق ولا كذب فليس قضية وكذلك قولك معدوما فالنهار موجود اذا
بقيت الفا على دلالتها ولم تلغ لم يكن صادقا ولا كاذبا بل الصدق والكذب
فيه من حيث صار قضية واحدة تلزم احداهما الاخرى او تباينه ويقع
الاصناف الثلثة ان فرضا حكما بنسبة معنى الى معنى اما بايجاب واثبات او
سلب ونفي لكن خاصية الايجاب في الحملي هو الحكم بوجود شيء لشيء على معنى
ان المنسوب اليه يقال له هو ما جعل منسوبا والسلب هو الحكم بلا وجود
شيء لشيء والايجاب في المتصل هو الحكم بلزوم احدى القضيتين للاخرى
اذا فرضت الاولى منهما المقرون باحد حرف الشرط وتسمى المقدم لزومها الثانية
المقرون بها حرف الجزاء وتسمى التالي والسلب هو رفع هذا اللزوم والاتصال
مثل قولك ليس اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود والايجاب في المنفصل
هو الحكم بمباينة احدى القضيتين للاخرى والسلب فيه هو رفع هذه المباينة
مثل قولك ليس اما ان يكون العدد زوجا واما منقسما بمتساويين وليس
في المتصل مقدم وتال بالطبع بل بالوضع فان كل واحدة من القضيتين يمكن
ان تجعل مقدما والانفصال بحالة اما في المتصل فلا يجب امكان جعل كل
واحدة منهما مقدما والا لم يكن المقدم ربما كان اخص من التالي فيلزم من وضعه
وضع التالي الاعم ولا يلزم من وضع التالي الاعم وضع المقدم الاخص بل لو كانا
متلازمين متساويين لكان يلزم كل واحد منهما من وضع الاخر والقضية التي
حكمها الايجاب تسمى موجبة والتي حكمها السلب تسمى سالبة فهذه هي اقسام
القضايا لكن اولها الحملية لان تركيب المفردات يقع اولا ثم يتركب
الشرطيات والاول من الحملي هو الموجب لانه مؤلف من موضوع ومحمول على

الألوكة
www.alukah.net

نسبة وجود بينهما واما السالب فمؤلف من موضوع ومحمول ورفع وجود النسبة ولا تحقق
رفع الشيء في الذهن دون وجوده في الذهن فكل عدم لا تحقق في الذهن
ولا يتحدد الا بالوجود اي بان يؤخذ الوجود جزءا من حد العدم والوجود يتحقق
دون العدم فالايجاب اذن مستغن عن السلب اما السلب فمفارض على الايجاب
فكان الايجاب اولا بالنسبة اليه ولا نفي بقولنا عارض على الايجاب ان الايجاب
موجود مع السلب بل نفي به ان السلب داخل على تاليف لولا ذلك
لكان ايجابا لان الايجاب اجتمع مع السلب في قضية او اجتمع الوجود و
العدم في ذوات الامور

الفصل الثالث

في القضايا المخصوصة والمحصورة والمهملة من الحمليات

وبعد ان عرفنا القضايا الثلث فنريد ان نؤخر الكلام في الشرطيات الى حين
الفراغ من بيان احكام الحمليات والقياسات المؤلفة منها كل قضية حملية
فموضوعها اما جزئي واما كلي والقضية الجزئية الموضوع تسمى مخصوصة واما
الكلية الموضوع فلا تخلو اما ان يبين فيها كمية ما علية الحكم او لم يبين فان لم يبين
سميت مهملة وان بين فلا يخلو اما ان يكون الحكم كله وتسمى محصورة كلية او
على بعضه وتسمى محصورة جزئية فالقضايا الحملية هي هذه الاربع مخصوصة
ومهملة ومحصورة كلية ومحصورة جزئية وحال الحكم في عمومه وخصوصه
يسمى كمية القضية وحاله في الايجاب والسلب يسمى كيفية القضية وفي
كل واحدة من هذه القضايا ايجاب وسلب فالمخصوصة الموجبة مثل قولنا
زيد كاتب والسالبة مثل قولنا زيد ليس بكاتب والمهملة الموجبة مثل
قولنا الانسان كاتب والسالبة مثل قولنا الانسان ليس بكاتب
والكلية الموجبة مثل قولنا كل انسان كاتب والسالبة مثل قولنا ليس
ولد

ولد واحد من الناس بكاتب او لا شيء من الناس بكاتب والجزئية الموجبة مثل
قولنا بعض الناس كاتب والسالبة مثل قولنا ليس بعض الناس او ليس
كل الناس بكاتب والالفاظ المبينة لكمية الحكم يسمى سورا وحاصرا وهو كل
وبعض ولا شيء ولا واحد ولا بعض ولا كل وقد يظن ان الالف واللام تقتضي
التعميم في لغة العرب فان كان كذلك فلا مهمل في لغة العرب مع انه ليس
كذلك على الاطراد فانه وان استعمل للعموم في بعض المواضع فقد يدل به على
تعيين الطبيعة ايضا فستعمل لفظة الانسان ويعنى بها الانسان من
حيث هو انسان والانسان من حيث هو انسان ليس بعام ولا لما كان
الشخص انسانا وليس بخاص ايضا ولا لما كان في العقل انسان كلي عام
لجميع جزئياته بل هو في نفسه امر وراء العموم والخصوص يلحقه العموم تارة والخصوص
اخرى ولو كان يقتضي العموم لاستحالة الكذب فقولك الانسان بمنزلة قولك كل
انسان حتى يصدق على احدهما ما يصدق على الاخر وليس كذلك اذ يصدق
ان يقال الانسان نوع ولا يصدق قولك كل انسان نوع فاذن هو مهمل
والمهمل قد حكم فيه على الطبيعة التي تصلح ان تؤخذ كلية وجزئية فان اخذت
كلية صدق الحكم جزئيا لا محالة فان الحكم اذا صدق كليا صدق جزئيا وان
اخذت جزئية فالحكم الجزئي صادق ايضا في الحالين جميعا يصدق الحكم جزئيا مع
امكان صدقه كليا فان الحكم الجزئي لا يمنع صدق الحكم الكلي فربما كان صادقا
فالحكم المهمل اذا حكم الجزئي وهاهنا زوائد من الالفاظ وهيئات خاصة
تلحق القضايا فتفيدها احكاما خاصة في الحصر واختصاص المحمول بالموضوع ومساواته
اياه من جملتها لفظة انما فيقال انما يكون الانسان ناطقا وانما يكون بعض
الناس كاتبا فتفيد زيادة في المعنى وهي اختصاص الناطق بالانسان والكاتب
ببعضه ولو قال عالم ليس مجرد الحمل والوضع مفيدا هذه الزيادة فان مجرد الحمل

الألوكة
www.alukah.net

لا يقتضي الوجود المحمول للموضوع فحسب امامساواته له اوكونه اخص فيستفاد
من قرينة اخرى وليس شيء من هذه الاحوال الثلثة واجبا في الحمل المجرد
فان بعض المحمولات قد يكون مساويا مثل قولك الانسان ناطق وبعضها اعم
مثل قولك الانسان حيوان وبعضها اخص مثل قولك الانسان كاتب وكذلك
قد تقول الانسان هو الضحاك بزيادة الالف واللام في جانب المحمول فيدل
في لغة العرب على ان المحمول مساو للموضوع وتقول في السلب ليس انما يكون
الانسان اوليس الانسان هو الحيوان فيدل على سلب الدلالة الاولى في
الايجابين من الاختصاص والمساواة وتقول ايضا ليس الانسان الا ناطقا
ويفيد احد امرين اما انه ليس معنى الانسان الا معنى الناطق وليس يقتضي
الانسانية معنى اخر او انه ليس يوجد انسان غير ناطق بل كل
انسان ناطق وقد تقترن زوائد بالشرطيات فتقتضي زيادة معنى
لولاها لم يكن اخرناها الى الفرق فيها

الفصل الرابع
في الوجزاء التي تقوام القضايا الحملية من حيث هي قضايا اولى والعدول والتحصيل

القضية الحملية انما تتم بامور ثلثة الموضوع والمحمول والعلاقة التي بينهما فانك
اذا قلت الانسان حيوان علقت علاقة ونسبة بين الانسان والحيوان
لولاها لما كان الانسان موضوعا والحيوان محمولا وتلك النسبة تستحق
لفظا الدال عليها ولكن ربما اشتهر على لسان الموضوع والمحمول بقويل على فهم الذهن
تلك العلاقة بلى لو كان المحمول كلمة او لفظا مشتقا يخرج الى افراد لفظ
للعلاقة لان الكلمة تتعلق بذاتها بالموضوع لانها تدل على معنى موجود لموضوع
فالدلالة على الموضوع متضمنة للكلمة وكذلك الاسم المشتق مثل الضارب و

الابيض

الابيض يدل على البياض والضرب لموضوع له لكن الفرق بينه وبين الكلمة ان
الكلمة تدل على ما يشاركه الاسم المشتق في الدلالة عليه على زمان معين
والاسم المشتق عادم لهذه الدلالة والدال على هذه العلاقة يسمى رابطة
مثل هو والكلمات الوجودية والقضية التي صرح فيها بالرابطة تسمى
ثلثية مثل قولك زيد هو كاتب اويوجد كاتبا والتي لم يصرح فيها بهذه
اللفظة تسمى ثنائية والقضية الثلثية انما تكون سالبة اذا دخل حرف
السلب على الرابطة فرفعها وسلبها مثل قولك زيد ليس هو كاتبا وتسمى
سالبة بسيطة اما اذا دخلت الرابطة على حرف السلب فلا تكون القضية
سالبة وذلك مثل قولك زيد هو لا بصير اوغير بصير اوليس بصير الان هو
ربطت ما بعدها بالموضوع وصيرت حرف السلب جزاء من المحمول فصار ليس
اولا مع ما بعدها شيئا واحدا محمولا على الموضوع بالايجاب والاثبات ومثل
هذه القضية تسمى معدولة ومتغيرة واذا وقع مثل هذا الاسم المتحد
بحرف السلب الذي يسمى غير محصل في جانب الموضوع سميت القضية ايضا
معدولة لكن مطلق العدول لا يفهم الا في جانب المحمول والقضية المعدولة
قد تكون موجبة كما ذكرناه وقد تكون سالبة وهو ان يكون حرف السلب في
القضية داخلا على الرابطة مثل قولك زيد ليس هو غير بصير والفرق بين
السالبة البسيطة والموجبة المعدولة اما في الثلثية فمن وجهين احدهما
من جهة الصيغة وهو ان حرف السلب داخل على الرابطة في السالبة ومدخول
عليه في الموجبة المعدولة واما من جهة المعنى فزهو ان موضوع الموجبة المعدولة
لا بد من ان يكون موجودا لان حكمها الاثبات فان هو اذا كان قبل حرف
السلب يقتضي ثبوت ما بعده للموضوع سواء كان ما بعده قابلا للثبوت اي

الألوكة
www.alukah.net

وجوديا اولم يكن قابلا للثبوت اي امرا عدميا سلبيا فلسنا في اعتبار صدق القضية
وكذبها بل في اعتبار مقتضى القضية اذا تاهز حرف السلب عن الرابطة ولا محالة
ان مقتضاها اثبات ما بعدها وايجابه للموضوع ولا يتصور اثبات شيئ لاخر
الا اذا كان ذلك الاخر ثابتا اما في نفس الامر اي الوجود الخارجي او في
الوهم بان يحكم الذهن عليه بوجود هذا المحمول له لا في الذهن فقط بل على
انه انما وجد وجد له هذا المحمول فان لم يكن للشيئ وجود الا في الذهن فمحال
ان يحكم عليه بثبوت شيئ له لا في الذهن بل في نفس الامر وليس هو موجودا في
نفس الامر وانما اوجبنا ان يكون الموضوع في الموجبة المعدولة موجودا لان ا
قولنا غير بصير لا يقع الا على الموجود بل لان الايجاب بنفسه يقتضي ذلك
سواء كان غير بصير يقع على الموجود والمعدوم او لا يقع الا على الموجود وربما
يقبل في الظاهر الايجاب المعدول على ما هو محال الوجود لمطابقة ذلك الايجاب
السلب مثل ما يقال العنقاء هو غير موجود او الخلاء معدوم والتحقيق ما ذكرناه
واما السلب فيصح عن كل موجود ومعدوم اذ ما ليس موجودا فيصح سلب جميع
الاشياء عنه فيصح ان نقول شريك الله ليس هو بصيرا لانه اذا لم يكن فلا
يكون بصيرا ولا سميعا ولا شيء من الاشياء ولا يصح ان نقول شريك
الله هو غير بصير لان هذا حكم بايجاب الغير بصرية لشريك الله وما هو محال
الوجود لا يتصور اثبات امر له وان كان عدميا واما الثنائية فلا فرق
فيها بين السالبة والمعدولة من جهة اللفظ لان حرف السلب مقرون
فيها جميعا بالمحمول لكن يفترقان من وجهين احدهما النية فان نوى
جعل حرف السلب جزءا من المحمول واثباتها لشيئ واحد للموضوع كان عدولا
وان لم ينو ذلك بل نوى ان يرفع به ما هو المحمول كان سلبا والاخر عرف
الاستعمال

الاستعمال فان لفظة غير لا تستعمل في العادة الا بمعنى العدول وليس لا تستعمل
الا للسلب وقد حاول قوم ان يفرقوا بين الموجبة المعدولة وبين السالبة
البسيطة بان جعلوا المعدولة في قوة العدمية والعدمية عندهم هي التي
محمولها اخص المتقابلين سواء كان عدما كالعمى والظلمة او ضدا كالمعلوم وفي
التحقيق هي التي تدل على عدم امر من شانه ان يكون موجودا للشيئ او لنوعه
او لجنسه القريب او البعيد وهذا اصطلاح لغوي والتحقيق ما ذكرناه مع
ان المعدول في استعمال المنطقيين اعم من العدمية على الرأيين جميعا وذلك
لان كل معنى بسيط محصل فاما ان يكون له ضد او لا يكون فان كان له ضد
فاما ان يكون بينهما متوسط او لا يكون فان فرضنا موضوعا موجودا فاما ان
يوجد فيه هذا المعنى البسيط المحصل او ضده او واسطتهما ان كانت او يكون
جميع ذلك بالقوة مثل الحجر والذي لم يعقع فان العمى والبصر كليهما فيه بالقوة ولا
يكون قابلا لشيئ من ذلك لا بالقوة ولا بالفعل مثل النفس لا تقبل البياض ولا السواد
ولا الوسائط بينهما لا بالقوة ولا بالفعل ولنمثل ذلك المعنى بالعادل فان
قلنا الموضوع هو موجود هو غير عادل صدق هذا الحكم اذا كان جائرا او متوسطا
بين الجور والعدل او كلاهما فيه بالقوة كالصبي اولا بالقوة ولا بالفعل كالحجر
وانما يكذب اذا كان الموضوع معدوما او كان موجودا ولكنه عادل والعدمية
هي التي محمولها اخص المتقابلين وهو قولنا زيد جائر فانه يصدق الا عند الجور فهي
اخص من قولنا غير عادل واما على الرأي الثاني فالمعدول اعم منها ايضا لانا نستعمل
المعدول عند عدم ما ليس من شانه جنس من اجناس الموضوع قوله وذلك انا
نقول الجوهر غير موجود في موضوع او الجوهر هو لا عرض وليس للجوهر جنس فضلا
عن ان يكون له يقبل العرض ولكن السالبة البسيطة وهي قولنا زيد ليس هو بعادل

الألوكة
www.alukah.net

اعم من الموجبة المعدولة لانها اعنى السالبة تصدق فيما تصدق فيه المعدولة
وعند كون الموضوع معدوما ايضا والمعدولة لا تصدق فيه وقد جرت العادة بان
يفرض في هذا الموضع الواح فتثبت عليه الموجبة البسيطة وبازائها السالبة
البسيطة وتحت الموجبة البسيطة السالبة المعدولة وبازائها الموجبة
المعدولة وتحت السالبة المعدولة السالبة العدمية وبازائها الموجبة العدمية
ويعتبر عموم كل واحدة في الصدق والكذب وخصوصها بالنسبة الى وجود المحمول
وضده والواسطة بينهما وكونها بالقوة فيه ولا بالقوة وفيما اذا كان الموضوع معدوما
او موجودا ويقايس بينها وبين اخواتها في هذه الاحوال ويبين ان ما كان اخص
صدقا من غيره فهو اعم كذبا منه وما كان اعم صدقا من اخر فهو اخص كذبا
منه وان ما كان اعم صدقا من غيره فنقيضه اخص صدقا من نقيض ذلك الاخر
وانه اذا صدق الاخص صدق الاعم واذا صدق الاعم فلا يجب ان يصدق
الاخص لكنا لم نبين بعد حال النقيض لما رأينا ان تاخيره اولى لم نثبت هذه
الدلواح فمن اراد الوقوف عليها فليطالعها من كتب افضل المتاخرين ومزاحمت
الغطانة بيده امكنه ان يعتبر هذه الاحوال بنفسه ان اخرض حال التناقض
بعد هذا عن قريب

الفصل الخامس

في امور يجب مراعاتها في القضايا من جهة ما يطلب صدقها وكذبها اول الامر من الفاظها

اول ما يجب تحصيل معنى لفظ الموضوع ولفظ المحمول فان كانا من الالفاظ المشتركة
بين معان عدة دل على ما هو المقصود من جملتها ان كان لا يستمر صدق الحكم في
جميعها كيلا يقع الغلط مثل ان تقول المشتري مضيء وتعني به الكوكب فلا بد من
ان تذكر معه ما يخصص هذا الحكم بالمشتري الذي هو الكوكب ليزول التباسه
بالمشتري

بالمشتري الذي هو باز اء البائع ومثل ان تقول فلان ناهل فلا بد من ان تصرح
بما يميز معنى العطش عن الارتواء اذ هو مشترك بينهما وبعد تحصيل الموضوع والمحمول
تراعي تحقيق معنى الاضافة والشرط والجزء والكل والقوة والفعل والزمان
المكان فاذا قلت فلان اب بيد انه ابن من وان كان الموضوع موضوعا بشرط
والمحمول محمولا بشرط لم يغفل ذلك الشرط مثل ان تقول كل متحرك متغير فليراع
فيه ما راعيناه متحركا والقمر كاسف النصف فليراع شرط اجتماعهما في العقدة وكذلك
اذا كان الحكم لا يصدق على كل الموضوع بل على جزء منه بيانه مثل ان تقول الذهب
احمر وانما جزء منه احمر وهو اللحم او قال الفلك مستدير وكليته مستديرة
لا كل جزء منه وكذلك يراعى حال القوة والفعل مثل ان تقول الحنطة التي في الدن
مسكرة وانما هي بالقوة مسكرة وان يقال الصبي ليس عارفا بالاشكال الهندسية
وانما ليس له المعرفة بالفعل اما بالقوة فهو عارف وكذلك يراعى حال الزمان
ان كان المحمول يخص بوقت دون وقت مثل ان تقول الشمس تضيء النهار وانما
تضيء في وقت معين من السنة والمكان كذلك مثل ان تقول ان شجرة
البلسان يترشح منها صمغ هو دهنها وانما تصمغ في مكان من الارض فهذه
امور لا بد من مراعاتها واهمالها يوقع غلطا كثيرا والقضايا لا تكون صادقة
حق الصدق ولا كاذبة ولا مسلمة ولا منكرة بل ولا متصورة حق التصور
ما لم تلخص فيها هذه الامور

الفصل السادس

في مواد القضايا وتلخيصها وجهاتها

كل محمول نسب الى موضوع بالايجاب فاما ان تكون الحال بينهما في نفس الامر

ان يكون ذلك الايجاب دائم الصدق ابدا لا محالة او دائم الكذب او لا دائم
الصدق ولا دائم الكذب فما يكون دائم الصدق كحال الحيوان بالقياس الى
الانسان فان ايجابه عليه صادق ابدا لا محالة يسمى مادة واجبة وما يكون
دائم الكذب كحال الحجر بالقياس الى الانسان فان ايجابه عليه كاذب ابدا
لا محالة يسمى مادة ممتنعة وما لا يدوم صدقا ايجابه ولا كذبه كحال الكتابة
بالقياس الى الانسان يسمى مادة ممكنة وهذا المحال لا يختلف في الايجاب
والسلب فان القضية السالبة يكون مستحق محمولها عند الايجاب احد الامور
المذكورة فجميع القضايا هي هذه مادة واجبة ومادة ممتنعة ومادة ممكنة واما
جهة القضية فهي لفظة زائدة على الموضوع والمحمول والرابطة دالة على هذه الاحوال
الثلثة سواء كانت دلالتها صادقة اي مطابقة الامر في نفسه او كاذبة وتلك
اللفظة مثل قولك يجب ان يكون الانسان حيوانا ويمتنع ان يكون الانسان حجرا
ويمكن ان يكون الانسان كاتبا وقد تخالف جهة القضية مادتها بان يكذب اللفظ
الدال عليها مثل قولك يجب ان يكون الانسان حجرا او كاتبا فان المادة ممتنعة في
احدهما ممكنة في الاخرى والجهة واجبة فيهما جميعا والقضية التي صرح فيها بهذه
اللفظة تسمى الرابطة تسمى رابعة وكما ان حق السور ان يقال بالموضوع متقدما
على المحمول فكذلك حق الرابطة ان تتصل بالمحمول متقدمة عليه وحق الرابطة ان تتصل
بالموضوع والموضوع بالمحمول دالة على تاكد
ذلك الارتباط وضعفه وهذا مثل ان تقول كل انسان يجب ان يكون حيوانا فان
الانسان يمتنع ان يكون حجرا فكل انسان يمكن ان يكون كاتبا واما في السالبة
من جهة المعنى ان تقول كل انسان يمكن ان لا يكون كاتبا وكذلك في جميع الجهات
لكن المستعمل في اللغات عند السلب تقديم الجهة على الموضوع والرابطة والمحمول جميعا
فيقال يمكن ان لا يكون احد من الناس كاتبا وتفرق الجزئيات من الكليات في الايجاب

والسلب

والسلب لكن اذا ازيلت عن موضعها الى جانب الموضوع فربما يتغير المعنى فيقال يمكن
ان يكون كل الناس او بعض الناس كاتبين فتصير الجهة جهة التصحيح والتخصيص لوجهة الربط
ويصير المعنى ان كون جميع احاد الناس بارهم كاتبا ممكن واذا كانت الجهة جهة
الربط كان المعنى ان كل واحد من الناس يعلم انه لا يجب له في طبيعته دوام
الكتابة او لا دوامها وبين المعنيين فرق والدليل على ذلك ان الاول مشكوك
فيه عند الجمهور فان من الناس من يقول محال ان يكون كل الناس كاتبين حتى
لا يوجد واحد الا وهو كاتب والثاني غير مشكوك فيه ويعلم ان المعنى الواحد
لا يكون بعينه هو مشكوكا وغير مشكوك فيه ولا نظر للمتكلمين في ان هذا الاعتقاد
الجمهوري هل هو حق ام باطل وانما نظرهم ان يعلم ان ما يقع فيه شك ليس ما لا يقع
فيه ذلك الشك وفي الجزئيين ايضا انما يتغير المعنى اذا ازيلت الجهة عن موضعها
لكن المعنيين يجريان مجرى واحد في الظهور والخفاء واللفظ المستعمل للسلب
في اللغات هو الدال على امكان السلب العام وهو ان يقال يمكن ان لا يكون واحد
من الناس كاتبا لكن هذا اشبه بالايجاب منه بالسلب اما الدال على امكان
سلب الكتابة عن كل واحد واحد فلم نخترعه باحد طرفي الخلاف وهو ان نقول
كل واحد من الناس يمكن ان لا يكون كاتبا واعلم ان الجهة تارة تدخل على السلب
وتارة يدخل حرف السلب عليها ويختلف المعنى فيهما فان الجهة اذا دخلت على السلب
كانت القضية قضية سالبة موجبة بتلك الجهة وان دخل حرف السلب على
الجهة كان سالبا للجهة فتقول تارة يجب ان لا يكون الانسان حجرا فتكون
القضية سالبة ضرورية وتارة تقول ليس يجب ان يكون الانسان حجرا
فتكون سالبة للضرورة لا سالبة ضرورية والفرق بينهما ان السالبة
الضرورية هي التي سلبت الايجاب بالضرورة واما السالبة الضرورة

الألوكة
www.alukah.net

فانما سلبت ضرورة الايجاب فيجوز مع هذا السلب ان يبقى الحكم موجبا غير ضروري
وكذلك سالبة الامكان غير السالبة الممكنة وسالبة الامتناع غير السالبة
الممتنعة واعلم ان الوجوب والامتناع يعبر عنهما بالضرورة الان الوجوب
هو ضرورة الوجود والامتناع ضرورة العدم فيستعمل لفظ الضرورة مطلقا
لتكون شاملة للعينين فتقول المحمول قد يكون ضروريا على الاطلاق وقد تكون
ضرورته متعلقة بشرط والتي على الاطلاق فهو ان يكون المحمول دائما لجميع
الموضوع ان كانت له اشخاص كثيرة او لشخصه الواحد ان كان نوعه في شخصه
مادام الموضوع موجود الذات ثم هذا ينقسم قسمين احدهما ان يكون الموضوع موجودا
دائما لم يزل ولا يزال فيكون المحمول بسببه دائما كذلك والاخران لا يكون الموضوع
دائما كذلك بل في بعض اوقات وجوده فيكون المحمول بسببه ايضا غير دائم الوجود مثال الاول قولنا الله
حي ومثال الثاني قولنا الانسان حيوان فالضرورة اذا اطلقت عني بها هذان
الوجهان ونحن قد جمعناهما في هذا المعنى الواحد لاشتراكهما فيه واما الضرورة
المشروطة فاما ان يكون شرطها كون الموضوع موصوفا بما وضع معه وقد يكون هذا
الوصف دائما مادام موجودا كما قلناه من مثال الانسان والحيوان فان الانسان
موصوف بكونه حيوانا مادام موجودا وقد لا يكون دائما مثل قولنا كل ابيض فهو
مغرق للبصر فان تفريق البصر ضروري للابيض لذاته دائما لم يزل ولا يزال ولا مادام
ذات الابيض موجودا ان كان مما يزول البياض عنه بل مادام موصوفا بصفة
البياض ومن هذا القبيل ما لا يكون الحكم دائما مادام الموضوع موصوفا ولكن
لا يثبت الا عند اتصافه بتلك الصفة مثل قولنا كل من به ذات الجنب فانه
يسعل فان السعال ضروري للمجنوب وليس ضرورة مادام مجنوبا بل في بعض

اوقات

اوقات كونه مجنوبا وكما تقول كل منتقل من همذان الى بغداد فانه يبلغ قرميسين
فبلوغه قرميسين ضروري للمنتقل ولكن لا مادام منتقلا بل في بعض اوقات كونه
منتقلا وقد يكون شرط الضرورة وقتا غير ملتفت فيه الى اتصاف الموضوع مثل قولنا
كل مستيقظ نائم وكل مولود موجود في الرحم ومعلوم ان كونه نائما ليس حال كونه مستيقظا
ولكذلك كونه في الرحم ليس حال كونه مولودا ثم هذا الوقت قد يكون معينا مثل وقت
الخسوف للقمر فان الكسوف ضروري له في وقت معين وذلك عند توسط الارض بينه
وبين الشمس وقد يكون غير معين كوقت التنفس للحيوان ذي الرئة وقد يكون شرط
الضرورة كون المحمول محمولا مادام محمولا فانك اذا قلت الانسان ماش فالماشي ضروري
له مادام ماشيا فجميع اقسام الضرورة المشروطة ثلثة المشروط بشرط كون
الموضوع موصوفا بما وضع معه والمشروط بشرط كون المحمول محمولا مادام محمولا
والمشروط بشرط وقت اما معين واما غير معين واذا ضممنا اليها قسمي الضرورة
المطلقة صارت اقسام الضروري خمسة واما الممكن فالاشياء فيه التي
وبسبب ذلك وقع للناس اغاليط كثيرة في تلازم ذوات الجهات وتناقضها فقول
ان العامة يستعملون الممكن على معنى اعم مما يستعمله عليه المتفقون فانهم يعنون
بالممكن ما ليس بممتنع ولا شك ان الواجب داخل تحت الممكن بهذا الاعتبار
اذ الواجب ليس بممتنع فتكون قسمة الاشياء عندهم ثنوية ممكن اي ليس بممتنع
وممتنع واما الخاصة فانهم وجدوا امورا يصدق عليها انها ممكنة ان تكون
وممكنة ان لا تكون الامكان العامي اي ليس بممتنع كونها وليس بممتنع لا كونها فخصوا حالها
من حيث هي كذلك باسم الامكان فكان الممكن بهذا الاعتبار قسيم الواجب والممتنع
وكانت القسمة عندهم ثلاثية واجب وممتنع وممكن ولم يكن هذا الممكن مقولا
على الواجب اذ الواجب لا يصدق عليه ما ليس بممتنع في كونه ولا كونه جميعا

الألوكة
www.alukah.net

بل انما يصدق في كونه فحسب وهذا الممكن هو الذي حاله بحيث يصدق عليه ليس بممتنع
في طرفي كونه ولاكونه جميعا وان كان الواجب والممتنع خارجين عنه صدقا يقال
هو الذي لاضرورة في وجوده ولا في عدمه فالضروري المطلق خارج عن
هذا الممكن وداخل في الممكن العامي لكنه يدخل في هذا الممكن الضروري الشروط
وقد يقال ممكن لمعنى اخص من المعنيين جميعا وهو الذي تنتفي الضرورة المطلقة
والمقيدة عن وجوده ولا وجوده فلا وجوده ضروري بمعنى ما من المعنيين
جميعا ولا عدمه كالكتابة بالنسبة الى الانسان فليست ضرورية الوجود
والعدم ولا في وقت من الاوقات الا باعتبار شرط المحمول فالموجود الذي
له ضرورة في وقت ما كالكسوف والتنفس خارج عن هذا الممكن والقسمة
بحسب هذا الاعتبار رباعية ممتنع وواجب وموجود له ضرورة في وقتها
وممكن وقد يقال ممكن ويعنى به حال الشيء في الاستقبال بحيث اي وقت
فرضته كان الشيء في مستقبل ذلك الوقت لا ضرورة في وجوده ولا عدمه
ولا يبالى بان كان الشيء موجودا في الحال اولم يكن وهذا ايضا اعتبار صحيح
لكن قوما يشترطون في الامكان ان لا يكون الشيء موجودا في الحال بناء على
ظنهم انه لو كان موجودا لصار واجبا ولو صار الموجود واجبا في وجوده بسبب
وجوده لصار المعدوم واجبا في عدمه بسبب عدمه فيصير ممتنعا فان واجب
العدم هو الممتنع فان كان العدم الحالي لاحق الشيء بالممتنع فالوجود الحالي لاحقه
بالواجب كيف ويلزم من اشتراطهم العدم في الممكن الوجود ان يصير الوجود مشروطا
فيه فان ممكن الوجود ان كان يجب ان لا يكون موجودا ممكن العدم يجب ان لا يكون
معدوما لكن ممكن الوجود هو بعينه ممكن العدم فممكن الوجود يجب ان لا يكون
بعينه معدوما فيكون موجودا لا محالة وهذه المحالات تلزم من اعتقاد هذا
ان

ان الشيء يصير واجبا بوجوده وليس كذلك فان الموجود انما يصير واجبا بوجوده
اذا اخذ بشرط مادام موجودا اما اذا لم يؤخذ بهذا الشرط فالوجود الصرف
الخالي عن شرط ما ليس بواجب كيف والوجوب لا ينافي الامكان فانا قد بينا خوله
باقسامه تحت الممكن العامي ودخول المقيد بالشرط دون المطلق تحت الممكن
الخاصي واما الممكن الاخص وان كان غير مقول على واجب ما لكن الشيء الواحد
يجوز ان يكون واجبا باعتبار وممكنا بهذا المعنى باعتبار كالكتابة للانسان
فانها ممكنة باعتبار ذاتها واجبة باعتبار شرط مضاف اليها اما شرط وجود
علتها او شرط كونها موجودة مادامت موجودة والممكن باعتبار الظرفي
المستقبل لا ينافيه الوجود ايضا لان الوجود في الحال لا ينافي العدم والوجود
في ثاني الحال لا ينافي ما لا يجب وجوده ولا عدمه فيه واعلم ان لفظ الممكن
واقع على هذه المعاني الاربعة المترتبة بعضها فوق بعض بحسب ترتيب الاعم فوق الاخص
فيكون قوله على الاعم والاخص باشتراك الاسم ويكون مقولا على الاخص من
جهتين احدى الجهتين فيما يخصه بسبب معناه والاخرى من جهة حمل الاعم
عليه وقول الممكن على المعنيين يكون بالاشتراك لكن قوله عليه وان كان
بالنسبة الى المعنيين جميعا بالاشتراك فهو بالنظر الى جزئيات اي واحد
من المعنيين كان دون النظر الى حاله من المعنى الاخر بالتواطو واذا عرفت هذا
التحقيق الذي ذكرناه في الممكن هان عليك التقصي عن سوال يهول به
قوم وهو ان الواجب لا يخلو اما ان كان ممكنا او ليس بممكن فان كان ممكنا
فيما يمكن وجوده يمكن عدمه فالواجب ممكن العدم وهو محال وان كان ليس بممكن فما ليس
بممكن ممتنع فالواجب ممتنع وذلك لان الواجب ممكن بالمعنى العامي وليس يلزم ان

يكون ممكن الوجود بذلك المعنى ممكن العدم وليس بممكن بالمعنى الخاصي وليس يلزم من سلب
الممكن بالمعنى الخاص ثبوت الامتناع الذي هو ضرورة العدم بل يلزمه اما ضرورة العدم
او ضرورة الوجود والواجب ضروري الوجود بل انما تلزم ضرورة العدم الذي هو الامتناع
من سلب بالمعنى الممكن العامي اذ الممكن العامي هو ما ليس بممتنع فحسب من غير اشتراط
ولا واجب فسلبه هو سلب ما ليس بممتنع اي ليس ليس بممتنع فيكون ممتنعا وبيانا سبب كذلك
فهذا ما يلزم من قولنا ليس بالضرورة ان يكون ز وقد ظن انه يلزمه يمكن ان لا يكون
بالمعنى الخاصي وليس كذلك بل هو بالمعنى العامي لانا ان سلبنا ضرورة الوجود لم
نسلب ضرورة العدم ايضا وانما يلزم الممكن الخاصي عند سلب ضرورة الوجود والعدم
جميعا فان الممكن الخاصي هو ما ليس بضروري الوجود ولا ضروري العدم وانا كان السلب بالضرورة
الوجود محسب بقيت ضرورة العدم والامكان الخاصي الذي هو لا ضرورة الوجود والعدم
جميعا والعام لهما جميعا ممكن ان لا يكون بالمعنى العامي واذ قد بلغنا في بيان الجهات
هذا المبلغ فنشير الى تلازم القضايا الموجهة اشارة خفيفة فنقول ان من القضايا
الموجهة ما يلزم جعفرها بعينا لزوما متعاكسا اي تلزم كل واحدة منهما الاخرى وزنها
ما يلزم لزوما غير متعاكس اي تلزم هذه تلك ولا تلزم تلك هذه فمن الملازمات
المتعاكسة قولنا واجب ان يوجد ممتنع ان لا يوجد ليس بممكن العامي ان لا يوجد
وكذلك مقابلات هذه ملازمة متعاكسة وهو قولنا ليس بواجب ان يوجد ليس
بممتنع ان لا يوجد ممكن العامي ان لا يوجد فهذه طبقة وطبقة اخرى من الملازمات
المتعاكسة ايضا قولنا واجب ان لا يوجد ممتنع ان يوجد ليس بممكن العامي ان
يوجد ومقابلاتها كذلك ملازمة متعاكسة وهي قولنا ليس بواجب ان لا يوجد

ليس

ليس بممتنع ان يوجد ممكن العامي ان يوجد وطبقة اخرى من الممكن الخاصي وتتعاكس
هذه ولا على محصلة مثل قولنا يمكن ان يكون تلازمه متعاكسا عليه يمكن ان لا يكون
ومقابلاتها كذلك يتعاكسان ولا يتعاكس عليه من سائر الجهات شيء فهذه هي
الملازمات المتعاكسة واما اللوازم التي لا تتعاكس فان الطبقة الاولى وهي واجب
ان يوجد تلزمها مقابلات الطبقة الثانية وهي قولنا ليس يواجب ان لا يوجد ليس
بممتنع ان يوجد ممكن ان يوجد العامي ويلزمها سلب الامكان الخاصي محصلا ومعدولا
مثل قولنا ليس بممكن ان يوجد الخاصي ليس بممكن ان لا يوجد الخاصي والطبقة الثانية
وهي قولنا واجب ان لا يوجد تلزمها مقابلات الطبقة الاولى وهي قولنا ليس
بواجب ان يوجد ليس بممتنع ان لا يوجد ممكن ان لا يوجد العامي ويلزمها سلب الممكن
الخاصي محصلا ومعدولا واما الممكن ان يكون الخاصي فيلزمه من غير انعكاس الممكن
العامي معدولا ومحصلا وما في طبقتها وهي ممكن ان يكون العامي وليس بممتنع ان يكون
ليس بواجب ان لا يكون ممكن ان لا يكون العامي ليس بممتنع ان لا يكون ليس
بواجب ان يكون

الفصل السابع

في تحقيق الكليتين والجزئيتين في القضايا الموجهة والمطلقة

اعلم ان القضية الكلية تحتمل محمولا على الكل والكلية شرائط في جانب الموضوع
والمحمول الا ان ما يتعلق بالموضوع لا يختلف فيه شيء من القضايا فلنقدم ببيان شرائط
الموضوع ولنضع الموضوع والمحمول شيأ من الحروف كيلا يتعثر الحكم بمادة دون مادة
فنقول اذا قلنا كل ب ج فلا نعني به الكل جملة ولا اياه الكل وليس معنى كل انسان

٧ قولنا

كل الناس جملة ولا الانسان الكلي بل كل واحد واحد من الناس وليس الحكم على الجملة هو الحكم على الافراد اذ قد يصح على الجملة ما لا يصح على الافراد وعلى الافراد ما لا يصح على الجملة وقد يصح على الكلي ايضا من حيث هو كلي ما لا يصح على الجزئيات وقد عرفت هذا فيما سلف ولا نعني به كل ما هو ب من حيث هو ب بل نعني به ما يقال له ب سواء كان ذاته وحقيقته نفس ب او شيأ اخر ولكن يقال له ب وقد بينا هذا ايضا فيما سلف ولا نعني به ايضا كل ما هو ب دائما بل ما هو فقط سواء كان دائما او غير دائم ولا نعني به ما يصح ويمكن ان يوصف بب بل ما هو ب بالفعل ولا نعني بهذا الفعل الوجود في الاعيان بل سواء كان بالفعل في الاعيان او في الاذهان فربما لم يكن الشيء وجود في الاعيان او ربما لم يكن مخلوقا اليه من حيث هو موجود في الاعيان كقولنا كل كرة تحيط بذي عشرين قاعدة مثلثة فيكون قولنا كل ب ج كل ما يوصف عنه العقل بانه بالفعل ب كان هذا الفعل في الوجود او في العقل دائما او في وقت اي وقت كان فهذا جانب الموضوع ❊ واما جانب المحمول فيختلف باختلاف القضايا الموجبة والمطلقة اما في الضروريات بلا شرط فاذا قلنا كل ب ج معناه كل ما هو ب كما وصفناه فهو موصوف بانه ج دائما مادام موجود الذات وفي الضروريات المشروطة الذي تبين شرط الضرورة فيقال كل ما هو ب فهو ج مادام الموضوع موصوفا بما وضع معه ويجوز ان يكون ذلك الوصف دائما مادام موجود الذات ولكنا لا نلتفت الى دوام الوجود بل الى دوام الوصف كان دائما مع وجوده او غير دائم او يقال مادام محمولا او تعين الوقت ان كان شرط الضرورة ذلك او يقال وقتا ما لا معينا واما في الممكنات فهو ان يقال كل ما هو ب كما شرطناه في جانب الموضوع فانه يمكن ان يوصف ج بالامكان الاعم او الاخص او الاخص كما ذكرناه هذا اذا خرج بجهة القضية

اما اذا لم يصرح بذلك فحكم المحمول هو ثبوته للموضوع من غير زيادة دوام او غيره ولم من كونه في وقت معين او غير معين او ثبوته لجميع احاد الموضوع في وقت واحد او في اوقات مختلفة لكل وقت بحسبه فان كل هذا زيادة على موجب القضية وهذا هو اطلاق القضية عند قوم فيندرج تحته الضروري وغير الضروري فيكون معناه كل ب على الوجه الذي ذكرناه في جانب الموضوع فربما يوجد دائما او غير دائم وقتا معينا او غير معين لكل واحد وقت بحسبه او يشتركون الكل في وقت واحد وقوم يشترطون في المطلق ان لا يكون الحكم ضروريا بمعنى مادام الذات موجودا فيكون اطلاقه بحسب الضروريات المشروطة مع شرط اخر وهو ان لا يندرج تحته مما شرطه كون الموضوع موصوفا الا ما ليس دائما اذ لو اندرج ذلك تحته لتناول الدائم وغير الدائم فكان المطلق بالمعنى العام هو الرأي الاول فيكون معنى كل ب ج على مذهبهم ان كل ب كيف ما كان فربما هو موجود ج لا دائما بل وقتا ما اما مادام الموضوع موصوفا بما وصف به او مادام المحمول محمولا او وقتا اخر معينا او غير معين وقوم اخرون واخصوا هؤلاء في شرط ان لا يدوم ويتحصل الحكم بوقت ما لكنهم حكموا بان ذلك الوقت هو الحاضر او الماضي فيكون حينئذ معنى قولهم كل ب ج كل ما وجد في الحال او في الماضي ب فقد وصف ج وقت وجوده فيكون المطلق عندهم باعتبار ما حصل من الزمان في الوجود والضروري باعتبار الازمنة الثلثة والممكنة بالاعتبار اي وقت فرض من المستقبل فعلى هذا الرأي يجوز ان يصدق قول القائل كل حيوان انسان اذ ربما تقدم جميع الحيوانات في وقت من الاوقات غير الانسان ويكون قول القائل كل انسان حيوان غير ضروري بحسب هذا الرأي بل مطلقا اذ ربما يعدم نوع الانسان في وقت من الاوقات فلا يكون موجودا وما ليس موجود دائما فليس بضروري على هذا الرأي ونحن نخص اسم الاطلاق بالرأي الاول ونسمي الاطلاق بالرأي الثاني اي ما يخرج عنه الضروري وجودا بالرأي الثالث وقتيا

الألوكة
www.alukah.net

واما تحقيق الكلية السالبة في الجهات فينبغي ان يكون السلب المطلق يتناول كل واحد واحد مما هو موصوف ب ب كيف ما وصف به متناولا لوقت معين او غير معين الوقت والحال لا يدري انه دائم او غير دائم لكن اللفظات التي تعرفها تشعر في السلب المطلق بزيادة معنى على هذا وذلك لان اللفظ المستعمل لهذا المعنى في اللغة العربية هو لا شيء من ب ج وبالفارسية هيچ ب ج نيست فذلك مما يفهمان زيادة معنى وهو ان ج مسلوب عن ب ما دام موصوفا ب حتى ان كل شيء موصوف ب ولم يكن ج مسلوبا عنه كانت القضية كاذبة فان لفظ هيچ ان نظر دلالة اللفظ على معنى السلب المطلق دون هذه الزيادة استعملناه في قولنا كل ب ليس ج او سلب عنه ج من غير بيان وقت وحال واستعملنا للسلب الوجودي الذي هو المطلق الخاص كل ب ينفي عنه ج نفيا غير ضروري ولا دائم واما في الضرورة فلا فرق بين اللفظين وكذلك في الامكان الا من الوجه الذي بيناه قبل وهي ان قولنا بالضرورة لا شيء من ب يجعل الضرورة لعموم السلب وحصره ولا تفرض لواحد واحد الا بالقوة وقولنا كل ب فالضرورة ليس يجعل الضرورة لحال السلب عن كل واحد واحد وانما عرفت حال تحقق الكليتين فنفس عليها الجزئيتين اللتين في شيء واحد وهو ان دوام السلب والايجاب في جزئيات قد يكون من غير ضرورة مثل ما يتفق لبعض الناس ان يكون بعض البشر ما دام موجود الذات وليس بضروري واما في الكليات فان نفس الضرورة فيها هو دوام الحكم في جميع الافراد فلا يتصور دوام حكم فيها دون ضرورة وقد ظن بعضهم من هذا انه لا يكون في الكليات محمل غير ضروري وليس كذلك فانه يوجد في الكليات ما يلزم كل شخص منه ان كانت له اشخاص غير ضروري وليس كذلك فانه يوجد في الكليات ما يلزم كل شخص منه ان كانت له اشخاص كثيرة ايجاب او سلب وقتا ما غير معين مثل ما لكل انسان مولود من النفس وما يجري مجراه وانما وقع هذا الظن بسبب ظن اخر وهو انهم اعتقدوا ان المحمل في الكليات يكون دائما ولا شك ان الدائم في الكليات ضروري فانجر من ذلك ان المحمل في الكليات ضروري لكن الصغرى خطاء فانه قد يوجد في الكليات ما هو لكل واحد منها وقتا ما كما بيناه واعلم انه قد يوجد محمل ضروري لبعض جزئيات كلي غير ضروري لبعض فان بعض الاجسام متحرك بالضرورة ما دام ذلك البعض موجودا وبعضها متحرك بوجود غير ضروري وبعضها بامكان غير ضروري وليس كلنا بضرورية الحركة لبعض الاجسام بسبب دوامها فانا قد

بينا

بينا ان الدوام في الجزئيات لا يجعله ضروريا بل عرفنا اولا استحقاقه الحركة من جهة ما طبيعته النوعية تحكمنا بضروريتها لذلك واعلم ان قولنا بعض ب ج يصدق وان كان ذلك البعض موصوفا ج في وقت ما لا غير وكذلك نعلم ان كل بعض ازا كان بهذه الصفة صدق ذلك في كل بعض وان صدق الايجاب في كل بعض صدق في كل واحد فنعلم من هذا انه ليس من شرط الايجاب المطلق عمومه كل عدد في كل وقت واعلم ان اعم القضايا هي القضية الممكنة بالامكان العامي فانها تشتمل الموجود من الضروري وغير الضروري وما ليس بموجود مما هو جائز الوجود فهو اعم من المطلق العام لان المطلق لا يتناول الا الموجود والممكن اخص من المطلق الوجودي اذ يتناول الموجود الغير الضروري وغير الموجود مما هو جائز الوجود والوجودي لا يتناول الا الموجود الغير الضروري واعلم ان القضية المطلقة ليست من جملة ذوات الجهات فقد بينا ان الجهة لفظة زائدة على الموضوع والمحمول دالة على الضرورة او اللاضرورة فاذا خلت القضية عن تلك اللفظة لم تكن موجهة فان كنى بعضهم بالجهة كل حالة للقضية حتى خلوها عن تلك اللفظة فلا نزاع معه ولكن لا يكون مناقضا لنا فانه يعني بالاطلاق والجهة غير ما عيناه واما الاخر بلفظة الاطلاق والوجود فيجوز ان تغير القضية موجبة على قياس قولنا ايضا

الفصل الثامن
في التناقض

والتناقض نوع من التقابل الذي ذكرناه في الفن الثاني من المقالة الاولى وهو اختلاف قضيتين بالسلب والايجاب بحيث يلزم عنه لذاته ان تكون احداهما صادقة والاخرى كاذبة وانما يكونان كذلك اذا اتفقت القضيتان في الموضوع والمحمول لفظا ومعنى وانتفعا في الكل والجزء والقوة والفعل والشرط والاضافة والزمان والمكان اما اذا اختلفتا في شيء من هذه الاشياء يجب ان يقتسما الصدق والكذب مثل ان يختلفا في الموضوع فقيل العين مبصرة وعني بالعين هذا الفوار المبصر وقيل العين ليست بمبصرة وعني به الذهب لم تتناقضا بل صدقتا جميعا او يختلفا في جانب المحمول فقيل زيد

عدل وعنى به العادل وقيل ليس بعادل وعنى به العدالة لم تتناقضا اذ قد يصدقان جميعا
او يختلفا في الجزء والكل فقيل الزنجي اسود وعنى به في بشرته وقيل ليس باسود وعنى به في
لحمه واسنانه صدقتا او يختلفا في الاضافة فقيل فلان عبد وعنى به انه عبد الله
وقيل ليس بعبد وعنى به انه ليس بعبد الانسان صدقتا او يختلفا في القوة والفعل
فقيل الخمر سكرة عنى به في القوة وليست بمسكرة وعنى به في الفعل لم تتناقضا او يختلفا
في الزمان فقيل النبي صلى الله عليه وسلم صلى الى بيت المقدس وعنى به قبل تحويل القبلة وقيل
لم يصل الى بيت المقدس وعنى به في زمان بعد تحويل القبلة صدقتا لم تتناقضا او يختلفا
في المكان فقيل زيد متحرك وعنى به على الارض وقيل ليس زيد متحركا وعنى به على الفلك لم
تتناقضا او يختلفا في الشرط فقيل الاسود جامع للبصر وعنى به ما دام اسود وقيل
ليس بجامع للبصر وعنى به اذا زال عنه كونه اسود لم تتناقضا وان كانت القضيتان
محصورتين كفى في تناقضهما هذه الشرائط المذكورة واما اذا كانتا محصورتين زاد شرطا خر
وهو اختلافهما بالكمية اعني بالكلية والجزئية كما ان اختلافهما في الكيفية اعني في الايجاب
والسلب فان اتفقتا في الكلية جاز اجتماعهما في الصدق والكذب اما المجتمعان في
الكذب فكالكليتين في مادة الممكن وبسيمان متضادتين مثل قولنا كل انسان كاتب لا شيء
من الناس بكاتب فانهما جميعا كاذبتان وانما سميتا متضادتين لان الضدين لا يجتمعان
معا في الوجود وقد يرتفعان معا وبكذبان معا في القول ايضا كما تقول زيد ابيض زيد
اسود ولا يجتمعان في صدق القول البتة فهاتان القضيتان ايضا اجتمعتا في الكذب
ولم يتصورا اجتماعهما في الصدق مثل الضدادة في نفس الامور بسيما متضادتين واما
المجتمعان في الصدق فكالجزئيتين في مادة الممكن وبسيمان داخلتين تحت التضاد
مثل قولنا بعض الناس كاتب ليس بعض الناس كاتبا فانهما جميعا صادقتان لان الكليتان
المختلفتان في الكيفية المتفقتان في الكلية يقتسمان الصدق والكذب في مادة الواجب
والممتنع والموجبة في الواجب مقتضية للصدق والسالبة فيه للكذب والسالبة في
الممتنع مقتضية للصدق والموجبة فيه للكذب ولكن هذه الاقسام ليس لنفس القول بل
لاجل

لاجل المادة فان ما يكون نفس القول لا يختلف باختلاف المواد والمهملتان لما كانتا في قوة
الجزئيتين فلا تناقض فربما اذ يصدقان معا في مادة الممكن كالجزئيتين والقضيتان
المتفقتان في الكيفية المتخالفتان في الكلية وبسيمان متداخلتين يصدقان معا
في الواجب ان كانتا موجبتين كقولنا كل انسان حيوان بعض الناس حيوان وتكذبان في
الممتنع كقولنا كل انسان حجر بعض الناس حجر وان كانتا سالبتين صدقتا في الممتنع
كقولنا لا شيء من الناس بحجر ليس بعض الناس حجرا وكاذبتا في الواجب كقولنا لا شيء
من الناس بحيوان ليس بعض الناس حيوانا واما في الممكن اقتسما الصدق والكذب
لكن الصادق في الموجبتين والسالبتين جميعا الجزئية دون الكلية وهذا الاقسام
ايضا للمادة لا لنفس القول فحاصل الامر في التناقض ان المخصوصتين يكفي في تناقضهما
اختلافهما في السلب والايجاب بعد اتفاقهما في كل شيء سوى الايجاب والسلب
وفي المحصورات يشترط مع اختلافهما في السلب والايجاب اختلافهما في الكلية والجزئية
اما الشرائط الاخر فلا خلاف فيها بين الخصوم والحصر واذا روعيت هذه الشرائط
في التناقض عرف ان نقيض كل قضية واحد لان المحمول الواحد في موضوع واحد
بجهة واحدة وشهود واحد لا يمكن ان يسلب مرتين او يوجب له مرتين الا ان
يختلف شيء من ذلك فيكون لكل واحد من المختلفات سلب وايجاب اخر ولما كان اتحاد
الزمان شرطا في المتناقضتين وفي رعاية اتحاده بالحقيقة في المطلقات والموجهات
عسر اضطررنا الى البينة على نقيض كل واحدة من القضايا المطلقة والموجهة اما
المطلقة ففي المشهور ان لها نقيضا من جنسها والحق ما ياباه فالموجبة الكلية منها
نقيضها السالبة الجزئية الدائمة لان الحمل في المطلق اذا جاز ان يكون دائما
وغير دائم معين الوقت وغير معين تشترك استغراق الموضوع في وقت واحد او تشترل بل
لها اوقات مختلفة جاز ان يكون الايجاب غير دائم والسلب كذلك ولا يكون زمان
احدهما زمان الاخر فلا يتقاسمان الصدق والكذب بل ربما صدقتا جميعا فنقيضها
اذا هو ما يحتمل على كل زمان يجوز ان يتناوله المطلق وذلك اما الدائم او الضروري

لايصلح لذلك لانه ربما كانت الموجبة كاذبة وكان كذبها بسبب ان المحمول مسلوب عن بعض موضوعاته
بالاتفاق والامكان الوخصر دائما وهذا الكذب لايرتفع بالسلب الجزئي الضروري
بل يكون هذا السلب كاذبا ايضا ان كان الصدق في السلب الجزئي الممكن كما فرضناه
فلابد من ان يكون السلب على وجه يرفع الايجاب المطلق ويصدق على هذا السلب
الممكن وذلك هو الدائم والدائم في الجزئيات لايجب ان يكون ضروريا وان كان
لايخلو منه كما بيناه والسالبة الكلية المطلقة تقتضيها الموجبة الجزئية الدائمة
والموجبة الجزئية المطلقة تقتضيها السالبة الكلية الدائمة وفي هذا من الاشكال
مالايخفى في الكلية الموجبة لانا قدرنا ان كذبها ربما يكون بسبب كون المحمول مسلوبا عن
البعض دائما بالامكان الوخصر وهذه لاتكذب بهذا التقدير فان السالبة الجزئية
الممكنة لاتكذب الموجبة الجزئية المطلقة ولو قدرنا كذبها بسبب كون المحمول مسلوبا
عن الكل دائما بالامكان كما كان على ظن فيما قدمناه فانا بينا ان الدوام في الكليات
لايكون الا ضروريا فتقابل من جميع هذا ان نقتضي هذه السالبة الكلية الضرورية
لكنه وان كان كذلك فانا انما جعلناها دائمة صدقت على الضرورة ايضا فان
السلب الكلي الدائم لايكون الا ضروريا والسالبة الجزئية المطلقة تقتضيها الموجبة
الكلية الدائمة واما نقيض الموجبة الكلية الوجودية فالجزئية السالبة الموجودة وهي قولنا
ليس بالوجود كل ب ج وسالبة الوجود غير السالبة الوجودية كما عرفت وان كذبنا
الموجبة الكلية الوجودية ورفعناها بالسلب فربما كان كذبها الذي الحق هو الايجاب
الضروري لا الوجودي في الكل او البعض وربما كذبت لان الحق سلب ضروري في الكل او البعض
وربما كذبت لان الحق كون ج مسلوبا عن بعض ب دائما بالامكان والسلب الضروري
والممكن يشتركان في السلب الدائم وكذا الايجاب الدائم الضروري يصدق عليهما الايجاب
الدائم ولكن هذه الايجابات والسلوب لاتشترك في عبارة تضمها جميعا الدائم
سلب الوجود فنقيضها الجزئية السالبة الموجود وهي ليس بالوجود كل ب ج ويلزمه
ويلزمه بعض ب اما ضروري دائم له ايجاب ج او سلبه عنه كذلك دائما وافضل الحاضرين

حكم

حكم في الاشارات بان له الايجاب او السلب ضروري وقد توافقت النسخ التي شاهدناها
على هذا والحق ماذكرناه واما الكلية السالبة الوجودية فكذبها اما الان الصدق
ايجاب ضروري في الكل او البعض او ايجاب دائم في البعض غير ضروري او سلب ضروري في
الكل او البعض ولانجد لهذه القضايا ايجابا واحدا تشترك فيه كما كان يوجد هناك
سلب واحد وهو سلب الوجود فلابد من ان نقول نقيضها ليس بالوجود لاشيء من
ب ج ويلزمه بعض ب اما دائما له ايجاب ج او سلبه عنه بالضرورة ونقيض قولنا
بعض ب ج بالوجود قولنا ليس بالوجود شيء من ب ج بل اما كل ب ج بالضرورة او
ج مسلوب عن كله دائما ونقيض قولنا ليس بعض ب ج هو كل ب دائما ج او ليس ج
بالضرورة وبهذا التحصيل الذي ذكرناه تعرف ان الدائم لابد له من ايراده في لازم نقيضيها
المطلقة العامة الوجودية ولكن في المطلقة العامة يكفي ايراده في الاصل بنفسه
مخالفا لها في الكيفية واما في هذه فليس هو بنفسه النقيض بل لازم النقيض ثم يكون
مرددا بين موافقها ومخالفها في الكيفية فيما يخالفها في الكيفية الذي هو اللازم له تردد
واما في هذه فلما تردد لازم نقيضها بين الموافق والمخالف فلابد من ذكر فيما يخالفها
فقط واما القضايا الوقتية فمعرفة نقيضها سهل لتعين الوقت فيها وهو ما حصل
من الزمان اعني الحاضر والماضي فيتعين الزمان والحاصل في السلب والايجاب جميعا
واما القضايا الضرورية التي لاشرط فيها فقولنا بالضرورة كل ب ج نقيضه ليس
بالضرورة كل ب ج بل ممكن ان لايكون كل ب ج لانا اذا كذبنا الموجبة الضرورية
ورفعناها بالسلب فربما كان كذبها لان الحق هو الايجاب الوجودي او الممكن او
او كان كذبها لان الحق السلب الضروري وتشترك الثلثة في السالب الممكن العامي
وقد بينا من قبل في المقدمات ان قولنا ليس بواجب ان يكون يلزمه ممكن ان
لايكون بالمعنى العامي وقولنا بالضرورة لاشيء من ب ج نقيضه بحقيقتي ليس بالضرورة
لاشيء من ب ج بل اما بالامكان العام ج مسلوب عن بعض ب او موجب عليه

بالضرورة ويدخلان تحت قولنا يمكن ان يكون بعض ب ج الامكان الاعم وقولنا بالضرورة
بعض ب ج نقيضه ليس بالضرورة شيء من ب ج ويلزمه يمكن ان لا يكون شيء من ب ج
الامكان الاعم وقولنا بالضرورة ليس بعض ب ج نقيضه بالحقيقة ليس بالضرورة ليس بعض
ب ج ويلزمه يمكن ان يكون كل ب ج الامكان الخاص واما الضروريات المشروطة فالمشروطة
بشرط اتصاف الموضوع بما وصف به ما دام عرفت انقسامها الى ما يدوم بدوام المحمول كون
الموضوع موصوفا بما وصف به والى ما لا يدوم ولكن لا يثبت الوصف اتصاف الموضوع بهذا
الوصف والتي يدوم محمولها ما دام الموضوع موضوعا فقد يكون اتصاف موضوعها بذلك
الوصف ما دام موجودا وقد لا يكون ما دام موجودا بل يعرض ذلك الوصف ويزول والذات
باقية فاذا القضية على وجه يوهم التضمين الآخرين وذلك الوجه هو دوام
المحمول ما دام الموضوع موضوعا كان ذلك الوصف دائما او غير دائم فنقيض الكلية الموجبة
وهي كل ب ما دام ب هو ج ليس كل ب ما دام ب فهو ج بل اما ان لا يكون ج او يكون
موجبا وقتا من اوقات كونه ب دون وقت ونقيض لا شيء من ب ج ما دام ب ليس لا شيء
من ب ج ما دام ب بل بعض ب اما دائما ما دام ب هو ج واما وقتا من اوقات كونه
ب هو ج ونقيض بعض ب ج ما دام ب ليس شيء من ب ما دام ب موضوعا ج بل اما ان
لا يكون ج او يكون وقتا دون وقت ونقيض ليس بعض ب ج ما دام ب كل ب ما دام
ب اما دائما ج واما وقتا وان اخذنا الموضوع بحيث لا يدوم اتصافه بذلك الوصف
ولكن المحمول دائم دوام ذلك الوصف فنقيض الكلية الموجبة منها وهي كل ب ما دام ب
فهو ج ليس كل ب اما يكون ج ما دام موضوعا بعروض ب له بل اما دائما واما لا في
وقت البتة واما في بعض اوقات كونه ب واما في غير وقت كونه ب بل في وقت
له آخر ونقيض قولنا لا شيء من ب ج ما دام ب ليس لا شيء من ب ج ما دام موضوعا
ب عارضا له قبل اما دائما سلوبا عن بعضه او موجبا لذلك او وقتا من
اوقات كونه ب يوجب له ج او يسلب عنه وقتا آخر غير وقت كونه ب ونقيض قولنا
بعض

بعض ب ج ما دام ب ليس شيء من ب اما يكون ج ما دام موصوفا ب عارضا له ب بل اما دائما
او لا في وقت البتة او في بعض اوقات كونه ب واما في غير وقت كونه ب بل في
وقت آخر ونقيض قولنا ليس بعض ب ج ما دام ب ليس ج سلوبا عن بعض ب
ما دام ب عارضا له قبل اما سلوبا عن كله دائما او موجبا لكله دائما او وقتا
واما الضروريات المشروطة بشرط وقت سواء كانت ذلك الوقت من اوقات
اتصاف الموضوع بالوصف الذي وضع معه او وقتا آخر فلا يخلو اما ان يكون ذلك الوقت
معينا او غير معين فان كان معينا وطريق اخذ النقيض فيها ان يوقع وقتا ذلك الزمان
بعينه في القضيتين وان لم يكن الزمان معينا فنقيض الكلية الوجودي لا غير واما ما شرطه
دوام المحمول فلا فائدة في اخذ نقيضها ولا خفاء بكذب السالبة فيها فانه اذا قلت كل
انسان ماش بالضرورة ما دام ماشيا وقلت في القضية ليس بالضرورة كل انسان ماش
ما دام ماشيا بان كذب السالبة لا محالة واما القضايا الممكنة فقولنا كل ب ج بالامكان
العام نقيضه ليس يمكن ان يكون كل ب ج بذلك المعنى ويلزمه بالضرورة ليس بعض ب ج
وتعرف تفاصيل الباقية من نفسك وقولنا كل ب ج بالامكان الخاص نقيضه ليس
يمكن ان يكون كل ب ج ويلزمه اما ممتنع ان يكون او واجب ان يكون ولا يخفى احدهما
وقولنا لا شيء من ب ج بهذا الامكان نقيضه ليس بالامكان لا شيء من ب ج بل اما بالوجوب
او بالامتناع ويصدق لا محالة حينئذ بعض ب ج بالضرورة او ليس بعض ب ج بالضرورة
ونقيض قولنا بعض ب ج بهذا الامكان ليس بالامكان شيء من ب ج بل اما ضروري
ان يكون او ضروري ان لا يكون ونقيض قولنا ليس بعض ب ج بهذا الامكان ليس يمكن
ان لا يكون بعض ب ج بل اما ضروري ايجابه لكله او سلبه عن كله وهذا تمام القول

الفصل التاسع
في التناقض

وهو ان يصير المحمول موضوعا والموضوع محمولا مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق والكذب
بحاله اما الكمية فلا يجب ان تبقى كما كانت فلنبدأ بالمطلقات ومنها بالسالبة الكلية وقد

فلن ازا تنعكس مثل نفسها في الاطلاق واهتج لذلك بان قيل ازا صدق قولنا لا شيء من ب ج
صدق لا شيء من ج ب والا فليصدق نقيضه وهو بعض ج ب اما مطلقا على رأيهم او دائما
على التحقيق فليعين ذلك البعض فنقول بعينه ج و ب فيكون ياما ج وقد قلنا لا شيء من
ب ج هذا خلف وقد عرفت فيما تقدم ان لا تكاذب بين السلب الكلي المطلق والايجاب
المطلق وان كان كليا فكيف ازا كان جزئيا فانه يصدق بالاطلاق لا شيء من الانسان
بضاحك مع ان كل انسان ضاحك اي الضحك بالفعل فظهر تخلف صدقه مع بعض
الانسان ضاحك فليس ما ادعوه خلفا بحلف والقضية التي لزمت بعد التعيين
وهي قولنا بامأ ج ليست دائمة فتنا قض السالبة الاولى الموضوع صدقها فانا نكذبها
قد عرفت انا ان قلنا بعض ب ج او كل ب ج فمعناه به ان كل ما يقال له ج دائما
او غير دائم فان لم يشترط الدوام في جانب الموضوع فيكون معنى قولنا بعض ج ب دائما
ان بعض ما يقال له ج دائما او غير دائم فهو ب دائما فان عينا ذلك البعض كان ذلك
البعض بعينه دائما وموصوفا بكونه ج مطلقا لا يدري انه دائم او غير دائم فيكون
فهذا تقرير ما توهموه حجة مع ان الدعوى في نفسها ليست صحيحة اذ يصدق سلب الضحك
او ضاحكة من بعض الحيوان الفير الانسان بهذا الاطلاق ولا يصدق سلب الانسان عن
الضحك ولا سلب شيء مما الموضوعات عن خواصها التي لا تفارض الا لها واذا عرفت هذا في
المطلق الذي يجوز اشتماله على الضروري فرقته في الوجودي الذي يخرج عنه الضروري و
قد احتيل لتصدق هذا العكس حيلتان اما بقيد السالبة في اطلاقها على مفهومها
الفرقي وهو سلب المحمول عن الموضوع ما دام موصوفا بوصفه الذي وضع معه او تخصيص
السلب بوقت معين فيما وضع او الحمل على ما هو المذهب الثالث فيصح العكس في
السالبة اذا كانت ماخوذة على احد هذين الوجهين فلما اذا قلنا لا شيء من ب ج ما دام
موصوفا به كان دائما موصوفا به ما دام موجودا او غير دائم صح عكسه وهي لا شيء من ج ب
التي ذكروها تستمر بها فان الجزئية الموجبة المطلقة تناقض السالبة الكلية المطلقة اذا كانتا
ماخوذتين عند اطلاقها على مفهومها الفرقي ثم ليكن السالبة الاولى ان لم يكن دوام وصف موضوعها ما دام
موجودا

موجودا فكذلك عكسها لا يكون ضروريا في الكل بل ما دام الموضوع موصوفا فكذلك الوصف
العارض له انما يكون ضروريا لكان عكسه ضروريا كما تقرر من بعد اذ عكس السالبة
الضرورية ضروري وقد فرضنا السالبة الاولى غير ضرورية وان كان الوصف دائما
ما دام موجودا فهي عكسها ايضا تكون كذلك ومثال الاول لا شيء من الابيض باسود
اي لا دائما بل ما دام موصوفا بالابيض ويجوز ان يزول عنه كونه ابيض فعكسه
كذلك ايضا وهو لا شيء من الاسود بابيض ومثال الثاني لا شيء من الحجارة بحيوان
ما دام حجارة وبدوام هذا الوصف بدوام وجوده فعكسه ايضا وهو لا شيء من الحيوان
بحجارة بدوام السلب فيه بدوام وجوده واما الكلي الموجب من المطلقات فينعكس جزئيا
موجبا ولا ينعكس كليا لان المحمول ربما كان اعم من الموضوع فلا يصدق الموضوع على
كل واحد منه وهذا مثل الانسان والحيوان فيصح حمل الحيوان على كل انسان
ولا يصح حمل الانسان على كل حيوان وكل انسان حيوان ولا يصح ان يقال كل
حيوان انسان بل بعض الحيوان انسان فان الحيوان اعم من الانسان وما انه
ينعكس جزئيا فبيانه بالافتراض وهو انه اذا كان كل ب ج فيمكن فرض واحد معين
من الموصوفات به فذلك الواحد بعينه ب و ج فذلك الباء وذلك الجيم يتحدان
وقد قلنا في جانب الموضوع ان كل ب معناه كل ما يقال له ب كان موصوفا به
دائما اولم يكن ولكنه لا بد من ان يكون موصوفا به ولو وقتا ما اذ لو لم يكن كذلك
لكان ب سلوبا دائما عما يقال له ب وهو محال ويعلم من قوة هذا البيان ان
هذا العكس مطلق في المطلق والوجودي جميعا لان ذلك الواحد توجد له صفة
البائسية والحجية فلكونه وجوديا لذلك فيه والمطلق يصدق على الوجودي
لا محالة مع انا نبين بطريقين اخرين ان هذا العكس يجب ان يكون مطلقا يشتمل على
الضروري احدهما الحجة المتقدمة وهي ان صدق كل ب ج صدق بعض ج ب والذي
فليصدق نقيضه وهو لا شيء من ج ب دائما فينعكس لا شيء من ب ج دائما وقد قلنا

كل ب ج هذا خلف وليسلم ان السالبة الكلية الدائمة تنعكس دائمة فانا قد بينا ان
الدائم في الكليات والضروري سواء والضروري ينعكس ضروريا كما ياتي من بعد عن
قريب بيانه على ما هو مبين به والقدماء لما لم يحققوا نقيض المطلق واعتقدوه
من جنس المطلق لم يستمر لهم هذه الحجة لان نقيض بعض ج ب على اعتقادهم لا شيء
من ج ب مطلقا ولهذا لا ينعكس كما قدمناه ولو انعكس ايضا مطلقا لم يكن بينه وبين
الكلية الموجبة المطلقة تكاذب كما عرفت واما افضل المتاخرين رد على القدماء
بما ذكرناه وخصص استمرار هذه الحجة بما شرط ضرورية دوام الموضوع موصوفا بما
وصف به ورده عليهم متجه واما تخصيصه الحجة بذلك النوع من المطلق مع استمرارها في
عمومه كما ذكرناه وقد تحملنا له عذرا سنذكره في عكس السالبة الكلية الضرورية
والطريق الاخر هو ان المحمول ربما لم يكن ضروريا للموضوع والموضوع ضروري له كما ذكرناه
من مثال الانسان والضاحك والمتنفس فان الانسان منتفس لا بالضرورة وبعض
المتنفس انسان بالضرورة فينفي ان ان يكون هذا العكس مطلقا شاملا على الضروري
لوجوده محققا لا شتماله عليه وان عرفت هذا في الكلي فاعرفه بعينه في الجزئي الموجب
فانه ينعكس جزئيا موجبا مطلقا ايضا وطريق البيان مستمر فيه واما السالبة الجزئية
فلا تنعكس فان قولك ليس كل انسان كاتبا صادق ولا يصدق ليس كل كاتب انسانا
وعلى الجملة سلب الخاص عن بعض العام صادق ولا يصدق سلب العام عن بعض
الخاص واما عكس الضروريات فالسالبة الكلية منها تنعكس سالبة كلية ضرورية
فاذا قلنا لا شيء من ب ج بالضرورة وصدق صدق لا شيء من ج ب بالضرورة و
الا صدق نقيضه وهو انه يمكن بالامكان العامي ان بعض ج ب فنفرضه موجودا فيكون
فيكون بعض ج ب بالوجود فذلك البعض بعينه ج و ب فحذلك ليحيج ب و ذلك
السالب ج وقد قلنا لا شيء من ب ج بالضرورة وفرض الممكن موجودا غير محال اذ لو كان
محالا وجوده كان ممتنعا لا ممكنا واما افضل المتاخرين فلعله انما خصص احتجاجه
في عكس الموجب الكلي والجزئي المطلقتين والوجوديتين بما شرط ضرورته دوام اتصاف
الموضوع

الموضوع بما وصف به كيلا يخطر في بيانه الى استعمال عكس السالب الكلي الدائم الذي
لا فرق بينه وبين الضروري في الكليات المتقرر بيان عكسه الى استعمال عكس
الجزئي الموجب المبين بعكس هذا السالب اعني الدائم فلا يقع في الدور ولكن الجزئي
اذا كان حينيا بطريق الاقتران المستغني عن استعمال عكس السالب فيه لم يكن دورا
بهذا واما الكلي الموجب الضروري فينعكس جزئيا موجبا وبيانه بالاقتران الذي
ذكر في المطلق العام لكنه ليس بضروري بل هو ممكن عام فان المحمول ربما كان
ضروريا للشيء ولا يكون ذلك الشيء ضروريا له مثل الانسان للكاتب فانه ضروري
له وليس الكاتب ضروريا للانسان بل ممكن خاص وقد يكون كل واحد منهما ضروريا
للاخر كالانسان والناطق والانسان والحيوان واذا كان العكس في بعض المواضع
ضروريا وفي بعضها ممكنا خاصا كان ما يشتركان فيه هو العكس في جميع المواضع وهو الممكن
العامي الجزئي الموجب الضروري يعرف بيانه من هذا ايضا واما السالب الجزئي الضروري
فلا عكس له لما عرفت في المطلق فان قولك ليس كل حيوان انسانا صادق ولا يصدق
قولك ليس كل انسان حيوانا واما الممكنتان فليس يجب لهما عكس في السلب اذ يجوز
ان ينفي شيء عن شيء بالامكان الخاص والعام جميعا وذلك المنفي عنه لا تنفي عن هذا
المنفي لانه موضوعه الخاص الذي لا يعرض الا له كما عرض بما من مثال الضحك والكتابة
للانسان اذ يصدق ان يقال لا شيء من الناس بكاتب او ضاحك ولا يصدق
سلب الانسان عن الكاتب والضاحك فان كل كاتب او ضاحك انسان بالضرورة
واما في الايجاب فيجب لهما عكس ولكنه ليس يجب ان يكون خاصا بل عاما في الممكنين
جميعا فان المشترك بالارادة ممكن للحيوان والحيوان ضروري له فيجب ان يكون العكس
على وجه يشتمل الضروري مع الممكن الخاص وذلك هو الممكن العام واما ان الممكن لا بد
منه فانه اذا كان كل ب ج او بعض ب ج باي امكان شئت فبعض ج ب بالامكان

العام والوقائي يمكن ان يكون شيء من ج ب ويلزمه بالضرورة لاشيء من ج ب وينعكس لاشيء من ب ج بالضرورة وقد قلنا ان كل ب ج او بعض ب ج بالامكان هذا خلف وربما خطر ببال احد ان السالبة الممكنة الخاصة كلية كانت او جزئية في قوة الموجبة والموجبة تنعكس فالسالب لم لا تكون منعكسة فيزيل شغل قلبه بان عكس الموجبة موجبة بالامكان العامي والموجبة لا تصلح ان تكون عكسا للسالبة المخالفة القضيتين في الكيفية ولا يجب انقلابها من الايجاب الى السلب لكونها الممكن العامي واعلم ان القانون الاعظم في العكس هو رعاية الموضوع بتمامه والمحمول بتمامه وربما اوهم الاخلال ببعض اجزائهما في العكس ان الصدق غير محفوظ فيه مثال ذلك ان نقول لاشيء من الخيط ان في الوتد ولا شيء من البطاطيخ في السكين وهو قول صدق ونعتقد ان عكسه لاشيء من الوتد في الخيطان ولا من السكين في البطاطيخ وهو كذب وانما كان كذلك للاخلال ببعض اجزاء المحمول لان المحمول هو في الوتد وفي السكين لا الوتد ولا السكين وحدهما فلنجعل جملة موضوعا كما كان محمولا ليبقى الصدق بحاله وذلك ان نقول لاشيء مما في الوتد بخيطان ولا مما في السكين ببطاطيخ وهذا تمام القول في العكس

الفن الثاني

في صورة الحجج وينقسم الى ستة عشر فصلا

الفصل الاول

مركبة

لما كانت معرفة الحجة هي المقصود الاهم من المنطق وكانت في نفسها والعلم بالمركب لا يحصل الا بعد العلم بما منه التركيب وكان تركيب الحجة من القضايا المركبة من المفردات وبسبب ذلك وقعت البداية في بياننا بمفردات المعاني والالفاظ والتخلص منها الى تركيب القضايا باضافتها حتى استمر على جميع ذلك بالبيان الثاني فخليق بنا تجريد النظر لتعريف الحجة واقسامها والحجة هي قول مؤلف من اقوال يقصد به ايقاع التصديق بقول اخر غير مصدق به واضافتها ثلثة القياس والاستقراء والتمثيل ولكل واحد منها امور قريبة

قريبة منه كالضمير والدليل والرأي والعلامة والمعقد الموثوق به من جملة ذلك القياس وهو قول مؤلف من قضايا اذا سلمت لزم عنه لذاته قول اخر فقولنا مؤلف من قضايا يفصل بين القياس والقضية الواحدة التي يلزم صدقها كذب نقيضها وصدق عكسها وغير ذلك من لوازمها وقولنا اذا سلمت لذاته يفصل به انها تكون مسلمة في نفسها صادقة بل ربما كانت منكرة كاذبة في نفسها ولكنها اذا سلمت لزم عنها بتاتا لذاتها قول اخر وقولنا لزم عنه يفصل بين القياس والاستقراء وما هو معدود معه اذ لا يلزم منها شيء على التحقيق وقولنا لذاته يفيد امورا منها انه لا يكون لزوم هذا اللازم بسببه عادة مخصوصة حتى لو بدلت بغيرها لم يلزم ذلك اللازم مثل قولنا ليس شيء من الانسان بفرس وكل فرس حمار فاللازم من حيث النظر الى حال الانسان والحمار سلب الحمار عن الانسان ولو بدل بما ليس حمارا او بالفرس في الحمل لم يلزم السلب مثل اذا بدل الحمار بالحيوان كان اللازم ايجاب الحيوان له وقد تزاد في الحد لفظة الاضطرار احترازا عن هذا ولا حاجة اليه ومنها انه لا يحتاج في قولهم ما يلزم عنه الى ان يقترن به شيء اخر يتم به لزوم اللازم اما المحذوف بالكلية من غير بدل او اورد بدله ما هو في قوته اما ما هو في قوته فمثل قولنا اما ا او ب او ج لكنه ليس ا ولا ب فهو ج فانه يلزم من مجرد هذا القول ان اما ا او ب او ج بل يلزم من امر اخر خفي وهو ان اما ا او ب هو اما ا او ب او ما هو في قوتهما فيلزم حينئذ ان اما ا او ب او ج فالقدر المذكور ليس قياسا على هذا اللازم اذ لا يلزم عنه لذاته واما ما اورد بدله فهو في قوته فهو ان جزء الجوهر يوجب رفعه رفع الجوهر وارتفاع ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر فجزء الجوهر جوهر فان هذا لا يلزم ما ذكرناه بل من مقدمة اخرى حذفت يجب ان تقترن بالاولى وهي ان ما يوجب رفعه رفع الجوهر فهو جوهر لكن قوة المذكورة وهي ان ارتفاع ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر قوة المحذوفة فهو ان

ان اللازم يلزم منها مقرونة بالاولى وليس كذلك وقد اورد في الاحتراز عن هذا الخصوص
زيادة في الحد وهي قولهم لذاته لا بالعرض وانما يحتاج الى هذه الزيادة ان لو جاز ان
يلزم لازم عن شيء لذاته وبالعرض عنه فيحترز عنه في حد القياس ولكن هذا غير
جائز وفي هذا المثال الذي ذكرناه لم يلزم اللازم لذات الملزوم بل فيكفي قولنا لذاته
احترازا عنها دون ان يقرن بحال بالعرض وهذا بيان ما ذكر في حد القياس من الاحترازات
والحد الذي فيه الزيادات هو ان القياس قول مؤلف من اقوال اذا سلمت لزم عنها
لذاتها قول اخر لا بالعرض اضطرارا واعلم ان هذه القضايا تسمى مواد القياس والقائل
المخصوص الواقع فيها صورة القياس وينقسم القياس الى البرهاني والجدلي والمغالطي
والخطابي والشعري بسبب اختلاف موادها لكن الصورة واحدة فيها جميعا
وانما كان لكل واحدة مادة خاصة وتعمها جميعا صورة واحدة فالاولى تقديم
النظر في العام على الخاص فنبدأ ببيان صورة القياس اولا ولما كان النظر في
الاستقرا والمثال والضمير والدليل والعلامة والرأي والقياس الدوري
وعكس القياس وردها تقسيم الى تخلف والخلف الى المستقيم وغير ذلك مما تعرفه
من الامور المتعلقة بصورة القياس كان الاولى ايراده في هذا الفن المفرد
ببيان صورة الحج والقضايا اذا تبين منها القياس وعرفت اجزاؤه سمي حينئذ
المقدمات واجزاء المقدمة الذاتية التي تنتهي بعد التحليل تسمى حدودا
فالمقدمة الحملية اذا حللت الى اجزائها الذاتية ينتهي الموضوع والمحمول اما الامور
والجهة فليسا ذاتيين للقضية والرابطة وان كانت ذاتية ولكنها نظرة ذاتية
على ارتباط ولا يبقى الارتباط بعد الانحلال وتمثل القياس والمقدمة و
الحد ومثاله وهو كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ينتج منه ان كل جسم محدث
فحقونا كل جسم مؤلف مقدمة وكذلك كل مؤلف محدث مقدمة اخرى واجزاؤها
من الجسم والمؤلف والمحدث حدود ومجموع المقدمتين على النظم الذي نظمناه قياس و

اللازم عنه وهو ان كل جسم محدث يسمى عند اللزوم نتيجة وقبل اللزوم عند
اخذ الذهن في ترتيب القياس واقامته عليه يسمى مطلوبا وهذا اللزوم اما ان
لا يكون مذكورا هو ولا نقيضه في القياس بالفعل بل بالقوة ويسمى مثل هذا القياس
اقترانيا كما ضربناه من المثال فان اللازم هو كل جسم محدث لم يكن مصرحا به بالفعل و
لا نقيضه ولكنه فيه بالقوة لانه تحت المؤلف وقد صرح فيه بان كل مؤلف محدث
واما ان يذكر هو او نقيضه بالفعل فيه فيسمى استثنائيا ومثاله ان كان هذا العدد
فردا فهو لا ينقسم بمتساويين ولكنه فرد فيلزم انه لا ينقسم بمتساويين وهو بعينه
مذكور في القياس بالفعل وكذلك سواء استثنيت من هذا المثال لكنه منقسم
بمتساويين يلزم منه انه ليس بفرد فنقيض هذا اللازم وهو ان العدد فرد مذكور
فيه بالفعل والقياسات الاقترانية قد تكون من حمليات ساذجة وتكون من
شرطيات ساذجة وقد تكون مركبة من الحمليات والشرطيات فنقدم الكلام
فيما هو من حمليات ساذجة وهو مؤلف لا محالة من مقدمتين يشتركان في
حد اشتراكا المثال المورد في المؤلف ويسمى حدا اوسط ولكل واحدة من المقدمتين
حد خاص بها كالجسم في مثالنا لاحداهما والمحدث للاخرى والنتيجة تحصل
من اجتماعهما مما هو موضوع في النتيجة يسمى حد الاصغر وما هو محمول فيها يسمى
حد الاكبر والمقدمة التي فيها الحد الاصغر تسمى الصغرى والتي فيها الحد الاكبر
تسمى الكبرى وتاليف المقدمتين يسمى اقترانا وما كان من الاقترانات تكرره
المنتجة لذاته يسمى قياسا وهيئة القياس منه نسبة الاوسط الى الطرفين
يسمى شكلا وهذه النسبة بالقسمة الصحيحة على اربعة اقسام فان الاوسط
اما ان يكون محمولا على الاصغر موضوعا للاكبر ويسمى الشكل الاول واما ان يكون
موضوعا للاصغر محمولا على الاكبر او محمولا عليهما جميعا او موضوعا لهما جميعا الاكثر الاقسام
الثاني وان اوجبته القسمة غير معتبر لانه بعيد عن الطبع يحتاج في بيانه

www.alukah.net

ما يلزم عنه الا بتكلف في النظر شاقة مع انه مستغني عنه واما الشكلان الاخران وان
لم يكن لزوم ما يلزم عنهما بينا بذاته لكنه قريب من الوضوح والفهم الذكي يتبين
قياسيهما قبل البيان بشيء آخر ويسبق ذهنه الى ذلك النتيجة الجلي به عن
قريب فلذلك لم يطرحا من درجة الاعتبار حسب اطراح ما هو عكس الشكل
الاول فاذن الاشكال الحملية المعتبرة ثلثة وتشترك كلها في انه لا قياس عن
جزئيتين على الاطلاق ولا عن سالبتين ولا عن صغرى سالبة كبراها جزئية الا في
المواد الممكنة على ما تعرفه ولا النتيجة تتبع اخس المقدمتين في الكمية والكيفية
والا فيما استثنيه واما في الجهة فقد ذكرنا انها اي المقدمتين تتبع ثم تختص
كل شكل منها بشرائط

الشكل الاول

وانما سمي اولا لان انتاجه بين بنفسه وقياساته كاملة وتتبين
به جميع الاشكال ولانه ينتج جميع المطالب الاربعة الكلي الموجب والكلي
السالب والجزئي الموجب والجزئي السالب ولا ينتج الكلي الموجب الذي هو افضل
المطالب غيره فالشكل الثاني لا ينتج الا السالب والثالث لا ينتج الا الجزئي
وشرائطه في انتاجه ان تكون صغراه موجبة او في حكم الموجبة بان تكون سالبة
ممكنة او وجودية ينقلب السلب فيها الى الايجاب وتكون كبراه كلية وانما اشترط
كون الصغرى موجبة لان لزوم النتيجة منه بدخول الاصغر تحت الاوسط بان
يقال عليه ما قيل على الاوسط فاذا كان الاوسط مسلوبا عنه فلم يكن من الموصوفات
بالاوسط فلا يلزم ان يتعدى اليه ما قيل على الاوسط واشتراط كلية الكبرى
ايضا هو ليتادى حكمها الى الصغرى فانها اذا كانت جزئية فربما كان الاوسط اعم من
الاصغر وكان الاكبر مقولا على البعض الذي ليس باصغر فلا يلزم منه ان يوجد في البعض
الذي

هو الاصغر وقرائنه المنتجة اربع لان القضايا اما مهملة واما شخصية واما
محصورة والمهملات في حكم الجزئيات فيستغنى بها عنها والشخصيات لا فائدة في اقامة
الاقيسة عليها فانك اذا قلت زيد هذا وهذا ابو بكر لم يكن علمك بان زيدا
ابو بكر علما لا يحصل الا بهذا النظم القياسي فان من كان بينا له ان هذا ابو بكر
وهذا بعينه زيد كان بينا له ان زيدا ابو بكر فبقيت القضايا المعتنى باثباتها
في القياسات هي المحصورات والمحصورات اربع موجبة كلية وموجبة جزئية وسالبة
كلية وسالبة جزئية وكل واحدة من هذه الاربع اذا جعلت صغرى امكن ان
يقترن اليها اربع كبريات محصورات فجميع الاقترانات ستة عشر لكن الصغرى لما
لم يجز ان تكون سالبة لا كلية ولا جزئية خرجت ثماني اقترانات عن النتاج و
الكبرى اذا وجب كليتها لم يمكن ان تقترن الجزئيتان لا بالصغرى الكلية ولا بالصغرى
الجزئية فخرجت اربع اقترانات اخرى عن النتاج وبقيت من جملة الستة عشر
اربع اقترانات ناتجة الاول من كليتين موجبتين مثل قولك كل ب ج وكل ج د ينتج
كل ب د الثاني من كليتين والكبرى سالبة مثل قولك كل ب ج ولا شيء من ج د
ينتج لا شيء من ب د الثالث من موجبتين والصغرى جزئية كقولك بعض ب ج وكل
ج د ينتج بعض ب د الرابع من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى مثل
قولك بعض ب ج ولا شيء من ج د ينتج ليس بعض ب د وربما توهم ان غير هذه
الاقترانات ناتجة عن هذا الشكل مثل السالبة الكلية الصغرى اذا قرنت
بالموجبة الكلية الكبرى او الجزئية مثل قولنا لا شيء من ب ج وكل ج د او بعضه
ينتج ليس كل ب د لان الكبرى اذا عكست ينتج من الشكل الثاني ليس
كل د ب فانها تصير صغرى الشكل الثاني لانها تنعكس جزئية وكبرى الثاني يجب
ان تكون كلية فهذه لا تصلح ان تكون كبراه واذا جعلت صغرى الثاني صار الاقتران
هكذا بعض د ج ولا شيء من ب ج ينتج ليس بعض د ب لكن دفع هذا الوهم هو

الألوكة
www.alukah.net

انا انما قلنا لانتج هذا الاقتران اذا كانت السالبة صغرى وانما قلنا لها صغرى لان فيها الاصغر الذي يجب ان يكون موضوع النتيجة وهو ب فاذا جعلناه موضوع النتيجة وحملنا د عليه لم يلزم البتة من هذا الاقتران ان ليس بعض ب ل فاذن انتاج هذا الاقتران شيء فليس عن كبرى وصغرى على ما وضعتين وصو راجع الى الشكل الثاني بعكس الكبرى وجعلها صغرى بدل ما كانت كبرى

والشكل الثاني لا تتبين فيه سيئة الا بعكس واحد فنرده الى الشكل الاول فيتضاعف العمل على ما في الشكلين ولنلتحق بالشكل الرابع الذي كان سبب الغاية بعده عن القطع وزياده الكلفة في بيان قياسيته ثم هذه الاقترانات قد تكون من المطلقات وحدها وقد تكون من الضروريات وقد تكون من الممكنات اي يكون كل واحدة من مقدمتي القياس من جنس الاخرى وقد يختلط بعضها مع بعض فتكون كل مقدمة مخالفة للاخرى في الجهة و نوضح الكلام في المختلطات الى ان نفرغ من بيان ما لا اختلاط فيه فنقول الاشكال الثلثة اما في هذا الشكل اذا كانت المقدمتان مطلقتين او ضروريتين كان حصول النتيجة بينا اذ الاصغر داخل بالفعل تحت الاوسط فالحكم على الاوسط حكم عليه واما اذا كانتا ممكنتين فليس يتبين تقدي حكم الاوسط ليجب بيانه في المطلقتين والضروريتين وذلك لان فيها كل ب ج و ب بالفعل فاذا حكمنا على كل ما هو ج بالفعل كان ذلك حكما على ب لا محالة من غير تردد للعقل فيه وفي الممكنتين لم يدخل ب تحت ج بالفعل بل بالقوة فاذا حكمنا على ما هو ج بالفعل لم يتبين تقدي ذلك بحكم الى ما هو ج بالقوة لو بالفعل وانما قلنا ان الحكم على ما هو ج بالفعل لانه اذا قيل كل ج د بالامكان عن به ان كل ما يوصف بج بالفعل فهو د اما بالامكان او بغيره كما عرفته في جانب الموضوع لكنه وان كان في البيان الدوري دون ما تقدم فليس يحتاج الى ان يتبين بشيء آخر بل يكفي فيه ذلك

تنبيه

تنبيه فان الاكبر اذا كان ممكنا لا وسط الممكن للاصغر كان ممكنا للاصغر والاصغر الاوسط
اذ الممكن ان يكون لا وسط الممكن كونه اكبر امكن كونه اكبر لان امكان الاكبر امكان قريب عند الذهن انه امكان اما ان كان الاكبر لا وسط بالامكان او بالاطلاق او بالضرورة والوسط بخلاف ذلك الاصغر فليس تتبين جهة النتيجة بل تحتاج الى بيان وسنذكره في المختلطات

الشكل الثالث

الاكبر

وهو الذي الاوسط فيه محمول على الطرفين وخاصيته في شاهده انه لا ينتج الا سالبا وشرطه اختلاف مقدمتيه بالسلب والايجاب وان تكون الكلية والايجاب لا يستحقان فيه لان الشيء الواحد قد يوجب لشيئين متباينين كالجسم للحجر والحيوان وللمتفقين كالانسان والناطق والنتيجة في احد المثالين سالبة وفي الاخر موجبة والسالبتان كذلك لا ينتجان فان الشيء الواحد قد يسلب عن شيئين متباينين وعن متفقين كالحجر عن الانسان والفرس تارة وعن الانسان والناطق اخرى والكبرى الجزئية لا تنتج ايضا لان البعض الموضوع في الكبرى قد يكون بعض شيء محمول على كل موضوع الصغرى اعم منه وقد يكون بعض شيء مسلوب عنه كله والنتيجة في احدهما موجبة كلية وفي الاخرى سالبة كلية اما اذا جعلت هذه الكبرى بعينها اصغرى صدق سلب موضوع الكبرى عن هذا البعض الموضوع الان في الصغرى لان الحاضر يصدق سلبه عن بعض العام وكذلك يصدق سلب احد المتباينين عن بعض الاخر والنتيجة في الموضعين جميعا سالبة جزئية والمشهوران المطلقتين ينتجان في هذا الشكل وكذا الممكنتان وتحقق انه انما ينتج من المطلقتين اذا كانت السالبة منعكسة على نفسها وهي المشروطة بشرط دوام الموضوع موصوفا بما وصف به واما من الممكنتين فلا ينتج اصلا وذلك لان شيئا واحدا كالمتحرك يوجب بالاطلاق او الامكان لاحد الشيئين المتفقين كالانسان ويسلب باحد الجهتين عن الاخر كالحيوان والنتيجة موجبة

وتوجب باحدهما احد المتباينين كالفرس وسلب كذلك عن الحجر كالثور والنتيجة سالبة
فلا تتعين اذن من هذا التاليف نتيجة وانا عرفت شرائط انتاجه ظهر لك من
قريب ان قرائنه اربع كما بيناه في الشكل الاول اقترانان الاول من كليتين و
الكبرى سالبة مثل قولك كل ب ج وكل شيء من د ج ينتج لا شيء من ب د لانك
اذا عكست الكبرى ارتد الى الضرب الثاني من الاول وينتج ما ذكرناه وتبين ايضا
بالخلف فانه ان لم يصدق قولنا لا شيء من ب د اي ما لم ب صدق نقيضه وهو
بعض ب د فقرنه بالكبرى وهو لا شيء من د ج ينتج من الرابع الاول ليس بعض ب
ج ما دام ب د وكان كل ب ج هذا خلف الثاني من كليتين والصغرى سالبة مثل
قولك لا شيء من ب ج وكل د ج ينتج لا شيء من ب د تبين ذلك بعكس الصغرى
وردها الى ثاني الاول ثم بعكس النتيجة وتبين بالخلف ايضا انه ان لم يصدق قولنا
لا شيء من ب د صدق نقيضه وهو بعض ب د فقرنه بالكبرى وهي كل د ج ينتج
بعض ب ج وكان لا شيء من ب ج هذا خلف الثالث من جزئية موجبة
صغرى وكلية سالبة كبرى تنتج جزئية سالبة مثاله بعض ب ج ولا شيء من
د ج ينتج ليس بعض ب د تبين بعكس الكبرى وتخلف ايضا الرابع من جزئية سالبة
صغرى وكلية موجبة كبرى تنتج جزئية سالبة مثاله ليس بعض ب ج وكل د
ج ينتج ليس بعض ب د وتبين هذا بالعكس لان السالبة جزئية لا تنقبل
العكس والكلية الموجبة تنعكس جزئية وله قياس عن جزئيتين لكنه يبين بالافتراض
والخلف اما الافتراض فهو انا نفرض البعض الذي من ب ليس ج شيئا معينا وسميه
الفا فيكون لا شيء من الف د وكل د ج ينتج لا شيء من الف ج ثم نقول بعض ب الف
ج وكل الف ب د واما الخلف فهو ما عرفته

الشكل الثالث

وهو الذي الاوسط فيه موضوع للطرفين وخاصته في انتاجه انه لا ينتج الا جزئيا
وشريطته

وشريطته كون صغراه موجبة وان تكون احدى المقدمتين كلية فان كانتا سالبتين لم
يجب ان تكون الاخران المسلوبان عن شيء واحد متفقين او مختلفين كسلب الا
نسان والفرس عن الحجر تارة وسلب الانسان والحيوان عنه اخرى وان كانتا
جزئيتين جاز ان يوجب في بعض شيء واحد امران متفقان وان يوجب احدهما وسلب
الاخر ايضا وجاز ان يوجب في بعضه امران متباينان وان يوجب احدهما وسلب
الاخر ايضا كما نقول مرة بعض الجسم حيوان وبعضه انسان ومرة ليس بعضه انسانا
ونقول تارة بعض الجسم فرس وبعضه انسان واخرى ليس بعضه انسانا وان
كانت الصغرى سالبة لم تنتج لانه لا يجب الا سلب شيء عن شيء ان يسلب عن
هذا المسلوب ما يوجب للمسلوب عنه او يوجب له كما تقرن بقولك لا شيء من
الفرس بانسان تارة كل فرس حيوان وتارة كل فرس صهال وينتج من المطلقتين
والممكنة بخلاف الثاني وقرانه ستة لان الصغرى اذا كانت موجبة والكبرى
كلية حصلت اقترانات اربع كما في الاول لكن الكبرى لما جازت ان تكون جزئية
هاهنا حصل اقترانان اخران فالاول من كليتين موجبتين ينتج جزئية
موجبة مثاله كل ج ب وكل ج د ينتج بعض ب د لانك اذا عكست الصغرى
رجع الى ثالث الاول وتبين بالخلف ايضا وهو انه ان لم يصدق بعض ب د وكان
مطلقا عاما فنقيضه عادق وهو لا شيء من ب د دائما وكل ج ب ينتج من ثاني
الاول لا شيء من ج د دائما وكان كل ج د هذا خلف الثاني من كليتين والكبرى
سالبة تنتج جزئية سالبة مثاله كل ج ب ولا شيء من ج د ينتج ليس كل ب د وبيانه
بعكس الصغرى وبالخلف الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج جزئية موجبة
مثاله بعض ج ب وكل ج د ينتج بعض ب د وبيانه ايضا بعكس الصغرى وبالخلف
الرابع من موجبتين والكبرى جزئية ينتج جزئية موجبة مثاله كل ج ب وبعض ج د
ينتج بعض ب د وبيانه بعكس الكبرى وجعلها صغرى الاول فينتج بعض ب

الألوكة
www.alukah.net

ثم نعكس النتيجة فنصير بعض ب د وانت تعلم ان عكس الموجبة المطلقة كلية كانت او جزئية لا يكون الا مطلقا بالمعنى العام وكذلك الوجودي الموجب والخامس من كلية موجبة حضري وجزئية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثل كل ج ب وليس بعض ج د ينتج ليس بعض د ب ولم يمكن بيانه بالعكس لان الجزئية السالبة لا تنعكس والكلية الموجبة اذا انعكست صارت جزئية ولا قياس من جزئيتين فبيانه اما بالخلف ان كان من المطلق العام وهو انه ان لم يكن ليس بعض ب د فكل ب د دائما وكان كل ج ب ينتج كل ج د دائما وكان ليس بعض ج د بالاطلاق هذا خلف او بالافتراض وهو ان نفرض بعض ج الذي ليس د الفا فيكون ذلك الشيء من ا د وكذلك يكون كل ا ج وقد كان كل ج ب ينتج كل ا ب وكان لا شيء من ا د ينتج ليس بعض ب د والمادة من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله بعض ج ب ولا شيء من ج د ينتج لبعض ب د وبيانه بعكس الصغرى وبالخلف وبالافتراض هذا بيان النتاج من المطلقات في الشكل الاول واما التاليف من الضروريات فهاهنا فكما تاليف من المطلقات لا يخالفه الا في جهة النتيجة وفي ان البيان ان كان بالخلف كان نقيض الضرورية الممكن العامي فاذا قرناه بالمقدمة الحضرى كان اختلاطا من ممكن وضروري ولم نعرف بعد نتيجة هذا الاختلاط وان كان البيان بالافتراض كان احد قياسي الافتراض من وجودي وضروري ولم نعرف ايضا نتيجة هذا الاختلاط في الشكل الاول لكنه مع ذلك قريب من الطبع غير محتاج الى بيان في انتاجه لان الوجودية هي الصغرى ومندرجة تحت الكبرى الضرورية فيبين ان حكم الضرورة يقضي على الحضر وان كان هذا بيانا فنفرض الممكن العامي الذي اخذ نقيض الضرورية في الخلف موجودا وليس محال فرضه ويتظلم القياس ايضا من الوجودي والضروري وربما يختلج في خاطر احد ان هذين الشكلين ارجعا الى الاول كان بالاول حريا بهما فائدة فنقول ليس لهما فائدة ان لم يكن هذا ان الشكل الثاني يبقى

القياسية

القياسية بنفسهما الى الاول فلا فائدة لهما بل لهما خاصية فائدة وهي انه ربما كان السالب الطبيعي في نفسه وان يتعين احد جزئيه المقدمة للموضوع والاخر للمحمل فلو عكس لم يكن طبيعيا كقولنا ليست السماء بعنيفة ولا النفس بمائية ولا النار بمرئية فاذا عكست هذه السوالب خرجت عن الطبع وان كانت حقا وربما يلتئم قياس مع هذه الاباء ان يقرن بها قضايا اخر على نظم الشكل الثاني فكذلك انما يكون الطبيعي في القضايا الجزئية ان يوضع بعض الاسم فيه ويحمل عليه الاخص فاذا قرن بهذه القضية اخرى كلية فربما لا يلتئم منها قياس الا على هيئة الشكل الثالث وقد ظن فاضل الاطباء ان القضايا المطلقة لا تستعمل في العلوم فالبحث عنها غير مفيد والعجب ان اكثر القضايا المستعملة في صناعته هي المطلقات فغلطه اذا غلطا

الفصل الثاني

في المختلطات

واذ قد فرغنا عن المطلقات والضروريات في هذه الاشكال الثلثة وعن الممكنات ايضا في الاول والثاني فلا بد من بيان الاختلاط بينها فنقول اما ان كانت الكبرى مطلقة والصغرى ضرورية في الشكل الاول فقد اتفقوا على ان النتيجة مطلقة تابعة للكبرى وان كانت الكبرى ضرورية فالحق ان النتيجة ضرورية والمشهور بخلاف ذلك وبيان كون النتيجة ضرورية انا اذا قلنا في الكبرى كل ج دائما كل ما هو ب ج كيف وصف به دائما او غير دائم فهو موصوف به بالضرورة وب من جملة الموصوفات بج مطلقا فكان داخلا تحت الكبرى وهو قولنا كل د ب بالضرورة فاذن النتيجة تابعة للكبرى في هذا الاختلاط وان كانت الصغرى ضرورية والكبرى مطلقة من جنس المشروط باتصاف الموضوع بما وصف به فان النتيجة ضرورية

الألوكة
www.alukah.net

لدن ب ان كان موضوعا ج مادام موجودا وكل ج مادام موضوعا ج فهو د فب مادام
موجودا فهو د فان دوام د له ابدوام ج و ج دائم له مادام موجودا قال افضل المتاخرين
وله ينبغي ان يشترط في الكبرى ان ج د مادام موضوعا ج لكن دائما فانها تصير كاذبة
فانا اذا قلنا ان كل ج د له دائما بل مادام ج حكمنا ان كل ج ليس دائما ج وقد
قلنا في الصغرى ان ما هو ج اي ب هو دائما ج هذا خلف ولتقلب ما قاله اما
منعه اشتراط ان له دوام في الكبرى فعلى الوجه فان القياس لا ينتج نتاجه
مع هذا الشرط واما تقليله ذلك بكذب الكبرى فليس كذلك على الاطلاق في
جميع الاعتبارات ووجوه الحمل والوضع اذ يمكن ان توجد الكبرى غير دائمة وان تكون
كاذبة ومع ذلك لا ينتج القياس وبيان ذلك هو ان يجعل ان له دوام جزأ من الموضوع
فيقال وكل ما هو ج لا دائما فهو د وهذا غير الوجه الذي ذكره فانه جعل ان له دوام
هاهنا جزأ من المحمول اذ قال وكل ج د له دائما بل مادام ج فان له دوام هاهنا
جزاء من المحمول وله جعله كذبا الكبرى فانا جعلنا في الصغرى الجسم المحمول ما هو
موصوف بالجسمية دائما وجعلناها هاهنا اي في الكبرى اتصاف كل ج بالجسمية
لا دائما اذا جعلنا الحمل غير دائم بل مشروطا بدوام الجسمية فبالضرورة تكون الجسمية دائمة
اذ لو لا دوام الجسمية لما كان اتصافه به غير دائم فان ما جعل شيئا ما غير دائم بسبب
ما وقة ذلك الشيء اياه لمحالة فهو في نفسه غير دائم واما في الوجه الذي جعلناه
جزاء من الموضوع فله تكذب الكبرى فانك له تحكم على كل ج بانه موصوف بج له دائما
بل غير بالدال على ما ليس دائما ج من جملة الموصوفات بج وهذا لا يصح وهو موصوف
بج دائما لكن له يكون هذا الجسم هو ما كان محمولا له في الصغرى فان محمولها هو ما كان
محمولا في الصغرى فان محمولها هو ما كان ج دائما فلا يكون الوسط اذا في القياس
واحدا اشترط فيه فله ينتج منه نتيجة فاذن الوجه ان يقال لا ينبغي ان يشترط
لا دوام الجسمية في الكبرى لانه اما ان تكذب الكبرى او ان تصدق فله يكون القياس
وسط

وسط واما ضروب هذا المختلط فقد ها انت بنفسك واما هذا المختلط في
الشكل الثاني فنتيجته ضرورية ابدا اما اذا كانت المطلقة عامة فلا خلاف فيه
بين المشهور والحق واما اذا كانت وجودية ففي المشهور ان النتيجة تابعة
للسالبة المنعكسة والحق ان النتيجة دائما ضرورية لان د اذا كان موجبا لاحد
الطرفين بالضرورة مسلوبا عن الاخر بالضرورة او مسلوبا بالضرورة وموجبا
لا بالضرورة او موجبا لهما جميعا او مسلوبا عنهما جميعا وهي لاحدهما بالضرورة و
للاخر بالضرورة فبين طبيعتي الطرفين مباينة ضرورية ومن هذا تعلم ان ما
السالبتين في هذا المختلط ينتجان وكذلك الموجبتان ولكن بشرط ان
تكون المطلقة وجودية فان كانت عامة يجوز اشتمالها على الضرورة فلا
ينتالف قياس من سالبتين او موجبتين كما لا ينتالف اذا كانت السالبتان والموجبتان
ضروريتين واما في الشكل الثالث فالنتيجة تتبع الكبرى في الجهة وبيان ذلك
اما فيما يرجع الى الاول فبعكس الصغرى فيما لعكس واما فيما يرجع اليه بعكس الكبرى
او له يرجع اليه البتة بالعكس فبالخلف فتراض وذلك في اقترانين وهما ان تكون
الكبرى اما موجبة حينية واما سالبة حينية فنفرض البعض الذي هو ج ليس
د انه فيكون له شيء من آ لكن كل آ ج وكل ج ب فكل آ ب وله شيء من آ فليس
بعض ب د وله شكل ان العين في الجهة لعقولنا شيء من آ اذ تصير لنا الاول
بعكس الصغرى وجهة له شيء من آ هي جهة ليس بعض ج د وقد يعتقد في
المشهور ان العين في الجهة فيما يرجع الى الاول بعكس الكبرى للصغرى لانها تصير
كبرى الاول فتكون العين لها تشكل النتيجة على جهتها وانت تعلم ان عكس الموجب لا يحفظ
الجهة فهذا بيان اختلاط المطلق والضروري في الاشكال الثلثة اما اختلاط الممكن مع غيره
فيها فاذا اختلط مع الضروري في الاول كانت النتيجة تابعة الكبرى فان كانت ممكنة فله
خلف فان النتيجة ممكنة على المشهور وبالحقيق وان كانت ضرورية فالمشهور ان النتيجة ممكنة

حقيقية وان كانت الضرورية موجبة لانه ان لم يكن ممكنا ان يكون كل ب د فالضرورة
ليس كل ب د وكان بالضرورة كل ج د فبالضرورة ليس كل ب ج وكان ممكنا ان يكون
ج كل ب ولكن هذا ليس بخلف لان هذا يوجب كون النتيجة ممكنة عامية فيلزم سلبها
بالضرورة لا وان كانت الكبرى الضرورية سالبة فالمشهور ان النتيجة ممكنة
عامية فتارة تصح ممكنة حقيقية وتارة تصح ممكنة مطلقة والحق ان النتيجة ضرورية
ابدا لانا اذا قلنا في الكبرى كل ج د ادام شيء من ج د بالضرورة اي كل ما قال له
ج فذلك الشيء دائما د وليس د كل ما دام ج بل ما دام موجودا فاذا قيل له ج
فربما لا يكون د وان لم يكن ج وليست هذه الضرورة تحصل عند اضافة ج
بل اذا صار ج كان موصوفا د قبل ذلك وبعد زوال ج عنه فيدخل في الكبرى
جميع ما هو ج بالفعل وما هو بالقوة ايضا لانه ليس محالا ان يصير ما هو بالقوة
ج جميعا بالفعل واذا صار بالفعل كانت هذه الضرورة ثابتة لاعيان حصوله ج
بالفعل بل دائما قبل ذلك وبعده والمثال في هذا قولنا كل انسان يمكن ان يكون متحركا
وكل متحرك جسم فكل انسان جسم لاعين ما حصل كونه متحركا بل دائما ما دام ذاته
موجودا وقد قدمنا ان الايجاب شرط الصغرى في هذا الشكل الا في الحادية الممكنة
فيجوز ان تكون سالبة فاذا قرنا الصغرى السالبة الممكنة بالكبرى الضرورية
كانت النتيجة موجبة ضرورية وكذلك الصغرى الوجودية السالبة اذا
قرنت بالكبرى الموجبة الضرورية فالنتيجة موجبة وهذا استثناء اتباع
النتيجة اخس المقدمتين في الكيفية وهو ما شرطناه في اول الاشكال واما
اذا اختلط حال الطرف في هذا الشكل فان كانت الكبرى ممكنة فالنتيجة ممكنة
لان ب داخل تحت ج المعقول عليه د بالامكان وان كانت الكبرى موجبة وجودية
فالنتيجة ممكنة حقيقية ونضع الكبرى موجبة فنقول ان لم يكن كل ب د بالامكان
كان نحن اما ضرورة سلب او ضرورة ايجاب فنضع اولا ضرورة السلب وهي ليس بعض
د بالضرورة ونقرن بها الصغرى الممكنة وهي كل ب ج ونفرضها وجودية وان كانت فرضا
كاذبا ولكنه ليس بمحال اذ فرض الممكن موجودا ليس بمحال فلا ينبغي ان يكون محالا فان

الكذب

الكذب الغير المحال لا يلزمه محال لانه اذا كان غير محال فربما يوجد وقتا ما ويوجد لازمه
معه فيصير المحال موجودا لكن المحال لا يتصور وجوده فلا ينبغي ان يكون لازما للكذب
الغير المحال فتنظر في هذا الاقتران ونتيجته فان كانت محالا فلا يكون بسبب التالف
لانه صحيح ولا بسبب فرض الممكنة وجودية لما بيناه فاذن هو بسبب المقدمة الاخرى
وهي السالبة الضرورية ونظرنا في النتيجة وهي ليس كل ج د بالضرورة فوجدناها محالا
اذ كان كل ج د بالوجود فقلنا انه لزم بسبب السالبة التي قدرناها صدقها وما يلزمه المحال
فهو محال ولنضع ضرورة الايجاب ايضا وهي بعض ب د ونقرن بها الصغرى الممكنة ونفرضها
وجودية فيلزم بعض ج د بالضرورة وكان كله بالوجود الغير الضروري هذا خلف ويجب ان
يتذكر هنا ان افضل المتأخرين لما جعل نقيض الوجودي في الاشارات اما ضرورة
الايجاب واما ضرورة السلب فليس لزوم كون النتيجة ممكنة على الاولى من لزومها
وجودية فتعلمه سيما في هذا الكتاب فانه اورد في سائر كتبه نقيض الوجودي على
وجهه ولما كان المتناوة في هذا الكتاب باختيار الحق ومجانبة المشهور الغير الحق اكثر
فربما يتوهم ان الحق في جميع المواضع ما فيه دون ما في غيره فانتدبنا للتنبيه على هذه
المواضع لهذا الغرض ولا للقدح فيه واذا عرفت هذا فيما اذا كانت الكبرى موجبة امكنك
نقل هذا العمل الى السالبة واما اذا كانت الكبرى مطلقة عامة فالنتيجة ممكنة عامية
لان المطلق العامي يشتمل على الضروري وغير الضروري فتكون النتيجة تارة ضرورية
كما بيناه وتارة ممكنة خاصية والعام لهما جميعا هو الممكن العام واما اختلاط الممكن
مع غيره في الشكل الثاني فاذا اختلط مع الضروري فيه كانت النتيجة ضرورية
سواء كانتا موجبتين او سالبتين وبيانه كما ذكرناه في اختلاط المطلق والضروري
في هذا الشكل واذا اختلط مع المطلق وكان ما يتفكك فيكون منه قياسان اذا كانت
المطلقة سالبة والممكنة يجوز ان تكون موجبة ويجوز ان تكون سالبة فتكون المقدمتان
سالبتين فالضرب الاول كل ب ج بالامكان ولا شيء من ج د بالاطلاق المنعكس فلا شيء من
ب د بالامكان العام ان كانت المطلقة خالية عن الضرورة في العكس وان جاز اشتمالها

على الضرورة وهي التي يعبر دوام الاتصاف موضوعها بالوصف الموضوع معه فالنتيجة سالبة
بالامكان العام وبيانه بالعكس والرد الى هذا الاختلاط من الاول الضرب الثاني
لشيء من ب ج وكل ج ا بالعكس الصغرى ونجعلها كبرى لترجع الى الاول فتنتج لشيء
من ب بالامكان الخاص ان كان المطلق مما لا ضرورة فيه والسالب الممكن لا ينعكس الا
بحيلة وهو ان يقلب الى الايجاب فانه ممكن خاص ثم ينعكس الموجب الى الممكن العامي
الموجب فنتيجة هذا الضرب ان موجبة جزئية بالامكان العام وان كان المطلق
مما يتبع جهته الضروري فالنتيجة تارة سالبة ضرورية وتارة موجبة جزئية بالامكان
العام ولا يتعين احدهما بطريق العكس الضرب الثالث كالاول الا ان نتيجة جزئية
والرابع لا يمكن بيانه بالعكس كما عرفت ولا بالفرض لان نتيجة احدهما سالبة جزئية
موجبة بالامكان العام فلا تنتج منهما قياس مع الجزئية الاخرى واما الممكنتان
فتنتج منهما قياس في الشكل الثالث ويجوز ان تكون الصغرى سالبة لا نها ترجع
الى الموجبة والنتيجة ممكنة حقيقية و يبين ذلك بالعكس فيما يرجع الى الاول بالعكس
واحد واما فيما يرجع اليه بعكسين فلا يبين بالعكس لان النتيجة ان عكست
صارت ممكنة عامة لم تنتج ان تكون ضرورية ولكن يبين بالفرض ان النتيجة ممكنة
حقيقية واذا اختلط الممكن مع الضروري في هذا الشكل كانت النتيجة تابعة
للكبرى وان اختلط مع الوجودي كانت النتيجة ممكنة خاصة وان اختلط مع المطلق
كانت النتيجة ممكنة عامة وانما كان كذلك لانه يرجع الى الاول بالعكس ونتيجة
هذا الاختلاط في الاول الممكن الخاصي ان كان المطلق وجوديا او الممكن العام
ان كان مع المطلق عاما فحاصل القول في الاختلاطات ان النتيجة في الاول تتبع الكبرى
في الجهة الا في موضعين احدهما ان كانت الصغرى ضرورية والكبرى مطلقة بمعنى
ما دام الموضوع موصوفا بما وضع به فالنتيجة ضرورية والثاني ان كانت الصغرى ممكنة
خاصة والكبرى وجودية او مطلقة فالنتيجة ممكنة اما الشكل الثاني فلا قياس
فيه عن مطلقتين الا ان كانت السالبة من جنس ما ينعكس ولا عن ممكنتين ولا عن
ممكنة ومطلقة الا ان تكون منعكسة ثم النتيجة ممكنة خاصة ان خلت مطلقة

عن

عن معنى الضرورة والا ممكنة عامة ؛ واما في اختلاط المطلق والضروري والممكن و
الضروري فالنتيجة ضرورية ابدا سواء كانتا موجبتين او سالبتين او سالبة
وموجبة الا ان يكون المطلق عاما فاختلاف الكيفية حينئذ لا بد منه واما الشكل
الثالث فالنتيجة تابعة للكبرى لان الجهة جبرت عند الرد الى الاول الا في موضعين
الاستثنائي الاول هذا تمام القول في المختلطات وتم بتمامه القول في صورة
القضية الحملية من جملة المقترنات

الفصل الثالث

في القضايا الشرطية واحكامها من الايجاب والسلب والعموم والخصوص والكمال وغير ذلك

قد بينا ان اقسام القضايا الى الحمليات والشرطيات واقسام الشرطيات
الى المتصلة والمنفصلة وانا ان من الحمليات ما يصدق به بغير قياس ومنه
ما يفتقر التصديق به الى القياس كذلك من الشرطيات ما هو كذلك و
الحمليات قد تنتج عن قياسات حملية وقياسات شرطية ايضا اما الشرطية
فلا تنتج الا عن الشرطية سواء كانت مقدماتها شرطية صرفة او مخلوطة
بحمليات فاذن ها هنا قياسات شرطية لا بد من البحث عنها وعن شرائطها
في الانتاج وقبل البحث عنها نعرف احوال القضايا الشرطية في ذاتها وبسائطها
وتركيبها الحقيقي منها وغير الحقيقي وايجابها وسلبها وحصرها واهمالها فالاشارة
الى جميعها وتناقضها وانفكاكها سريعا وقد اشرنا لك قبل هذا الى ان الشرطية
تشارك الحملية في ان كل واحد منها قول جازم اي قضية فيها نسبة شيء الى
شيء لكن الا نسبة في الحملية ان الثاني فيها هو الاول وفي الشرطية ليس كذلك
بل النسبة في المتصلة هي نسبة المتابعة وفي المنفصلة نسبة المباينة
وتاليف الحمليات انما هو من المفردات او ما هو في حكم المفردات واما تاليف الشرطيات

فهو من المولفات تاليف القضايا المكررة خرجت عن كونها قضية بادخال حرف الشرط والجزاء
وتحرف الدال على الاتصال والعناد فيها فصارت جزء قضية اذا ارتبطت بها الاخرى
حصل من مجموعها قضية يمكن فيها التصديق والتكذيب وهذه المولفات التي هي
اجزاء الشرطيات قد تكون حملية والمولف منها هي القضية الشرطية البسيطة
وقد تكون ايضا شرطيات فلقد اضافها اما المتصلة فقد تكون مركبة من حملتين
كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد تكون مركبة من حملية وشرطية
اما متصلة واما منفصلة اما تركيبها من الحملية والمتصلة ولكن المقدم حمليا
كقولك ان كانت الشمس علة النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ولكن
التالي حمليا كقولك ان كانت كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فالشمس
علة النهار واما تركيبها من الحملية والمنفصلة والحملي هو المقدم مثل قولك ان
كان هذا العدد فردا فهو اما زوج واما فرد ومثاله والحملي هو التالي قولك ان كان
هذا ابيضا واما اسود فهو ملون وقد تكون مركبة من متصلتين كقولك ان كان
اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس
طالعة وقد تكون مركبة من منفصلتين كقولك ان كان الجسم اما ساكنا واما متحركا
فبعض الجواهر اما ساكن واما متحرك وقد تكون مركبة من متصلة ومنفصلة و
لكن المتصل مقدما كقولك ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاما
ان تكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا ولكن المتصل تاليا كقولك
ان كان اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا فان كان زوجيا
فليس بفرد والمنفصلة ايضا باجزاء كل قسم من هذا القسم اما تركيبها من الحملتين
فكقولك اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا وتركيبها من المتصلة
والحملية كقولك اما ان يكون كلما كان نهارا فالشمس طالعة واما ان لا تكون الشمس
علة النهار وتركيبها من المنفصلة والحملية كقولك اما ان يكون هذا اما زوجا واما فردا
واما

واما ان لا يكون عددا وتركيبها من المتصلتين كقولك اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود واما ان يكون قد يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار ليس بموجود هو
وتركيبها من المنفصلتين كقولك اما ان تكون هذه الحمى اما صفراوية واما دموية واما
ان تكون هذه الحمى اما بلغمية واما سوداوية وتركيبها من متصلة ومنفصلة كقولك
اما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون اما ان تكون الشمس
طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا واعلم ان المنفصل قد يكون ذا جزئين اما
موجبتين او سالبتين او سالب وموجب وقد يكون ذا اجزاء كثيرة متناهية في الفعل
والقوة كقولك اما ان يكون هذا العدد تاما او زائدا او ناقصا او غير متناهية في
القوة كقولك هذا العدد اما ان يكون اثنين او ثلثة او اربعة وهلم جرا وهذه الاجزاء
قد تكون سوالب وموجبات واما المتصل فلا يكون الا ذا جزئين عقدها وكاليا ولكن ربما
كان المقدم قضايا كثيرة بالفعل او بالقوة ومع ذلك يكون بجملة قضية واحدة كقولنا
ان كان هذا الانسان به حمى له زعفة وسعال يابس وضيق نفس ووجع ناخس ونفض مشاري
فيه ذات جنب واما اذا وقفت هذه الكثرة في جانب التالي لم تكن القضية واحدة
بل كثيرة بالفعل كما ان عكست هذه القضية فقلت ان كان بهذا الانسان ذات الجنب
فيه حمى وسعال يابس وضيق نفس ووجع ناخس ونفض مشاري فهذه ليست
قضية واحدة بل قضايا كثيرة فان قولك ان كان محزونا فيه حمى كلام تام وكذلك
لو قلت بدله فيه سعال يابس وكذلك غيره من الاجزاء واما الايجاب والسلب
فيها فقد ذكرنا من قبل ان الايجاب في المتصل هو الدلالة على وجود لزوم التالي
للمقدم واتصاله به ومتابعته اياه مثل قولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
والسلب فيه هو رفع هذا اللزوم والاتصال مثل قولك ليس اذا كانت الشمس
طالعة فالسماء متغيمة وليس السلب فيه ان يكون المقدم او التالي سالبا فقد
يكونان سالبين والقضية موجبة كقولك ان لم تكن الشمس طالعة فليس النهار
موجودا فقد حكمت بلزوم عدم النهار لعدم طلوع الشمس وكذلك الايجاب في المنفصل

الألوكة
www.alukah.net

هو الدلالة على وجود المباينة والعناد بين القضيتين لقولنا هذا العدد اما ان يكون زوجا
واما ان يكون فردا فقد اوجبنا انفصال احدى القضيتين عن الاخرى اي القضية القا
ئلة
هذا العدد زوج عن القائلة هذا العدد فرد والسلب فيهما هو رفع هذا العناد
بادخال حرف السلب على كل اجزاء القضية وبالجملة ان يكون واقعا قبل حرف الانفصال
لا بعده كقولك ليس اما ان يكون بحسم ابيض او مقرا فقد رفعت المباينة والا
نفصال بينهما فاما ان لم يدخل حرف السلب على الكل بل على احدى القضيتين او على
كل واحدة منهما فالقضية موجبة كقولك اما ان لا يكون العدد زوجا واما ان لا يكون
فردا وكقولك اما ان لا تكتب زيدا فحركه يده فانهما موجبتان وان اقترن حرف السلب
بكل واحدة منهما في احد المتنافيين او بواحدة منهما في المثال الاخير واما تحققي وعنيت من
كل قسم فالمنفصل التحققي هو ما يقتضي وضع المقدم لذاته ان يتبعه التالي سواء كان
علة له او معلولا له يفارقه او مضايقا او كانا معلولي علة واحدة وغير تحققي هو
الذي لا يصدق بحكم فيه بالتالي مع صدق القول بالمقدم من غير ان يكون بينهما علاقة
ما كما اذا قيل كل اثنان اما فلك فالحمار ناهق فليس هذا حكما بتابعية التالي الاول
بسبب ان التالي من موجبات المقدم او بينهما علاقة ما ظاهرة لنا او خفية عنا
بل على سبيل الاتفاق والمواتاة ومثل هذا لا فائدة فيه في العلوم فان الذهن
انما سبق فعلم وجود التالي ولم ينتقل اليه عن وضع الاول اما ابدا بديها او بنظر
فلا فائدة لوضع المقدم في انتقال الذهن منه الى التالي وتحققي لا يشترط في صدقه
صدق اجزائه بل ربما كان الجزء الحكم بينهما بل الشرط انه اذا وضع الاول لزمه التالي
وقال الصادق الكاذب الاجزاء كقولك ان طارت الحمة زوجا فرد فقسمة
متساويين فهذه قضية صادقة يلزم التالي فيها المقدم منها وضع المقدم لكنه محال
في نفسه لا يتصور وجوده فلو امكن وجوده وتصور في نفسه للزمه التالي
واما المنفصل التحققي فهو ما يراد فيه بالما ان الامر لا يخلو عن احد الاقسام ولا يجتمع
فيه المنع من الخلو والمنع من الجمع كقولك اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا ولا
يتصور

يتصور خلو العدد عنهما جميعا ولا تصور اجتماعهما معا فيه ولا يليق لفظة او بشيء على التحقيق
الا بهذا القسم واما غير تحققي فقسمان احدهما الذي يراد فيه بلفظة اما المنع من
الاجتماع ولا منع خلو كقولك في جواب من يقول هذا الشيء حيوان شجر ليس كذلك بل اما
اما ان يكون حيوانا واما ان يكون شجرا اي هذان لا يجتمعان فيه وليس المراد بهما
الشيء لا يخلو منهما فانه قد يخلو منهما كالجماد فانه ليس بحيوان ولا شجر والقسم الاخر
هو الذي يراد بلفظة اما فيه المنع من الخلو المنع من الجمع مثل قولك حين يقال
هذا الشيء نبات حيوان اما ان لا يكون نباتا واما ان لا يكون حيوانا اي اما ان
لا يكون نباتا فيكون كاذبا اذا قلت انه نبات واما ان لا يكون حيوانا فيكون كاذبا
اذا قلت انه حيوان ولا يخلو الشيء عنهما جميعا اي عن عدم النباتية وعدم الحيوانية
وان كانا قد يجتمعان بان يكون جمادا فيجتمع فيه العدمان معا ومن هذا القبيل كل
منفصل ذكر فيه قسم ولازم نقيضه ان كان ذلك اللازم اعم من النقيض كما اذا قلت
اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق فقولنا لا يغرق لازم لقولنا لا يكون في
البحر وهو نقيض القسم المذكور في الانفصال لكن هذا اللازم اعم من هذا النقيض فان
من لا يكون في البحر قد لا يغرق ايضا فالاجتماع غير ممنوع وفي مثل هذا الانفصال بل
الخلو عن القسمين هو الممنوع ولا تصور خلو الشيء عن الكون في البحر وعن عدم الغرق
ولكن قد يجتمعان بان يكون في البحر ولا يغرق ولفظة لا يخلو لا تليق بالقسمين
جميعا فان معنى قولنا لا يخلو الشيء عن كذا وكذا اي ايهما لم يكن كان الاخر هذا غير
موجود في الاول من هذين القسمين وايهما كان لم يكن الاخر وهذا الخير موجود
في الثاني منهما واما الحصر والاهمال في الشرطيات فليس كليتهما ان يكون
المقدم او التالي كليا بل الكلية في المقدمة ان يكون الانفصال كليا اي محكوما به على
كل اشتراط ووضع مفروض للمقدم وفي الانفصال كذلك ينبغي ان يكون الانفصال كليا
اي محكوما بانفصال الخر الاخر عند كل حال ووضع واشتراط مفروض له واللفظ الدال

على الايجاب الكلي المتصل هو قولنا كلما كان كذا كان كذا والدال على الايجاب الكلي المنفصل هو لنا دائما اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا والدال على السلب الكلي المتصل قولنا ليس البتة اذا كان كذا كان كذا هو المستعمل ايضا للسلب الكلي المنفصل واما الجزئية فهي ان يكون الحكم على بعض اوضاع المقدم وبعض الجواز والشرائط وان كان المقدم والتالي كليين واللفظ الدال على الايجاب الجزئي المتصل قد يكون اذا كان كذا كان كذا وكذلك هو الدال على الايجاب الجزئي المنفصل والدال على السلب الجزئي المتصل ايضا هو على السلب الجزئي المنفصل ليس دائما واما الاهمال فهو ان يحكم بالاتصال والانفصال من غير تعرض لبيان الكلية والجزئية مثل قولنا ان كان كذا كان كذا وان كان كذا كان كذا واما ان يكون كذا واما ان يكون كذا وليس اما كان كذا اوليس اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا واعلم انه قد تستعمل قضايا متصلة ومنفصلة محرفة عن ظاهرها مثل قولك لا يكون اب ويكون ج د وهي من المنفصلات في قوة قولك اما ان لا يكون اب واما ان لا يكون ج د وهي من المتصلات في قوة قولك ان كان اب فليس ج د وكذلك قولك لا يكون ج د الا ويكون اب وهي من المتصلات في قوة قولك اما ان لا يكون ج د واما ان لا يكون اب وهي من المتصلات في قوة قولك كلما كان ج د فاب وقريب من هذا قولنا ليس يكون ج د الا وان فيها تان الصفتان تفيدان الحصر الكلي وقد تستعمل صيغة لما فلا تقتضي لذاتها على اللزوم والاتصال فقط بل تدل على تسلم التالي ووضعه لزما من تسلم المقدم ووضعه وعلى عكسه صيغة لو فانها تدل على تسلم عدم التالي ووضعه لزما من تسلم عدم المقدم و

اما بجهات فانا اردت اعتبارها في هذه القضايا فهي المتصلات اولا والجزئية هي جهة الاتصال او جهة اجزاء القضية كما كان في الايجاب والسلب والكلية والجزئية فالمتصلة الكلية الضرورية هي ان يكون الاتصال فيها دائما مع اي وضع كان المقدم سواء كان الاتصال موافقة والاتصال لزوم كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان واما الوجودية الكلية اللزومية التي لا ضرورة فيها فهي التي يوجد فيها اللزوم مع

كل وضع اتفاقي له يدوم مع دوام الوضع كقولهم كلما كان هذا انسانا فهو متنفس وكلما قد طلعت الشمس فهو نهار في الحس واما الوجودية الاتفاقية التي لا تدوم لدوام الوضع مع ذلك توجد مع كل وضع فربما لم توجد له البتة ان لم تكن لزوم ولا دوام فيكون مثل هذا عروضا اتفاقيا فيهما فربما لم يعرض التالي الذي لا دوام له ولا لزوم بل يكون ممكنا عروضه فاذن جهة الامكان انما هي في المتصلات الاتفاقية وجهة الوجود في اللزومية وجهة الضرورة فيهما جميعا واما حال التناقض فيها فهو كما عرفته في الحمليات فقولنا كلما كان فهيئة ليس كلما كان ونقيض قولنا دائما اما ولما ليس دائما ونقيض ليس البتة قد يكون في المتصل والمنفصل وليراع في التناقض اتحاد القضيتين في المقدم والتالي والجزء والكل والزمان والمكان والشرط والاضافة والقوة والفعل واما القسمة اما في الاتصال فهو جعل التالي مقدما والمقدم تاليا مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق والكذب بحاله فعكس السالب الكلي سالب كلي وعكس الموجب الكلي موجب جزئي وعكس الموجب الجزئي موجب جزئي وليس عكس للسالب جزئي واما الانفصال فليس هناك مقدم وتال بالطبع بل كل واحد منهما يجوز ان يقدم ويؤخر والانفصال بحاله ولنقتصر من احكام القضايا على هذا القدر

الفصل الرابع

في القياسات المركبة من الاقترانات

والاقتران اما ان يقع بين متصلين او منفصلين او بين حملي ومتصل والشركة في المقدم او في التالي او بين حملي ومنفصل او بين متصل ومنفصل ولسنا نؤثر استقصاء الكلام في هذه الاقسام الاقترانات باسرها فان منها ما هو بعيد عن الطبع لا يستبين انتاجه الا بكلفة شديدة ولا يليق بالمختبرات القرض للامور الوحشية فلنقتصر على ما هو قريب من الطباع السليمة انتاجه فمن شاء الوقوف على جميع هذه الاقترانات ناتجها وعقيمها فليطالبه من كتبنا المفصلة

الألوكة
www.alukah.net

المتاخرين المستقل باستقراء اكثر احكامها وتمييز الثابت عن المتغير منها دون من تقدمه وان
اخر الله في الاجل استعرد لهذه الاقترانات كتابا جامعا للطرفين والقريبة
فاما الاقتران بين المتصلتين فالناتج منها ما تكون الشركة بين المقدمتين في جزء
تام اي في مقدم او تال وحينئذ تتالف منها اشكال ثلثة كاشكال الحمليات لانه
اما ان يكون المشترك فيه تالي احداهما مقدما للاخرى وهو الشكل الاول او تالي
المقدمتين جميعا وهو الشكل الثاني او مقدمهما وهو الشكل الثالث وعيبان
يراعى هاهنا ايضا شرائط الحمليات من ايجاب الصغرى وكلية الكبرى في الاول
وكلية الكبرى وكون احداهما سالبة في الثاني وايجاب الصغرى وكون احداهما
كلية في الثالث والنتيجة في جميعها شرطية والاول ينتج الكليتين والجزئيتين جميعا
والثاني لا ينتج الا سالبة والثالث لا ينتج الا جزئية وتشترك الثلثة في ان لا
قياس فيها عن جزئيتين ولا عن سالبتين ولا سالبة صغرى كبراها جزئية ومثال
الاول كلما كان اب فهو ج وكلما كان ج فهو د ينتج كلما كان اب فهو د وسبيل ان تعد
ضروبه الباقية ومثال الثاني كلما كان اب فهو ج وليس البتة ان كان ه ز فهو د
ينتج ليس البتة ان كان اب فهو د وعد ضروبه الباقية لنفسك ومثال الثالث
كلما كان اب فهو ج وكلما اب فهو د ينتج قد يكون ان كان ج فهو د وضروبه كضروب
الحمليات واما الاقتران بين المنفصلتين فلا تنالف بين تحقيقيين منها قياسا الا
ان تكون الشركة في جزء غير تام وهو جزء تال او مقدم والمطبوع ما كان على هيئة
الشكل الاول وشرائطه اشباهه ان تكون الصغرى موجبة كانت جزئية او كلية
ويكون الجزء المشترك موجبا فيه والكبرى كلية سالبة كانت او موجبة ومثاله
اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا وكل زوج فهو اما زوج الزوج
واما زوج الفرد فقط واما زوج الزوج والفرد ينتج ان هذا العدد اما فرد واما زوج
الزوج واما زوج الفرد فقط واما زوج الزوج والفرد واما الاقتران الكائن بين
المتصلة والحملية والقريب من الطبع هو ان يكون الاشتراك بين تالي المقدم والحملية
وبين المقدم وتضع الحملية ايضا اول مكان الكبرى فتالف صنفا اشكال ثلثة الاول
ان يكون الاشتراك في محمول التالي وموضوع الحملية وشرطيته في الثاني ان

المتصلة

المتصلة ان كانت موجبة فيجب ان يكون التالي موجبا والحملية كليا كالحال في الحمليات
والنتيجة شرطية مقدمها مقدم المتصل وتاليها ما تكون نتيجة التالي والحملية لو انفردت
مثاله ان كان اب فكل ج د وكل ه ز ينتج ان كان اب فكل ج ه وعد ضروبه
بنفسك الثاني ان يكون الاشتراك في محمول التالي والحملية وشرائطه ان كانت المتصلة
موجبة كما قيل في الثاني من الحمليات من كلية الكبرى وكون الحملية او التالي سالبا
مثاله ان كان اب فكل شيء من ج د وكل ه د ينتج ان كان اب فلا شيء من ه ز والثالث
ان يكون الاشتراك في موضوع التالي والحملية وشرطيته ان كانت المتصلة موجبة كما
قيل في الثالث من الحمليات من كون التالي موجبا وكون احداهما كليا مثاله
ان كان اب فكل ج د وكل ج ه ينتج ان كان اب فبعض د ه واما ان كانت المتصلة سالبة
فيحدث اشكال ثلثة اخرى بعيدة عن الطبع نذكرها ونضع الحملية مكان الصغرى
فيحدث ايضا اشكال ثلثة وشرائطها فيها ان كانت المتصلة موجبة فاذكرناه وان
كانت سالبة فهي من جملة ما لم نذكره الاول كل ج ب وان كان ه ز فكل ب اينتج
ان كان ه ز فكل ج الثاني كل ج ب وان كان ه ز فلا شيء من اب ينتج ان كان ه ز
فلا شيء من ج الثالث كل ج ب وان كان ه ز فكل ج اينتج ان كان ه ز فبعض
ب اواما الاقتران بين المنفصل والحملية فان كانت الحملية صغرى كان القريب من الطبع
ما هو على منهاج الشكل الاول وهو ان تكون الحملية موجبة ومحمولها موضوع اجزاء ه
الانفصال كله وتكون المنفصلة كلية ومثاله كل متحرك جسم وكل جسم اما نبات او حمار
او حيوان فكل متحرك اما نبات او حمار او حيوان وقد ينتج منه على منهاج الثالث
اما على منهاج الثاني فلا ينتج وان كانت الحملية كبرى فاما ان تكون قضية واحدة
او قضايا وان كانت قضايا فاما ان تكون مشتركة في محمول واحد او لا تكون بل لكل
واحدة منها محمول على حياله والقريب من الطبع ان يكون الاقتران مع حمليات جعلت
اجزاء الانفصال ويجب ان تكون مشتركة في محمول واحد وتكون على منهاج المتصل
الاول وتكون المنفصلة واجزاؤها موجبة والحمليات كليات وتكون اجزاء الانفصال
مشتركة في حد هو الموضوع والحملي اشتراك مع اجزاء الانفصال في جزء النتيجة

حملية وهذا هو الاستقراء التام وتعرف الاستقراء بعد هذا وافضل المتأخرين يسمي هذا
الاقتران القياس المقسم ومثاله كل متحرك اما ان تكون حيوانا واما ان يكون نباتا واما
ان يكون جمادا وكل حيوان جسم وكل جماد جسم وكل نبات جسم فكل متحرك جسم
وقد يكون منه على سبيل الشكل الثاني والشرط بين اجزائه واجزاء الحمليات
ما هو الشرط بين الحمليين في الثاني ولد يكون على سبيل الشكل الثالث الا ان
تكون المنفصلة موجبة وان تكون الشركة في كلي اعني ان يكون في اجزاء المنفصال
او اجزاء الحمليات كلي يكون مشاركا للكلي او جزئي من قرينة وان كانت الحمليات
الكثيرة لا تشترك في محمول واحد فالشرط بعينها ما ذكرناه غير ان النتيجة منفصلة
بمعنى عدم الخلو لعدم الاجتماع وموضوعها موضوع المتصلة ومحمولة المنفصال هي
محمولات الحمليات مثاله كل عدد اما زوج واما فرد وكل زوج منقسم بمتساويين
وكل فرد لا ينقسم بمتساويين فكل عدد اما منقسم بمتساويين او غير منقسم
بمتساويين وان كانت الحملية واحدة فالنتيجة ايضا منفصلة بمعنى عدم الخلو
واجزاؤها اجزاء المنفصلة التي هي جزء القياس لكن محمول الحملية فيها بدل موضوعها
التي كانت جزء القياس واما الاقتران بين متصل ومنفصل فهو اما في جزء تام
وينبغي ان تكون المتصلة حفري والمنفصلة كبرى والمنفصلة موجبة واحد اقسامها لا محالة
كلية وعالم يكونا كليتين لم تكن النتيجة كلية فيجوز ان يقال انه ينتج متصلة ويجوز
ان يقال انه ينتج منفصلة مثاله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون
النهار موجودا واما ان يكون الليل موجودا ينتج على وجهين اما متصلة هكذا فان
كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا او منفصلة هكذا اما ان تكون الشمس طالعة
واما ان يكون الليل موجودا واما في جزء غير تام ويجب في الطبع منه ان يكون محمول
التالي موضوعا في اجزاء المنفصال والتالي كليا موجبا ينتج المنفصال على الباقي
من التالي وتكون النتيجة منفصلة التالي مثاله ان كان هذا الشيء كثيرا فهو
ذو عدد وكل ذي عدد فاما زوج واما فرد ينتج انه ان كان هذا الشيء كثيرا فهو اما
زوج

زوج واما فرد واعلم ان كل اقتران امكن بين حملية وشرطية فان شأنه يمكن بين
متصلة وبين تلك الشرطية بشرط ان يكون لجزء ذلك الشرطي متصل فتثبت المشاركة
بين هذه المقدمة المتصلة وبين ذلك الجزء المتصل اما في المقدم او التالي وهذا
القدر من الاقترانات الشرطية كاف في هذا الكتاب وربما يعرض فيقال لا
حاجة الى هذه الاقيسة الشرطية فان القضايا الشرطية وان تكون كلها بينة
مستغنية عن القياس لكن يمكن ردها الى الحمليات بان يقال في المتصلة اذا لزم
اب وفي المنفصلة معاندة والا كتفاء في بيانها بالاقيسة الحملية فحواه انا لو كنا نخفف
عن انفسنا في صناعة المنطق هو ونة تكثير القياسات الناتجة لمطلوب واحد بسبب
الاكتفاء بما يقوم مقامها لاكتفينا بالشكل الاول الناتج للمطالب الاربعة بل لا
كتفينا بالضرب الموجب منه او السالب ان الموجبات يمكن ردها الى السوالب والسوالب
الى الموجبات المعدولة لكن لم نكتف بل اعدنا لكل مطلوب ما يمكن ان يكون طريقا
اليه وناء بكمال الصناعة وكفاء عن تغيير القضايا عن نظمها الطبيعي لما بانا نؤثرها
هنا الاختصار والعبور على طريق واحد ان امكن استعماله الا بتكلف تغيير القضايا
عن وضعها المطبوع مع ان مقصودنا ان نمهد طريقا الى نتاج الشرطيات من حيث هي
شرطية والاقيسة الحملية لا تنتج ذلك واكثر المطالب الهندسية شرطي
فبان بهذا فائدة الاعتراض

الفصل الخامس
في القياسات الاستثنائية

وازقد فرغنا من القياسات الاقترانية حملية وشرطية فحد بر بنا الاقبال على
بيان الاستثنائيات وهي التي يوجد المطلوب او نقيضه فيها بالفعل وهو مؤلف من
مقدمتين احداهما شرطية لا محالة والاخرى استثنائية فيستثنى احد جزئي الشرطية
او نقيضه فينتج بحسب الاستثناء او نقيضه فان كان المستثنى من جزئي الشرطية حمليا
كانت المقدمة الاستثنائية حملية وان كانت شرطية كانت شرطية والشرطية

ان كانت متصلة لم ينتج فيها الاستثناء عين المقدم او نقيض التالي اما استثناء
المقدم او عين التالي ففيه ناتج وعين المقدم اذا استثنى ينتج عين التالي
مثاله ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فينتج انه حيوان فان استثنيت
نقيض المقدم وقلت لكنه ليس بانسان لم يلزم منه انه ليس بحيوان اوليس حيوان واستثناء
نقيض التالي ينتج نقيض المقدم مثاله لو قلت في مثالنا لكنه ليس بحيوان فيلزم منه انه
ليس بانسان فان استثنيت عين التالي وقلت لكنه حيوان لم يلزم منه انه انسان اوليس
بانسان وقد اعتقد بعضهم ان المقدم والتالي اذا كانا متلازمين ينتج كل واحد
منهما على الاخر باللزوم فينتج فيه استثناء نقيض المقدم وعين التالي ونحو ان ذلك
ليس بنتيجة بحسب الصورة القياسية بل بحسب المادة والملازم بحسب الصورة هو ما يلزم
منها لو جودناها عن المواد واحضرناها الذهن فقط فيلزم من امر ما منها وما يلزم من
مفهوم قولنا ان كان اب فهو ان ج دل به منه عند وجود اب وان اب
لا يتصور وجوده دون ج ودفاما ان دل به منه عند وجود ج دائما او ليتصور وجود ج
دون اب فليس واحدا منهما مذكورة المقدمة بل ملازمة دون عارة ولو رأينا النتائج
اللازمة بحسب المواد الخاصة لحكمنا في الشكل الثالث بانه قد ينتج كليا ان كان
المحمول فيه مساويا للموضوع وحكمنا في الثالث والرابع من الاول بكلية النتيجة
اذا كان موضوع الصغرى مساويا للمحمول وحكمنا بانعكاس الكلي الموجب كليا الخ
في بعض المواد المتساوية الحمل والوضع لكن ذلك امر خارج عن مفهوم القضايا
والمقدمات من حيث هو رها ولو التفات اليه واما ان كانت الشرطية منفصلة فاما
ان تكون حقيقية وهي التي تمنع الخلو والاجتماع معا او غير حقيقية والحقيقة
اما ان كانت ذات جزئين فقط او ذات اجزاء متناهية او غير متناهية فان كانت
ذات جزئين فاستثناء عين ايهما كان ينتج نقيض الاخر واستثناء نقيضه ينتج عين
الاخر مثاله هذا العدد اما ان يكون زوجا او فردا لكنه زوج فينتج انه ليس بفرد
لكنه فرد فليس بزوج لكنه ليس بزوج فهو فرد لكنه ليس بفرد فهو زوج وان كانت
ذات

ذات اجزاء متناهية فينتج عين كل واحد نقيض الباقي او منفصلة مانعة من الباقي و
استثناء نقيضه منفصلة موجبة من الباقي مثاله كل عدد فهو اما زوج الزوج او
زوج الفرد او زوج الزوج والفرد او فرد اول او فرد مركب لكنه زوج لكنه زوج
الزوج فينتج اما نقيض الباقي وهو انه ليس بزوج الفرد ولا زوج الزوج والفرد
ولا فرد اول ولا مركب او منفصلة سالبة من الباقي وهي ليس اما زوج الزوج
او زوج الزوج والفرد او الفرد الاول او المركب واذا استثنيت نقيض واحد وقلت
لكنه ليس بزوج الزوج فينتج انه اما زوج الفرد او زوج الزوج والفرد او فرد اول
او فرد مركب وان كانت الاجزاء غير متناهية فلا فائدة في استقرائها لان
رفع الكل لوضع الواحد لا يمكن ووضع الواحد لرفع الكل لا يفيد لانه ان كان الغرض
هو ما وضع فوضعه ليس مستفادا من القياس وان كان الغرض ما يرفع فذلك غير حاصل
في الصور واما الغير الحقيقية فان كانت مانعة الخلو فينتج استثناء نقيض قرينها عين
الاخر ولا ينتج فيها استثناء العين مثاله اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق لكنه
ليس في البحر فينتج انه لا يغرق لكنه يغرق فينتج انه في البحر ونعني بالبحر كل ماء مغرق
ولو استثنيت عين واحد منها لم تلزم منه نتيجة مثل ان تقول لكنه في البحر فلا يلزم
منه ان يغرق او ان لا يغرق او تقول لكنه لا يغرق فلا يلزم منه انه في البحر او ليس
في البحر ومزهذه ما تعمل محرفة تقولك لكنه ليكون زيد لا يغرق او هو في الماء و
كذلك لا يكون زيد يغرق وليس في الماء فما يكون فيه الجزآن جزئي الاصل فينتج فيه استثناء
نقيض ايهما كان عين الاخر وما احد جزئيه فقط جزء الاصل فينتج فيه استثناء نقيض
الجزء الموافق لجزء الاصل نقيض المخالف واستثناء عين الجزء المخالف عين الموافق
فكذلك ان كانت المنفصلة عن سالبتين فحكم النتاج فيها وفي محرفها الموافقة للاصل
في الجزئين والموافقة له في احدهما فقط هو ما ذكرنا والمثال فيه قولك اما ان له
يكون هذا انسانا واما ان له يكون حمارا فتارة تحرفها الى قولك لم يكون هذا انسانا
وهو حمار وتارة تحرفها الى قولك لم يكون هذا انسانا او لم يكون حمارا فاستثناء نقيض
احد جزئي المحرفة الثانية ينتج عين الاخر واما في اولهما فاستثناء نقيض الجزء الموافق
لجزء الاصل ينتج نقيض المخالف واستثناء عين المخالف ينتج عين الموافق واستثناء عين

www.alukah.net

الموافق من عين المؤلف في محرفات مانعة من الخلو فلم نر له حد قلنا ومن الله التوفيق
وان كانت مانعة الجمع نتج فيها استثناء العين نقيض الخبر ولم ينتج استثناء النقيض
شيئا كما اذا قلت اما ان يكون هذا العدد زائدا او ناقصا لكنه زائد فيلزم
انه ليس بناقص او ناقص فلزم انه ليس بزائد ولو قلت ليس بزائد او ليس
بناقص فلا يلزم منه انه ناقص او زائد او نقيضهما واعلم ان القياسات
المنفصلة انما تتم بالمقدمات المنفصلة الحقيقية وهي التي لا تخلو لفظا ولا يخلو
فكأنك قلت فيها انا لم يخلو الامر عن هذا وهذا ولا يجتمعان فيه وبين احدهما
وبين الخبر او هو احدهما فليس الخبر واما غير الحقيقة ففي كل واحد من قسميها
اضمار اذا صرح به عادت الى متصلة ومنفصلة اما في مانعة الخلو فكأنك قلت
اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يكون فان لم يكن فيلزمه ان لا يغرق فالخبر
فيها نقيض يكون واورد لازمه بدله فاذا صرح بالنقيض عاد الى متصلة ومنفصلة
وفي مانعة الجمع ايضا تقديره اما ان يكون نباتا واما ان لا يكون فان لم يكن
فيمكن ان يكون حجارا

الفصل السادس

في القياسات المركبة

اما انه لا يتم قياس الخبر مقدمتين فلان المطلوب انما يعلم بعد ما هو مجهول
اما انه لا يتم قياس الخبر مقدمتين فلان المطلوب انما يعلم بعد ما هو مجهول
شيء عنه وذلك الشيء لا بد وان تكون له نسبة الى المطلوب بسببها يحصل
العلم به وتلك النسبة اما ان تكون الى كلية المطلوب او الى جزء جزء منه فان
كانت الكلية فانما تكون بان يلزم المطلوب وضع شيء او رفعه وهذا هو
القياس الاستثنائي وان كانت النسبة الى جزء جزء من المطلوب فلا بد من
ان تكون تلك النسبة بحيث تقع بين جزئي المطلوب نسبة هي المطلوبة في
الحكم وانما يكون ذلك بان يوجد شيء واحد جامع بين الطرفين بان يوجد لاحدهما
ويوجد الخبر له او يسلب عنه او يوجد له حد احدهما او يسلب عن الخبر او
يوجد له الطرفان او يوجد له احدهما ويسلب عنه الخبر وهذه هي الاشكال
الثلثة

الثلثة الحملية الملتئمة من مقدمتين ويمكنك ان ترد هذا الاعتبار الى الشرطيات
الاقترانية واذا انتظمت مقدمتان على احدى هذه النسب المذكورة كفى
ذلك في نتاج المطلوب لكنه قد توجد مقدمات كثيرة فوق اثنين منتجة
نحو مطلوب واحد فيظن ان ذلك قياس واحد وليس كذلك بل هي قياسات
كثيرة سيقت لبيان مقدمتي القياس القريب من المطلوب او ما فوقها ومقدمتا
القياس ان لم تكونا بينتين بنفسهما احتاجا ايضا الى قياس يبينهما حسب
احتياج المطلوب الاول وربما اختلط كل هذه المقدمات المتناسقة الاستقراء
والتمثيل ايضا وستعرفها ومثل هذا يسمى القياس المركب وقد يكون موصول
وقد يكون مفصولا اما الموصول فهو الذي لم يطو فيه النتائج بل تذكر مرة بالفعل
نتيجة ومرة مقدمة كقولك كل ب ج وكل ج د فكل ب د ثم تقول من راس كل ب
د وكل د ه فكل ب ه والمفصل فهو الذي فصلت عنه النتائج فلم تذكر كقولك
كل ب ج وكل ج د وكل د ه فكل ب ه واعلم ان من المحدثين من اتى بقياس
اعتقده زائدا على ما ذكرناه من الاقيسة البسيطة وليس كذلك بل هو قياس
مما ذكرنا طويت فيه نتيجة وهو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار
موجودا فالعنقاء تصيد والشمس طالعة فالعنقاء تصيد لكن هذا انما يلزم من نتيجة
حذفت ولم يصرح بها ويمكن تقدير حذف النتيجة على وجهين احدهما ما ذكرناه اولا
المتاخرين وهو ان النتيجة المحذوفة هي ان النهار موجود فكانه استثنى مقدم المقدمة
الاولى وهو ان الشمس طالعة والزم منه ان النهار موجود ثم من وجود النهار يلزم
له محالة ابصار العنقاء واذا استعملت المقدمة الاولى في القياس الاستثنائي
فله محالة تكون النتيجة المحذوفة ما ذكرته والوجه الاخر ما تكلفناه وهو ان
تستعمل المقدمتان جميعا للقياس الاقتراني الشرطي المركب من مقدمتين
متصلتين الا وسط فيه تالي احداهما ومقدم الاخرى وهو الوجه الثاني وحينئذ تكون
النتيجة المحذوفة ان كانت الشمس طالعة فالعنقاء تصيد ثم ان وضع ان الشمس طالعة
لزم له محالة ان العنقاء تصيد من غير تقدير حذف وجود النهار

الفصل السابع

في قياس الخلف

ومن جملة القياسات المركبة قياس الخلف وهو الذي يثبت حقية المطلوب ببطلان نقيضه والحق لا يخرج عن الشيء ونقيضه فاذا ابطل النقيض ثبت المطلوب وهو مركب من قياسين احدهما اقتراني والاخر استثنائي وصورته ان يكون المطلوب ان كل ا ب فنقول ان لم يكن كل ا ب فليس كل ا ب وكل ج ب مقدمة صادقة معنا فيكون قياسا اقترانيا من مقدمة متصلة وحملية ينتج ان لم يكن كل ا ب فليس كل ا ج ثم نستعمل هذه النتيجة مقدمة في قياس استثنائي ونستثني نقيض التالي فنقول ان لم يكن كل ا ب فليس كل ا ج لكن كل ا ج ينتج نقيض المقدم وهو ان كل ا ب وحاصله راجع الى اخذ نقيض المطلوب مع مقدمة صادقة على تأليف قياس ينتج محالا والاستدلال به على كون النقيض محالا اذ لم يلزم المحال من المقدمة الصادقة ولا من التأليف الصحيح فهو من لزومه من نقيض المطلوب فهو المحال فنقيضه الذي هو المطلوب حق واعلم ان المطلوبات الاربعة كلها الا الكلي الموجب يمكن ان يبين من كل شكل بالخلف اما الكلي الموجب فيبين من الشكلين الاخيرين دون الاول وذلك لان نقيضه سالبة جزئية ولا يمكن ان يجعل صغرى الاول لانها سالبة ولا كبراه لانها جزئية لكن يمكن ان يجعل صغرى الثاني وكبرى الثالث واما الكلي السالب فيمكن ان يبين بالاشكال الثلثة لان نقيضه جزئية موجبة ويمكن ان يجعل صغرى الاول والثاني ونتيجته وصغرى الثالث وكبراه ايضا واما الجزئية الموجبة فنقيضها سالبة كلية وتبين بالاشكال الثلثة بان يجعل كبرى الاول والثاني وصغرى الثالث وكبراه ايضا واما السالبة الجزئية فنقيضها موجبة كلية ولا خفاء بامكان جعلها صغرى وكبرى الاشكال الثلثة واعلم ان الخلف معا يمكن رده الى المستقيم بان يؤخذ نقيض التالي المحال ويقرن بالمقدمة الصادقة فينتج على الاستقامة المطلوب ولا يجب ان يرتد عند الاستقامة الى الشكل المستعمل في الخلف معا فان كان في الاول ولا يجب ان يرتد عند الاستقامة الى الشكل المستعمل في الخلف معا بالثاني والثالث فاذا ارتد منهما الى حملا موجبا فلذلك ان بيانه من طريق الخلف معا بالسالب وبيانه من طريق الخلف معا كمثل منه الاستقامة صار الشكل الاول واما الكلي ان كانت سالبة واستعملت على هيئة الشكل الاشكال الثلثة لكن المقدمة الحقة فيهما صار الشكل الثاني وان استعملت على الاول او الثالث فاذا ارتد الى الاستقامة منهما وان كانت المقدمة الحقة موجبة هيئة الثاني حصل الاول عند ارتداده الى الاستقامة والثالث فان استعملت كبرى فيهما فارتداده منه يكن استعمالها في البيان الخلفي معا الا في الاول والثالث

منهما

منهما عند الاستقامة الى الثاني وان استعملت صغرى في الثاني ارتد عند الاستقامة الى الاول واما الجزئي الموجب فيمكن البيان الخلفي فيه بالاشكال الثلثة فاذا ارتد الى الاستقامة صار الاول ثالثا والثالث اولا وفي الثاني ان استعملت المقدمة الصادقة كبرى ارتد الى الاول وان استعملت صغرى ارتد الى الثالث واما الجزئي السالب وعكس بيانه الخلفي بالاشكال الثلثة والمقدمة الصادقة المضافة الى نقيضه يجوز ان تكون موجبة وسالبة في الاول والثالث لكنها ان كانت موجبة واستعملت كبرى فيهما ارتد عند الاستقامة منهما الى الثاني وان استعملت صغرى فيهما ارتد من الاول الى الثالث ومن الثالث الى الاول وان كانت سالبة ولا يمكن استعمالها فيهما الا كبرى ارتد الى الثاني عند الاستقامة منهما واما في الثاني فلا يمكن ان يضاف الى نقيضه الا السالب فان استعملت كبرى ارتد الى الاول وان استعملت صغرى ارتد الى الثالث وتقدر بما ندربت به مما سلف على اتمام ما قصصناه لك بنفسك

الفصل الثامن

في عكس القياس

واعلم انه قد يعرض للقياس عارض يسمى عكس القياس وله حل ما يشبه الخلف معنا او دونه هاهنا وهو ان يؤخذ مقابل النتيجة اما بالضد او بالنقيض ويضاف الى احدى المقدمتين فينتج مقابل المقدمة الاخرى ويستعمل في الجدل احتيالا لمنع القياس الا ان اخذ المقابل بالتضاد والتناقض يختلف في الاشكال ونمثل له مثالا من الشكل الاول ولكن القياس ان كل ا ب وكل ب ج فكل ا ج فاذا اخذنا ضدها وهو لا شيء من ا ج وقرناه بالكبرى وهي كل ب ج ينتج لا شيء من ا ب فابطل الصغرى بالتضاد واذا اخذنا نقيضها وهو ليس كل ا ج واضفنا اليها الكبرى ينتج ليس كل ا ب فابطل الصغرى بالتناقض وكل ذلك من الشكل الثاني وان اضفنا اليها الصغرى لم ينتج الا ابطال الكبرى فالنقيض لا بالتضاد لان التأليف يكون من الثالث والثالث لا ينتج الا جزئية وضد الكلية كلية لا جزئية واذا اعتبرت هذا في ضروب المقاييس كلها علمت ان انعكاس ضروب الاول اذا اريد ابطال صغراه يكون الى الثاني واذا اريد ابطال كبراه يكون الى الثالث وانعكاس ضروب الثاني عند ابطال صغراه الى الاول وعند ابطال كبراه الى الثالث وانعكاس ضروب

الألوكة
www.alukah.net

الثالث عند ابطال صغراه الى الثاني وعند ابطال كبراه الى الاول و اذ عرفت عكس القياس لم يخف عليك مشابهة تلك معها اياه لانا ناخذ في تلوين مطلوبه المطلوب الذي هو النتيجة اخيرا ونقرنه بمقدمة صادقة وينتج منه محال ويستدل به على ان نقيض المطلوب محال فالمطلوب اذن حق وهو عكس القياس بعينه الا ان العكس يكون بقلب جهة قياس مفروغ عن تاليفه والعلق يكون منتجا لكن رد تلك الى الاستقامة هو بعينه عكس القياس من غير فرق الا ان تلك قياس محمول يوخذ نقيض نتيجته بالطلة ويقرن بالصادقة فتنتج نقيض المشكوك فيها المامور بها على انها صادقة في القياس

الفصل التاسع

في قياس الدور

قياس الدور هو ان تاخذ النتيجة وعكس احدى المقدمتين قياسا على نتاج المقدمة الاخرى فتارة تكون المقدمة متبعة للنتيجة وتارة تكون النتيجة متبعة للمقدمة وهذا ايضا من جملة عوارض القياس ويستعمل احتيالا في الجدل عند ما تكون احدى المقدمتين غريبة فتغير المطلوب عن صورته المقتضية موضوعا في الاخر وتقرن عكس المقدمة الاخرى فتغير المطلوب ايضا فتنتج له محالة المقدمة الاخرى وانما يمكن ذلك على التحقيق ان كانت الجدود في المقدمات متماثلة متساوية تعكس كل واحدة منها على الاخرى من غير تغيير الكمية مثل قولنا كل انسان متفكر وكل متفكر محال فكل انسان محال فتاخذ النتيجة وتعكس الكبرى لنتاج الصغرى مثل ان تقول كل انسان محاك وكل صحاك متفكر فكل انسان متفكر وتاخذ عامع عكس الصغرى لنتاج الكبرى مثل ان تقول كل متفكر انسان وكل انسان ضحاك فكل متفكر ضحاك واما ان كانت المقدمة الكبرى سالبة في الشكل الاول واريد نتاج سالبة فقرن عكس المقدمة الموجبة بالنتيجة السالبة تنتج السالبة واما ان اريد نتاج الموجبة فلا يمكن ذلك الا ان يكون المطلوب خاصا والسلب خاصا ايجاب خاصا على الموضوع فلا

فلا يوجب على عينه بل يسلب عن كل ما ليس موصوفا بالموضوع ومثال هذا السلب قولك لا شيء من الجوهر بعرض فان العرض خاص السلب عن الجوهر شيوعه لكل ما ليس بجوهر فيصح ان تقول كل ما ليس بجوهر فهو عرض وان انعكس فصار لا شيء من العرض بجوهر صح ايضا ان تقول كل ما ليس بعرض فهو جوهر وسلب يمكن رده الى العدول فانك ان قلت لا شيء من اب صح ان تقول كل ما هو ليس اب فاذا اهتلنا هذه المحال صح نتاج الموجبة من النتيجة بعد رد ها من السلب الى العدول وعكس السالبة العكس الذي ذكرناه ومثاله ان تقول كل انسان جوهر وكل شيء وشيء من الجوهر بعرض فكل شيء من الانسان بعرض فترد النتيجة الى العدول وتقول كل انسان فليس بعرض وعكس السالبة العكس الذي تخص هذا الموضع وهو كل ما ليس بعرض فهو جوهر ينتج ان كل انسان فهو جوهر واما القياسات الناتجة من النتيجة وعكس الصغرى له ثلاثة اشكال فبيان ان الكبرى له يمكن ان تنتج من النتيجة وعكس الكبرى على كيفيتها واما ان كانت الكبرى الصغرى فيمكن في الموجبتين نتاجها للنتيجة وعكس الكبرى على كيفيتها واما ان كانت الكبرى سالبة فلا يمكن نتاج الصغرى الا بالعكس لخاص هذا الموضع ورد النتيجة من السلب الى العدول وانما في الشكل الثاني فيمكن نتاج الكبرى سالبة من الكليتين بالنتيجة وعكس الصغرى ثم عكس النتيجة الثانية ولكن هذا الشكل دور اعند اكثرهم لانه يحتاج الى عكس زائد وفي الحقيقة هو دور اذ الدور هو ان يبين الشيء بما يبين بالشيء سواء كان بعكس واحد او اكثر ولا مشاحة معهم في تخصيص اسم الدور بما يتم البيان فيه بعكس واحد وان كانت السالبة صغرى فيمكن نتاجها بالنتيجة وعكس الكبرى من الشكل الثاني فلا يمكن نتاجها بنحو من نتاج السالبة ولكن ان كانت الموجبة صغرى بعينه واما الموجبة فلا يمكن نتاجها بنحو من نتاج السالبة ولكن ان كانت الموجبة صغرى وردت النتيجة الى العدول وردت المقدمة السالبة الى لازم هذا السلب نتيجة الموجبة من غير حاجة الى العكس لكن المعلوم لا يسمون هذا دورا ومثاله كل بياض وكل شيء من بياض فكل شيء من بياض فليس اوتاخذ لازم البياض فلا شيء من بياض فتاخذ النتيجة معدولة وهي كل ما هو ليس بياضا فليس اوتاخذ لازم المقدمة السالبة من حيث اختصاص السلب بموضوعها وهو كل ما ليس بياضا فهو ينتج كل ما ليس بياضا وان كانت الموجبة كبرى امكن نتاجها بعكس النتيجة العكس الخاص بهذا الموضع وهذا لا يلزم المقدمة وهو انما متنازع في تسميته دورا وان كانت الصغرى موجبة فلا يمكن

ان تبين من عكسها ومن النتيجة الكبرى البتة ولكن ان كانت سالبة امكن ان تبين هي ومن النتيجة وعكس الكبرى من الشكل الثالث وان كانت موجبة لم يمكن بيانها على النحو السابق لانه لا قياس عن سالبتين ولكن يبين على النحو الذي قلناه غير واما الشكل الثاني فلا يمكن ان يبين فيه كليه البتة لان النتيجة الجزئية مع عكس مقدمة كيف كانت لا تنتج الا جزئية واما الجزئية فان كانت كبرى والنتيجة موجبة امكن بيانها من الثالث ايضا باضافة عكس الصغرى الى النتيجة كلية وان كانت صغرى امكن نتاجها بعكس الكبرى مع النتيجة ثم عكس النتيجة الثانية والتأليف من الاول وهو كما قد علمت في تسمية دور لافتقاره الى عكس الكل ولم يضايقوا هاهنا بل اعطوه اسم الدور ان اختلط موجب وسالب والموجبة كلية امكن نتاج السالبة بالنتيجة وعكس الصورة الواضحة الكلية من الثالث ايضا فان كانت الكلية هي السالبة لم يمكن ان تنتج الصغرى الجزئية الموجبة من سالبتين الا ان تفكر السالبة على النحو المذكور

الفصل العاشر

في اكتساب المقدمات

ليس يكمل انتفاعنا بمعرفة القياس الصحيح من غير الصحيح الا ان نظر كيفية طلب واكتسابه ازالم يكن حاضرا معدا والامور منها جزئية شخصية ومنها كلية وقد بينا من قبل ان الشخصيات ليست محمولة بالحقيقة على شيء البتة بل الكليات هي المحمولات وتبين في نفس البرهان ان هذه المحمولات كما تنتهي من تحت الى شخصيات لا تحمل على شيء فتنتهي من فوق الى محمولات لا يحمل عليها شيء عم منها فتكون المحمولات اذن متناهية فاذا اردت اكتساب القياس على مطلوب فضع احدى المطلوب واطلب هل كل واحد منها وخاصته وما يحمل على كل واحد منها من الاجناس واجناسها والفصول واجناسها وعوارضها وعوارض ما يحمل عليها ومنها وعوارض اجناسها وفصولها وعوارض عوارضها واطلب ايضا موضوعات كل واحد من هذين مناسبة تحد اليها هذه المنسبة المذكورة وموضوعات موضوعاته هذا في الايجاب واما في السلب فاطلب ما يسلب عن هذه منها ومنها

وتستغني بذلك عن طلب ما يسلب عنه ايضا ان لا فرق في السلب بين ما يسلب وبين ما يسلب عنه ان تفكر كل واحد منها على الاخر بل في الايجاب يتميز الموضوع الحقيقي عن المحمول ولا يفتقر طلب للاخير عن الموضوع ولكن اعتنوا بالكليات من جملة هذا وليس المحمول الكلي هو ما يحمل بكليته على الموضوع بل ما يحمل على كل واحد من الموضوع وقد عرفت هذا من قبل ولا يفيد اشتغالك بطلب شيء يحمل على الطرفين فان الموجبتين في الشكل الثاني لا تنتجان وكذلك لا يفيد طلبك ما يسلب عنها جميعا فان السالبة في الثاني كما الان تحمل نظرك في اختلاف الايجاب والسلب ضرورة واطلب قاعدة فانك فيه حينئذ ما عرفته ولا تطلب ايضا ان محمول المطلوب هل يحمل على شيء مسلوب عن موضوعه فان السالبة الصغرى لا تنتج في الشكل الاول فان استقصيت في هذا البحث فان كان مطلوبك ايجابا كليا ووجدت في محمولات موضوعه ما يوضع محموله ثم قياسك وان كان المطلوب سالبا كليا ووجدت في محمولات احدهما ما يسلب عن الاخر ثم القياس من الثاني ومن الاول ايضا لانعكاس السالب الكلي وان كان المطلوب موجبا جزئيا ووجدت في موضوعات احدهما ما هو موضوع الاخر ثم القياس من الثالث والاول جميعا لما عرفته من العكس وان كان المطلوب سالبا جزئيا ووجدت في موضوعات احدهما ما ليس موضوعا الاخر وفي محمولات بعض احدهما ما يحمل عليه الاخر او في محمولات احدهما وبعضه ما لا يحمل على الاخر او على بعض احدهما ما يحمل عليه الاخر او في محمولات احدهما وبعضه ما لا يحمل عليه الاخر ثم القياس من الاشكال الثلثة يمكنك اكتساب تختلف معها ايضا من هذا الطريق فان نقيض المطلوب اذا حمل فيه ما علمت انه في نفس المطلوب تألف من المعارض ومن مقدمة صادقة قياس ناتج للمحال وكيف لا ينتج في تختلف وكل مختلف كما علمته يرجع الى المستقيم وفي الاستثنائي انما تكتسب الاستثنائية بهذا الطريق وان لم تكن بينة

الفصل الحادي العاشر

في حمل القياسات

وبعد ان علمنا صورة القياس وكيفية اكتسابه فلا بد من الاشارة الى كيفية تحمل ما ليس من اله قياسا على صورتها الحقيقية الا باستكمالها وليس كل قياس يقتضي الانتاج

الألوكة
www.alukah.net

او يودع الكتب مميز المقدمتين والنتيجة بالفعل بل ربما كان مركبا مفصولا او محرفا عن ترتيبه
الطبيعي او مضمرا فيه شيء او مزيدا فيه فصل وربما كان بسيطا ومحرفا ايضا عن ترتيبه
الطبيعي وناقصا او زائدا فاذا اردت التحليل فميز المطلوب اولا وانظر في القول الناتج
له هل تجد فيه مقدمة تشارك المطلوب اما لا فان لم تجد فليس القول بناتج اصلا وان
وجدت فانظر فيما اشتركا فيه في كل حدي المطلوب او في حدهما فان اشتركا في كل حديه
فالقياس استثنائي فضع الاستثنائية من الجزء الذي تباين به هذه المقدمة المطلوب
ان كان في المقدمة المشاركة من جزئين تشارك باحدهما المطلوب وتباينه بالاخر
وان اشتركا في احد حدي المطلوب فالقياس اقتراني فانظر ان المشترك فيه موضوع المطلوب
او محموله لتميز تلك الصغرى والكبرى ثم ضم الى الجزء الاخر من المقدمة الجزء الاخر من المطلوب
على احدى التاليفات القياسية فان تالفا فهو الوسط وخميزت تلك المقدمتان بالفصل
وشكل القياس والنتيجة وان لم تتالفا اي لم يعترف الذهن بحمل الجزء الثاني من المطلوب على الجزء الثاني
من المقدمة او سلبه عنه او بالفكر فليس بوسط وان القياس بسيطا بل مركبا فان وجدت
المقدمة الاخرى المشاركة للجزء الاخر من المطلوب فانظر هل بينهما مقدمات اخر اولس
فان كان فالف بين كل مقدمتين مشتركتين وتدرج من نتيجة الى نتيجة الى ان تصل
الى القياس القريب من المطلوب وان لم تجد مشتركا بين مقدمتين منها فهناك اضمار
وتحتاج الى استخراج وسط واصل بينهما مثل لو كان مطلوبك ان كل آ وو حدة
كلاب وكل ج ودكوة ذ فقد وجدت المقدمتين المشاركتين للمطلوب ولكن ليس بينهما
اشتراك فانظر هل يقبل ب ون وهل يقبل دوه فان اقبلت فقد تم القياس بالفعل ولكن
بهذا المثال واعتبر من نفسك تاليفات الاشكال الثلثة وتتابع المطالب الاربعة من
الاشكال الناتجة هذا اذا وجدت مقدمتين مشاركتين لحدي المطلوب فاما اذا لم تجد
له واحدة منهما فلن تشتغل بالتحليل فهناك نقصان مجاوز للحد ولكنك ان لم تجد الا
واحدة والاخرى لم تشارك المطلوب وله ذكرها فسيدعي تعليم تعليم كلام طويل
لا يليق بهذا المختصر وربما كان الخطأ في النتيجة غير الذي في المقدمة او كان في احدى
المقدمتين خيرما في الاخرى فاشتغل بالمنفي وان تلمحت الاختلاف الخطأ عند التفاتك للمثبت
وربما لم تكن لحدود الفاظا مفردة بل مركبة وربما كان في احدها مفردا وفي الاخرى مركبا

فلا

فلا ينبغي ان يتشوش عليك التقليل بسبب هذا الاختلاف بل عليك بتبديل المركب
بالمفرد وله تذهل عن مراعاة العدد والسلب فربما كانت النتيجة موجبة والوسط
مقرون به حرف السلب في المقدمتين جميعا فتجب من كون النتيجة موجبة وانما كان
كذلك لكون الوسط معدودا لمثل قولك هذا العدد هو لا فرد وكل عدد هو لا فرد فهو
زوج فهذا العدد زوج وقد عرفت الفرق قبل هذا بين العدد والسلب

الفصل الثاني عشر

في استخراج النتائج المطلوب الاول

القياسات التي تنتج الكلي تنتج بالعرض الجزئي الذي تحته وعكسه وعكس نقيضه وعكس نقيض عكسه
الكمية فقد لا تبقى محفوظة فكل آ عكس نقيضه ما ليس ب ليس ب ولا شيء من آ بعكس نقيضه
ليس ما ليس ب هو والجزئية الموجبة يتبعها عكسها وعكس نقيضها وهو بعض ما ليس ب
بعض ما ليس ب هو والجزئية السالبة ليست تستتبع شيئا لذاتها
الا اذا كانت النتيجة بعض آ واما السالبة الجزئية فليست تستتبع شيئا لذاتها
نفكر ونشترك في هذه الاشكال الثلثة لكن الاول يخصه ان القياس الكلي فيه انما
قام بالفعل على احد الاصغرين فقام بالقوة على كل ما يشاركه تحت الاوسط فتكون نتيجة مع
نتيجة وقام ايضا بالقوة على كل موضوع الاصغر فتكون نتيجة تحت نتيجة ونتيجة مع نتيجة
في الشكلين الاخرين فان الاكبر في الثاني غير محمول بالفعل على الاوسط واما في الثالث
وان كان محمولا لكن الاصغر ليس موضوعا للاوسط ليشاركه فيه موضوع الاخر لكن النتيجة
تحت النتيجة في الكلي من الثاني متصور واما في الجزئي فلا تتصور النتيجة تحت النتيجة في الاول
الا فعكس في الثاني بل تتصور النتيجة مع النتيجة في الجزئي من الاول ايضا وبالجملة
انما تكون نتيجتان اذا كانت نسبة الى الكبرى واحدة فتفقد قياسا اخر مع هذا القياس
على ذلك المشارك وانما تكون نتيجتا ان كانت النتيجة يصح ان تصير كبرى في قياس اخر

وصل بهذا القياس في الذهن يظن لقرب اتصالها انها قياس واحد في الحقيقة وهما قياسان

الفصل الثالث عشر

في انتاج الصادقة عن مقدمة كاذبة

ربما يتوهم انه لما يلزم الصدق عن القياس الصادق المقدمات الصحيح التأليف ينبغي ان لا يلزم الصدق عن المقدمات الكاذبة وانت تعلم ان هذا استثناء نقيض المقدم وهو غير ناتج فانا نقول ان كان القياس صادقا والمقدمات صحيحة التأليف فنتج الصادق فاذا استثنينا نقيض المقدم وقلنا لكنه ليس بصادق المقدمات او صحيح التأليف لم يلزم ان يقال لا ينتج الصادق او ينتج فاذا عرفت هذا فاعلم انه قد تلزم النتائج الصادقة عن المقدمات الكاذبة وقد يمتنع هذا الا اذا كانت الكبرى كاذبة بالكل في الشكل الاول والصغرى صادقة كلية فالنتيجة كاذبة لا محالة بالكل اذ لو كانت صادقة واخذنا ناقض الكبرى التي هي الصادقة والقيناها مع صغرى القياس الصادقة تنتج مقابل هذه النتيجة وصار قياسا فيكون القياسان صادقين بالكل هذا محال وفي غير هذا الموضع لا يمتنع لزوم الصادق سواء كانت المقدمتان كاذبتين بالكل والجزء او الصغرى كاذبة وحدها بالكل او الجزء او الكبرى كاذبة وحدها بالجزء واما ما في الشكلين الاخيرين فقد يلزم الصدق على اي وجه اتفق ولا نتعرض عن اعتبار كل هذا لنفساكه وقولنا الكاذب في الكل هو ان يكون محكوما في جميع افراد الموضوع كاذبا والكاذب في البعض هو ان لا يكذب الا في بعض افراد الموضوع مثال هذا الاول قولنا كل حجر حيوان ومثاله الثاني قولنا كل حيوان انسان

الفصل الرابع عشر

في القياسات المؤلفة من مقدمات متقابلة

قد تؤلف قياسات من مقدمات متقابلة بالتناقض او بالتناقض ضمنا او ينتج من ان الشيء ليس هو نفسه وتشترك المقدمتان فيها في الحدود لكن تزوج بان تبدل اسم احد بما يرادفه او يوخذ بدل احد جزئية او كلية فيحكم عليه بما يقابل حكم الاخر فلو يقال مثلا الانسان ضاحك

الانسان ليس بضاحك بل البشر ليس بضاحك وقد يقال الحيوان متحرك بالارادة الحيوان ليس بمتحرك بالارادة بل الانسان ليس بمتحرك بالارادة وهذا القياس يستعمله المغالطون والجدليون ايضا على سبيل التكميت بان يسلم من خصم مقدمة ثم ينتج من مقدمات اخرى صحيحة مسلمة نقيض تلك المسلمة الاولى فينتج من الاولى ومن نقيضها اللازم من تلك المقدمات ان الشيء ليس هو وهذا الضرب من القياس لا تتألف في الشكل الاول الا ان تكون احد الحدود الثلثة مترادفة حتى ان اكرر الوسط بلفظ واحد كانت الكبرى مقابلة الصغرى حينئذ في المعنى واما في الشكل الثاني فيتألف بان يوخذ موضوع المقدمتين اسمين مترادفين ويحمل عليهما شيء واحد بالايجاب والسلب وفي الثالث كذلك بان يجعل الموضوع لفظا واحدا والمحمول اسمين مترادفين

الفصل الخامس عشر

في الحد وعلى المطلوب اول

وهذا هو ان تجعل المطلوب نفسه مقدمة في قياس ينتج منه المطلوب ويبدل فيه اسم بمرادف له حتى لا مثل ان يقال كل انسان بشر وكل بشر ضحاك فكل انسان ضحاك والنتيجة والكبرى شيء واحد فانه جعلت هي النتيجة بتبديل اسم بمرادفه صارت مقدمة الصغرى يكون طرفاها معنى واحدا ذا اسمين مترادفين كما قلنا الانسان بشر وقد يصار على المطلوب الاول في قياس واحد وقلما يخفى لاحد ضعف العقول وقد يقع ذلك في قياسات متتالية بان يكون المطلوب يبين بمقدمة تلك المقدمة انما نتجت بقياس بعض مقدماته المطلوب نفسه وكلما كان البعد كان من العقول اقرب وقد تكثر الصادرة على المطلوب الاول في الاشكال الثلثة لكن ان كان المطلوب موجبا كليا امكن في الشكل الاول صغرى وكبرى واح كان جزئيا لم يمكن الا صغرى وان كان سالبا كليا لم يكن الا كبرى واما في الثاني فان المطلوب ان كان موجبا كليا او سالبا ففي ضرب يكون صغرى وفي ضرب يكون كبرى هذا ان كان كليا فان كان جزئيا لم يمكن الا صغرى وفي الثالث ان كان موجبا جزئيا جاز

٧ مقدمة

صغرى وكبرى وان كان سالبا جزئيا لم يغير الاكبر فهو في الاول لا يصح بيانه بوجه ما لانه
يصلح لا صغرى ولا كبرى

الفصل السادس عشر

في ان شرطية بالقياس لغير ما هو قياس وفي ان قياس ما هو صفة
القياس وفي غير ذلك من قياسات المحدثة

فمن جهلة ذلك القسمة فقد ظن بها انها قياس على كل شيء وعند بعضهم هي البرهان على احد
ان كان احد عكتفيا بالبرهان وبحق انها تستعمل مقدمة في القضية الناتجة
الشرطيات المتصلة فتغني غنا المقدمات فقط اما في اقتراني من منفصلتين او من حملية
ومنفصلة وقد تستعمل ايضا مقدمة في القياس المقسم الناتج للحمليات وقد غنانا في
نتاج المحدود والمفصلة على انفرادها فانك ان قلت كل انسان حيوان وكل حيوان اما
مائت واما لا زال كانت النتيجة ان الانسان اما مائت واما لا زال اما احدهما بعينه فليس
يلزم من القسمة وهذا القياس ايضا فان الحيوان الذي هو كوطه هاهنا اعم من كل
واحد من المائت والذي لا زال الذين هما مجموعهما على انفصالهما الاكبر والوسط يجب ان يكون
اما اخص واما مساويا للاكبر ولئن قرن بالقسمة مقدمة استثنائية وهي ان الحيوان اما مائت
فليس انه مائت لا زال وليس بلا زال فهو ليس بمائت فاولا لم تكن النتيجة حاصلة من مجرد القسمة
بل منها ومن المقدمة الاستثنائية وكلوتنا في ان القسمة بعلى تجردها ليست قياسا لها
احتقادوه وثانيا ان كونه مائتا او ليس بلا زال امان يؤخذ مسلما او مثبتا بقياس اخر فان
اخذ مسلما فاي حاجة الى القسمة فليؤخذ اولا ان الانسان مائت وما هو مائت ليس
بلا زال فالانسان ليس بلا زال وان تبين بقياس كونه مائتا او ليس بلا زال ثم بعد ذلك
يؤخذ وسطا لبيان الاخر فالمفيد في النتاج ذلك القياس لا القسمة فليستعمل
دون القسمة نعم فائدة القسمة هي تذكر المحمولات واحضارها بالبال فحسب واما انها
ليست طريقا الى اكتساب فيدفسيرد فيه من بعد ما فيه مقنع ومنها الاستقراء وهو
حكم على كلي لوجوده في جزئيات ذلك الكلي اما كلها وهو الاستقراء التام الذي هو القياس
المقسم واما اكثرها وهو الاستقراء المشهور ومخالفته القياس ظاهرة لان في القياس يحكم
على

على جزئيات كلي لوجود ذلك الحكم في الكلي فالكلي يكون وسطا بين جزئيه وبين ذلك الحكم الذي
هو الاكبر وفي الاستقراء يقلب هذا فيحكم على الكلي بواسطة وجود ذلك الحكم في جزئياته
ومثاله اذا اردنا ان نبين ان كل حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة استقرينا جزئيات الحيوان
الطويل العمر فوجدناه مثل الانسان والفرس والجمل وكانت هذه الجزئيات قليلة المرارة
فحكمنا بهذا الحكم كليا في الحيوان الطويل العمر واستعمال هذه الحجة مخصوص بالحدسيين
ومن عادتهم الاقتصار على ما هو كالاصغري مثل ان يقولوا لدن كل حيوان طويل العمر فهو هذا
كذا وكذا او ما هو كالكبرى مثل ان يقولوا لدن كذا وكذا قليل المرارة وربما الزم القياس
القياسي وهو التاليف بينهما والاستقراء التام لحاصر لجميع الجزئيات نافع في البرهان و
لكن بشرط ان لا تاخذ الشكوك فيه في اجزاء القسمة وانما يمكن ذلك على وجهين احدهما
انه لو وقع الشك في ان الناطق هل هو مائت او ليس بمائت فحصت جزئيات الحيوان لا من جهة
الناطق وغير الناطق بل من جهة قسمة اخرى كالماشي وغير الماشي ووجد مائت بينا
لجميع اجزاء الاستقراء فحكم بسببها على الحيوان ورد من الناطق فقيل كل الحيوان
وكل حيوان اما ماشي وغير ماشي وكل ماشي مائت وكل ما هو غير ماشي كذلك فكل
حيوان كذلك فالنتيجة ان كل ناطق كذلك وهذا انما يتاتى ان كان الكلي قابلا لوجوبها
من القسمة او كثيرا حاصرين له الوجه الثاني ان يكون الحكم قد بان على الكلي من جهة
قسمة عاشر وقع الشك في جزئي من جزئيات اجزاء الاستقراء فوسط الكلي بين ذلك
الجزئي وبين الحكم الذي هو الاكبر مثاله لو شككنا في ان زيدا هل هو مائت وقد كنا تحققنا
ان كل حيوان كذلك من جهة قسمة الى الناطق وغير الناطق فعلمنا ان زيدا حيوان وكل
حيوان مائت فزيد مائت فان قيل انا بان هذا الحكم للحيوان من جهة الناطق وغير
الناطق وزيد يمكن وقوعه تحت الناطق لواسطة الحيوان فهلا بين بالناطق دون
الحيوان قلنا يمكن ان نحتاج حين ذلك في وجود مائت له لم يحضر بالبال وقوعه تحت الناطق
وحين اخذ الناطق في اجزاء القسمة ليؤخذ لاجل بيان الحكم في جزئياته بل لاجل كلية
الحكم في الحيوان بعمومه لجزئياته لو حضر بالبال فلو حضر بالبال وقوعه تحت الناطق كان

٧ الجزئي

البيان به اولى من بيانه بالجريان على ما استقرته في فن البرهان فان الاستقراء نافع في العلوم من هذين الوجهين وقد يستعمل لتنبيه على المقدمات الاولية تاما كان او ناقصا وقد يستعمل بوجه ما للتجربة ويحصل معه ضرب من اليقين فان لم يستوف كما بيناه في فن البرهان وفي غرضنا الموضع فلا جدوى له الا استقراء التام المفيد لليقين وغير التام هو مثل ما اذا استقرت الحيوانات فوجد اكثرها يحرك فكه الاسفل عند المضغ فحكم على كل حيوان بانه يحرك عند المضغ فكه الاسفل وربما كان حكم ما لم يستقرخلاف ما استقرى كالتمساح في مثالنا فانه يحرك عند المضغ فكه الاعلى ومنها التمثيل وهو الحكم على جزئي لوجوده في جزئي اخر مماثل او جزئيات اخر مماثلة بينها كقولنا السماء محدثة لمشابهتها البناء في الجسمية والبناء محدث فتركب من اربعة حدود اكبر كلي وهو المحدث واوسط كلي وهو الجسم واصغر وهو السماء وشبيه وهو البناء والاوسط محمول على الاصغر وعلى شبيهه والاكبر محمول على الاوسط لانه محمول على شبيه الاصغر وهذا ايضا من الحجج الخاصة بالجدليين ومن عادتهم ان يسموا الاصغر فرعا والشبيه اصلا والاكبر حكما والحكم وصف الشابه فيه جامعا ومن التمثيل نوع يسمونه الاستدلال بالشاهد على الغائب وكان الشاهد عندهم عبارة عن الحس وتوابعه ويدخل فيه ما يشهد به الانسان من امور نفسه الخاصة به كعلمه وارادته وقدرته والغائب ما ليس بمحسوس فيتوقون في الغائب حكم الشاهد لما بينهما من المشابهة في امر ما فنهو بعينه المثال الذي انا اخص منه الاصل فيه الشاهد والفرع الغائب واما التمثيل فيعم هذا وما نقل الحكم فيه من شاهد الى شاهد ايضا او من غائب الى غائب وهذا الطريق ايضا قاصر عن افادة اليقين اذ ليس من ضرورة تشابه امرين في شيء نشابههما في جميع الاشياء فنهم من اكتفى في تعدي الحكم من الاصل الى الفرع بمجرد المشابهة ومنهم من شعر بضعف هذا القدر فقال انما يكون المثال حجة اذا كان المعنى المشابه فيه علة للحكم ولعنى ان يبان كونه علة امكن رده الى البرهانيات بان يجعل المعنى المشابه فيه وسطا بين الاصغر والاكبر الذين يكون كونه علة عند حفائه بطريقين احدهما ما يسمونه طردا وعكسا والطرد هو ان يثبت الحكم لكل ما يوجد له هذا المعنى المشابه فيه والعكس هو ان يقدم الحكم في كل موضع لا يوجد فيه هذا

هذا المعنى ومرجع الطرد والعكس الى الاستقراء فانا لم نستقر الجزئيات لا يفيد القطع بوجود الحكم مع وجود المعنى وعدمه مع عدده وفيه من الوهن والضعف ما نبهنا عليه اذ استقراء جميع الاشياء المشاركة في هذا المعنى ليس بامر ممكن فربما يشذ عنا امور مباينة للاصل في هذا المعنى غير مشاركة له في حكم وهب انه لم يشذ عنه شيء اصلا فيجوز ان تكون جميع الاشياء الموجود لها هذا المعنى يثبت لها هذا الحكم سوى هذا الفرع اذ ليس يجب من تكرر معنيين في اشياء كثيرة تلازمهما في جميع الاشياء بل يجوز ان يكون فيما بينهما شيء مخالف لها فوجد سائرها المعنى المشابه فيه مع حكم ويخالفها شيء واحد في وجود المعنى المشابه فيه له دون الحكم وذلك الشيء هو الفرع المتنازع فيه الثالث هو ان يسبروا اوصاف الاصل ويتفحصونه ويبطلون ان يكون واحد واحد منها علة الى ان لا يبقى الا ذلك المشابه فيه فيقطعون بكونه علة مثل ان يقولوا البناء محدث فاما ان يكون حدوثه لكونه موجودا او لكونه قائما بنفسه او لكونه جسما او ليس لكونه موجودا والا لكان كل موجود محدثا ولا لكونه قائما بنفسه والا كان كل قائم بنفسه كذلك ولا لكذا ولا لكذا فبقي ان يكون لكونه جسما وهذا الطريق ايضا فاسد من اربعة اوجه احدها انه ليس يجب ان يكون كل حكم معللا بغير ذات ماله الحكم بل من الاحكام ما يثبت لذات الشيء كذاته لعلة غير ذاته والثاني ان هذا لا يصح بعد حصر جميع الصفات وهو راجع ايضا الى الاستقراء وليس هو برهانيا بل ربما يشذ عن هذا الحصر وصف هو العلة وهم يحسبون كذا يبالغون في هذا الحصر بل يقولون للخصم ان كان عندك وصف زائد فابرزه وجهل الخصم لا يكون حجة على عدم وصف زائد وربما قالوا لو كان الاصل وصف اخر لذكرناه كما لو كان بين ايدينا فيل لذكرناه وليس هذا مما يقبل ان يدعيه قط فيل بين يدي انسان سليم البصر لم يدركه وكم من المعاني الموجودة للاشياء ما تقدنا لطلبها ولم نذكرها في الحال الى بعد كد في البحث الشديد والثالث هب انهم حصروا في الشهود على جميع الاوصاف فلم يجب ان تكون الاقسام بعدد الاوصاف بل ربما كان الحكم لاجتماع عدة منها فما لم يبطل جميع الاقسام الحاصلة من اخذ الاوصاف مفردة ومركبة

غير واحد لا يتعين ذلك الواحد مثلا فانه لو كانت الوحدة كونه موجودا او كونه قائما بالنفس
وكونه مصنوع الاصبع وكونه من الماء والتراب فلا تكفي ان تدل واحدا واحدا منها بل لابد
من ان تقترنه له جميعها ايضا فنقول ولا لكونه موجودا وقائما بالنفس ولا لكونه موجودا
ومصنوع الاصبع ولا لكونه موجودا ومركبا من الماء والتراب ولا لكونه قائما بالنفس ومصنوع
الاصبع ولا لكونه قائما بالنفس ومركبا من الماء والتراب ولا لكونه مصنوع الاصبع ومركبا
من الماء والتراب ثم نفرض لكل جماعة ثلثة ثلثة منها ايضا كذلك الرابع هب انهم وفوا
بهذا ايضا لانه انما يلزم من هذا ان الحكم ليس لكل واحد من الاقسام المفردة والمركبة وحدها
وانه غير خارج عن هذا التقسيم ولكن لا يلزم منه ان كل ما هو موصوف بالقسم الرابع الباقي
فله هذا الحكم لا يجوز ان نقسم الرابع الى قسمة يكون هو عاما بالنسبة اليهما وهذا
الحكم يلزم من احدهما دون الاخر فيصح ان يقال ما سواه ليس بعلة وان العلة في احد
هذا الباقي وكذا لا يجب ان كل ما هو موصوف به فهو علة فانه لو دخل هذان
القسمان في القسمة وابطل سائر الاقسام دونهما لم يلزم ان كل واحد منهما علة
بل امكن ان تكون العلة احدهما كذلك اذا ورد في القسمة عام لهما جميعا لم يلزم ان
الحكم يتبع جميعه وذلك لان نتيجة هذا الوجه الثاني ان العلة هي كونه جسما لان العلة
هي بعض حتى تكون بعضا ماهية العلية فيكون كل ما هو علة للحدوث جسما وكل
جسم علة للحدوث فانا ان قلنا محال ان قياسهم حدوث البناء اما لذاته او لعلة وليس
لذاته فهو لعلة والعلة صفة والصفة اما ان تكون ابا او باجا او ميما فالعلة اما اب واما
باج واما ماد لكنه ليس باب ولا باج فالنتيجة ان العلة دلالتها الدال او موضوع النتيجة
ومحمولها يجب ان لا يغيرا عما كانا عليه في المقدمتين ولم يمكنهم ان يقولوا بعد قولهم
العلة صفة اما ان تكون الصفة هي الباء او الجيم او الدال حتى تكون النتيجة ان العلة
هي الدال ولم ان يقولوا اما ان تكون ب صفة او ج صفة او د صفة لكذب الفرضيتين
الاولتين فان كل ذلك صفة لواحد منها فقط ولعدم انتاج الوضع الثاني فانهما موجبتان
من الشكل الثاني واذا كانت النتيجة ان العلة هي الدال فهذه قضية اذا اعطيناها حكمها
احوالها كانت غايتها ان تصير كلية فيكون كل ما هو علة للحدوث جسما والقضية الكلية
لا تتعكس

لا تتعكس فلم يصر كل ما هو جسم علة للحدوث فهذا هو بيان فساد هذا الطريق الثاني لا بكل
باستعماله في الجدل الذي المطلوب فيه اليقين بل اقناع النفس وتظنيها بما يعتقد في
المشهور انه ناجع يقنع هذا ان كان المطلوب كليا واما ان كان جزئيا واريد اثباته
بالمثال كان قياسا ساذجا من الشكل الثالث فانك ان قلت البناء جسم والجسم محدث
لزم منه ان بعض الاجسام محدث ولم يكن لك ان تعين ان البعض هو السماء المتنازع
فيها او غيرها من الامور المعينة التي يسمونها فروعا وهي منها الصغرى وهو قياس وجدت
مقدمته الكبرى اما ظهورها واما استفادة عنها كما يقال في الهندسة خطا
اب اج خرجا من المركز الى المحيط فيهما اذا متساويان واما لا خفا كذب الكبرى كقول
الخطابي هذا الي انسان يخاطب العدو وفيه ازن خائن فكل من ينقر ولو قال كل مخاطب
للعدو وفيه خائن لشعر بكذبه ولم يسلم ومنها الراي وهو مقدمة محمودة كلية في ان
كذا كائن او غير كائن صواب فعله او غير صواب وتؤخذ دائما في الخطابة ومهلة ما
ازاحل منها قياس في الاغلب يصح بتلك المقدمة على انها كبرى وحذف الصغرى كقولهم
الحاسدون والاعداء يصحون وفيها الدليل وهو في هذا الموضع قياس اضماري
هذه الاوسط شيء ان واحد للاصغر نفسه وهو شيء اخر للاصغر دائما كيف كان ذلك
الانتاج ويكون على نظام الاول لوضع بمقدمتيه مثال ذلك هذه المرأة
ذات لبن فهي اذن فه ولكلت ورباسمي هذا القياس لغة دليلا ورباسمي
به الحد الاوسط ومنها العلامة وهي قياس اضماري هذه الاوسط شيء اما عام من
الطرفين معا حتى لو صرح بمقدمتيه كان الناتج منه موجبتين في الشكل الثاني
مثل قولك هذه المرأة مصفارة وذي اذن حبلى واما خاص من الطرفين حتى لو
صرح بمقدمتيه كان من الشكل الثالث كقولك ان الشجعان ظلمة لان نجاح
كان شجاعا وكان ظالما ومنها القياس الفراسي وهو يشبه الدليل من وجه
والتمثيل من وجه والاوسط فيه هيئة بدنية توجد في انسان المتفرس فيه
وليوان اخر غير ناطق ويكون من شأن تلك الهيئة ان تتبع مزاجا يتبعه خلق
فاذا وجدت تلك الهيئة حدس بوجود ذلك الخلق لان بينهما معلول علة واحدة

الالوكة
www.alukah.net

ولكن هذا بعد ان يسلم ان المزاجات الواقعة في ابتدا الخلقة والفطرة تتبعها اخلاق النفس كما تتبعها هيئات البدن لكنه يبقى وراء هذا تردد في ان هذا التخلق هل هو من توابع المزاج الذي تتبعه هذه الهيئة بعد تسليم ان تتخلق من توابع الدرجة وانما تمتنع النفس في ذلك فتضحك الحيوانات المشاركة له في ذلك تخلق فاذا وجد كل حيوان له ذلك تخلق متهيئا بتلك الهيئة وهو ليس له ذلك تخلق عاريا من تلك الهيئة او رث ذلك حدسا قويا وفراسة محكمة وهو دور هذا القياس من اربعة لحدود التمثيل مثل زيد والاسد وعظم الرجل والشجاعة الموجودة للاسد فسلمنا ولزيد بهذه الحجة فيقال ان فلانا شجاع لانه عريض الصدر كالاسد فنقول الاسد من حيث ان الوسط فيه هو عريض الصدر يتبعه وجود شيء اخر للاصغر وهو الشجاعة ومشاركته التمثيل من حيث الحكم على جزئي لوجوده في جزئي اخر لمشاركة

بيانها
الفن الثالث

قد تكلمنا على صورة الحجج التي هي هيئة التاليف الواقع في مقدماتها بما فيه مقنع واما موادها هي القضايا التي تركبت الحجج منها وما كان القياس بل الحجة يقال بالتشابه على شيئين فيقال للافكار الواقعة في النفس تاليفا مؤديا الى التصديق بشيء اخر وللقول المسموع المؤلف من اقوال يلزم من تسليمها قول اخر فمادة احدهما اذن المعاني المعقولة والقضايا الفكرية ومادة الاخر الاقوال المسموعة من حيث هي دالة على المعاني المعقولة وقد بينا من قبل ان الادلة تنقسم بسبب اختلاف موادها الى البرهانية والجدلية والمغالطية والخطابية والشعرية فان مواد الادلة اما ان يكون يقينيا او غير يقيني والقياس المركب منه يسمى برهانية واليقين هو اعتقاد ان الشيء لا يمكن ان لا يكون كذا اعتقادا لا يمكن زواله بالفعل او بالقوة القريبة من الفعل او لا يمكن ان له يكون كذا اعتقاد الا يمكن زواله واما ان يكون غير يقيني فاما ان لا يعتقد او ان اعتقد كان جائز الزوال لكن الاعتقاد الاول مستحكم لا يعتقد

معه بالفعل لنقيضه امكان والقياس المركب من بعضه كما سنحصله جدلي ومن بعضه مغالطي سوفسطائي واما ان يكون ظنيا وهو الذي يعتقد فيه الاعتقاد الاول ولكن معه اما بالفعل اعتقاد ان لنقيضه امكانا او بالقوة القريبة من الفعل واما ان يكون لا بالفعل ولا ان الذهن لا يفرض له والقياس المركب منه يسمى خطابيا واما غير المصدق به فانما ينفع في القياسات ذوات الاثر في النفس تاثير المصدق به من قبض او بسط او تنفير او ترغيب ويسمى مخيلا والقياس المؤلف منه يسمى شعريا وهذه المقدمات التي هي مواد القياسات واجزاؤها سواء اخذت يقينية او غير يقينية اما ان تكون مبينة بقياسات قبل هذه او لم تكن وكل بيان بقياس فقد استعمل في بيانه مقدمات اخر ولا بد من ان تنتهي الى مقدمات غير مفتقرة في نوعها الى البيان بشيء اخر والا لزم منه امتناع بيان شيء دون ان يبين قبله حال لا نهاية له او لزم منه البيان الدوري وهو ان تدور هذه المقدمات بعضها على بعض في البيان فتبين هذه بتلك وتلك بهذه ثم تبين الاخيرة بالاولى فيؤدي الى بيان الشيء بنفسه وبيانه بما لا يتبين الا به وكل هذا محال وهذه المقدمات المستغنية عن البيان في نوعها تسمى مبادي القياسات وهي ثلثة عشر صنفا اوليات ومشاهدات ومجربات ومتواترات ومقدمات فطرية القياس ووهميات ومشهورات بالحقيقة ومقبولات ومسلمات ومشبهات ومشهورات في الظاهر ومظنونات ومخيلة

فهي القضايا التي يصدق بها العقل الصريح لذاته ولغريزته لا بسبب من الاسباب الخارجة عنه من يقين او تخيل بخيلة او جب السلامة والنظام ولا تدعوا اليها قوة الوهم او قوة اخرى من قوى النفس ولا يتوقف العقل في التصديق بها الا على تصور الطرفين او جزئها الفرد فان تصور معاني اجزائها سابق الى التصديق بها من غير حصول التصور لو جزئها الفرد فان تصور معاني اجزائها سابق الى التصديق بها من غير ان يشعر بغيرها وغنما عن ذلك التصديق وهذا مثل قولنا الكل اعظم من جزئه والاثنان اكثر من الواحد وقولنا الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية فان هذه القضايا اذا عرضت على كل عاقل لم تقصر صفة الكل والاعظم والجزء والشيء والمساوي والواحد وحده نفسه مصدقا بها غير منفك عن هذا التصديق وليس ذلك من شهادة الحس فان الحس لا يدرك الكلي بل ادراكه مقصور على جزئي واحد او اثنين فصاعدا بشرط ان يكون محصورا وهذا فكر

من العقل حكمنا على كل كل **والوهميات** السابقة التي نعرفها بعد من هذا القبيل **واما المشاهدات** فهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة الحس مثل حكمنا بوجود الشمس والنار بوجود النار وحرارتها ووجود الثلج وبياضه والقار وسواده ومن هذا القبيل حكمنا بامور في ذواتنا غير مدركة بالحس الظاهر مثل بقوى باطنة غير الحس مثل شعورنا بان لنا تذكرة وارادة وقدرة وخوفا وغضبا **واما التجربيات** فهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة الحس وشركة من القياس فان الحس اذا تكرر عليه اقتران شيء بشيء مرارا غير محصورة وتكرر ذلك في الذاكرة حصل في الذهن مع هذه الاذكار قياس خفي وهو ان اقترانها لو كان اتفاقا لما دام وجوبا لما اطرد في اكثر الامر وهذا مثل الحكم بان السقمونيا مسهل للصفراء وان الخمر مسكرة والغذاء موسع وان الكواكب تتطلع وتغرب وترجع وتستقيم الى غير ذلك من الحركات المرصودة فانا اذا رأينا حدوث الاسهال وتكرره مع تكرر شرب السقمونيا علمنا قطعا تكرر سببه الموجب له اذ لو لم يحدث حادث الا بسبب وهو اما شرب السقمونيا او امر مقارن له اذ لو لم يكن كذلك لم يتكرر الاسهال مع تكرره على الاكثر فان ما يكون بالاتفاق لا يدوم اولا يقع على الاكثر فحكمنا بواسطة الحس وهذا القياس ان السقمونيا الحاكم عليه التجربة المقارن في بادئ الرأي مسهل للصفراء أو حادم يبقى على التردد فهو النوع الاستقرائي الناقص فاذا حصل اعتقاد محكم وثيق لا ريب للمنصف فيه حاز بتجربة واحدة تحصل هذه الوثاقة بتكرار التكرارات والقضايا التجربية يتفاوت فيها الناس فان من لم يتول التجربة لا يحصل له العقل المستفاد منها وما يجري مجرى التجربيات الحدسيات وهي القضايا المصدق بها بواسطة الحس وحدس قوي يذعن الذهن بحكمه وبزول معه الشك وبحدس بهو سرعة انتقال الذهن من معلوم الى مجهول وذلك مثل قضائنا ان نور القمر مستفاد لما نشاهد من اختلاف هيئات تشكل النور فيه بسبب قربه وبعده من الشمس وهذا حكم حدسي وكل من كان اصفى ذهنا واذكى قريحة كان اسرع الى هذا الحكم وفي هذا ايضا قياس خفي كما في التجربيات فان هذه الاستنارة لو لم تكن من الشمس بل كانت اتفاقا او من امر عارض لما استمرت على نمط واحد مع اختلاف تشكلاته بسبب اختلاف القرب والبعد **واما المتواترات** فهي القضايا التي يحكم بها بسبب اخبار جماعة عن امور تنتفي الريبة عن تواطئهم واتفاقهم على تلك الاخبار فتطمئن النفس اليها بحيث لو اراد التشكك فيها لم يقدر عليه وهذا مثل اعتقادنا بوجود مكة ومصر وبغداد

وبغداد ووجود نبينا محمد صلى الله عليه بسبب تواتر الشهادات وكثرتها بحيث لم يبق للشك فيه امكان وليس لهذه الشهادات مبلغ معلوم يوثر النقصان والزيادة في افادته اليقين بل المتبع فيه حصول اليقين فاذا حصل استدللنا به على كمال العدد لانا نستدل بالعدد على حصول اليقين وهذه القضايا وما قبلها من التجربات والحدسيات لا يمكن ان تثبت على جاحدها فان مجموده ان كان عن تكذيب فلا مطمع في افحامه وان كان لانه لم يتول ما تولاه المجرب او الحادس او المتيقن بما تواتر عنده من الاخبار فالسبيل الطريق المفضي به الى هذا اليقين كيف يسام اعتقاده ولا يمكن ان يزال شكه المتشكك فيها بالقياس على غيرها من التجربات والمتواترات فان تكرر الاحاسيس قد تتفق معه التجربة واليقين المستفاد منها في بعض الوقائع لبعض الاشخاص ولا يحصل بمثلها له اليقين في واقعة اخرى وكذلك تواتر الشهادات قد يفيد اليقين في بعض الوقائع ولا يفيد مثلها في واقعة اخرى فلا يقفى الاستشهاد بتلك الوقائع المتيقنة سرها تعلق اليقين في هذه

واما المقدمات الخطابية القياس فهي القضايا التي تكون معلومة بقياس حده الاوسط موجود بالفطرة حاضر في الذهن فكلما احضر المطلوب مؤلفا من حدين اصغر واكبر تمثل بينهما هذا الوسط للعقل من غير حاجة الى كسبه وهذا مثل قولنا ان كل اربعة زوج فان من فهم الاربعة وفهم الزوج تمثل له الحد الاوسط بينهما وهو كونها منقسمة بمتساويين فعرف في الحال كونها زوجا بسببه وليس معرفة الزوجية للاشياء مستفية عن الوسط فانه لو كان يدرك الاربعة ثمانية وسبعون لم تتمثل في الحال كونها زوجا ما لم يعرف الوسط **واما الوهميات** فهي القضايا التي اوجب اعتقادها قوة الوهم فمنها ما هي حادقة يقينية ومنها ما هي كاذبة والصادق منها هو حكمها في المحسات وتوابعها مثل حكمنا بان الجسم الواحد لا يكون في مكانين في آن واحد وان الجسمين لا يكونان بمجموعهما في مكان واحد والكاذب منها حكمنا في غير المحسات على وفق ما عرفناه من المحسات مثل ان كل موجود فيجب ان يكون

منحيزا مشارا اليه جهته وان العالم اما ملء لا يتناهى او ملء منته الى خلاء وهذه
الوهميات قوية جدا لا تتميز في بادئ الامر ومقتضى الفطرة عن الاوليات العقلية
ومعنى الفطرة ان يتوهم الانسان فانه حصل في الدنيا دفعة واحدة وهو بالعاقل
لكنه لم يسمع رايا ولم يعتقد مذهبا ولم يعلم شرائعه ولم يعرف سياسة ولكنه
شاهد المحسات وانتزع منها الخيالات ثم عرض على نفسه شيئا فان لم يشكك
فيه فهو من موجبات الفطرة بذاتها وان تشكك لم يكن من موجبات الفطرة بذاتها
ولو قدر الانسان نفسه بهذه الحالة لوجد من نفسه الشعور بهذه القضايا
من غير تردد لكن لما توجبه الفطرة الانسانية هو قبايل الصادق
ما توجبه فطرة القوة التي تسمى عقلا وانما يعرف كذب الكاذب من هذه القضايا
بشهادة الفطرة العقلية وما يتأدى اليها معتقدها من القياسات الصحيحة
فان العقل يؤلف قياسات من قضايا لا ينازعه الوهم في صحتها واستقامتها
ولو في كون التأليف ناتجا يلزم من تلك القياسات نتايج مناقضة لاحكام
هذه القوة فيمنع الوهم عن قبولها فيفعل بذلك انها فطرة فاسدة فيحيله قوة
لا يسمع دلك فتلك المحسات لتقهرها في نفسها ولذلك تقصر عن درك
ذاتها فان الوهم نفسه لا يتمثل للوهم وكذلك كثير من المعاني الباطنة كالخوف
والغضب والشهوة والغم لا يدركها الوهم الا متشخصة ذوات تحيز وتحيز فكيف
ظنك بما هو فوق المحسات مثل الباري والعقل والرسول او ما يكي المحسات
وغيرها من العلة والحلول والوحدة والكثرة والموافقة والمخالفة وغيرها
فان قيل كيف تكون هذه القضايا كاذبة وهي في قوة اليقينيات وتكاد سها
يكاد يرفع الثقة عن اليقينيات قلنا اليقيني هو الذي لا يتصور فرضه كما بيناه
وهذه لما دلت على انها ليست بيقينية واتبع المشهورات فهي قضايا وآراء
اوجب التصديق بها اتفاق الكافة او الاكثر عند معتقدها عليها مثل ان العدل
جميل والكذب قبيح والعلم اليقيني عن الجمع قبيح وكشف العورة في المحافل قبيح
منكر واسداء المعارف حسن محمود وليست هذه من مقتضيات الفطرة من حيث
هي

هي مشهورة بل مما تدعو اليه اما محبة السالم وصلاح المعيشة او شيء من الاخلاق
الانسانية مثل الحياء والرحمة والانفة والخجل او سنن بقيت قديمة ولم
تنسخ او الاستقراء الكثير بحيث لم يوجد لها نقيض فاذا قدر الانسان نفسه
خاليا عن هذه الاحوال وارادان يشكك فيها امكنه ولم يمكنه في ان الكل اعظم من
الجزء فهو انها غير فطرية والاوليات ايضا مشهورة وكذلك الحسيات والتجربيات
والمتواترات والوهميات غير ان الديانات الشرعية والمعارف الحكمية تقدح في
شهرة الكاذب منها لكن المشهور الصرف في استمرارها هو الذي يوجب اعتقاده
الا مجرد الشهرة فلو تكون الاوليات والوهميات وما عددنا معها اذن منها
ومن هذه المشهورات ما هو صادق ولكن يعرف صدقه بحجة ومنها ما يصدق
بشرط دقيق فان اخل به لم يصدق مثل قول الجمهور الله قادر على كل شيء
وهذا مشهور وانكاره شنيع مستقبح مع انه ليس قادرا على الاطلاق اذ
ليس قادرا على ان يخلق مثل نفسه فشرط صدقه ان يقال هو قادر على كل شيء
ممكن ومنها ما هو كاذب مثل اشتهار قبح ذبح الحيوان عند كثير من الناس اتباعا
لفطرتهم الضعيفة وان زين هذا القبح الكثير وليس نقيض المشهور هو الكاذب
حتى لا يحتاج الى نقيضه الشنيع والكاذب هو نقيض الحق الصادق ربما يكون
الكاذب شنيعا كما ان من الصادق ما هو شنيع والاراء المشهورة قد تكون
بالنسبة الى الكافة وقد تكون بالنسبة الى قوم دون قوم فان مشهورات
الاطباء غير مشهورات المنجمين وكذلك مشهورات كل صناعة قد تخالف ما
مشهورات صناعة اخرى واما المقبولات فهي الاراء التي مع التصديق بها
قول من يوثق بصدقه فيما يقول اما له مرسما وهي خيلة له او كرأي وفكر يتميز
به مثل اعتقادنا امورا قبلناها عن ائمة الشرائع والحكما رضي الله عنهم اجمعين
مثل ان الحسن فيثاب والمسيء يعاقب واما المسلمات فهي المقدمات

المأخوذة بحسب تسليم المخاطب سواء كانت حقة او مشهورة او مقبولة ولكن لا تليق قربها
الى تسليم المخاطب من هذه ما يلزم العقل قبولها والاقرار بها في مبادي العقل
ثم تصديقه بها اما بع استنكار وعناد فيه وتسمى معاندات واما بع مسامحة وطيب
نفس وتسمى اصولا موضوعة وسيكون لنا عود الى بيان هذه واما المشهورات فهي القضايا
التي يصدق بها على اعتقاد انها اولية او مشهورة او مقبولة او مسلمة لاشتباهها
بشيء من ذلك ولا تكون هي باعيانها وهذا الاشتباه اما ان يكون بسبب اللفظ
او المعنى وسياتي تفصيله في فن المغالطات واما المشهورات في الظاهر فهي
التي يصدق انها مشهورة كما يقع في خاطر الذهن فيصدق بها مبادي الرأي الغير
المتعقب على انها مشهورة واذا تعقبت لم توجد مشهورة مثل قول النبي صلى الله
عليه وآله اخاك ظالما او مظلوما فيعتقد ان الحق يعاون على الظلم واذا تؤمل
علم ان المشهور دفع الظلم عنه لا الاعانة عليه سواء كان من الحق او من غيره
كما فسره النبي عليه السلام بالمنع من الظلم حين رومع في كيفية نصر الظالم
والذي يشبه عندي ان هذا الصنف ليس زائدا على صنف المشتبهات بالمشهورات
فان الذهن انما يميل الى التصديق بها لمشابهة ما بينها وبين المشهورات ولعل
الفرق بينهما ان هذا بعد عن الذهن بمشهوريته كما يفاوضه ويزول عن قريب وذلك
بواسطة احتيال في التشبيه وقد يبقى واما المظنونات فهي القضايا التي
يصدق بها اتباعا لقالب الظن مع تجويز نقيضه كما يقال فلان نمام يسار العلماء في
حال السفر او قيل فلان يطوف بالليل فهو متلصص وكل ما قدرناه ان لم يكن الاعتقاد
فيه جزما بل هناك امكان لمقابله مع الميل الى ما اعتقد فهو من جملة المظنونات
كالمقبولات والمسلمات والمشهورات في الظاهر واما المخيلات فهي القضايا التي
تقال قولا للتصديق بها بل لتخييل موثر في النفس تاثيرا انجياضيا او قبضيا وبسطا
او اقداما او احجاما مثل قول من اراد تنفير غيره عن اكل العسل لا تاكله فانه

مرة مقيئة او تشبيه عن شرب الورد انه سرعان يفعل قارورة في وسطه روث او ترغيب غيره
في شرب الدواء انه الشراب او الحلوا فيجد السامع بهذه الاقوال في نفسه
ميلا الى التكذيب بها آثار المصدق بها واكثر الناس يقدمون على معارض الامور و
يحجمون عنها بسبب الاذعان لهذه المقدمات لا عن روية وفكر وعن خلية ظن لكن
مستعملها لا يرى من نفسه انه يكذب صادقة او لا يستعملها للتصديق وانكانت
صادقة فلا جرم المصدق به من الاوليات والمشهورات قد يعقل هذا الفصل من
التخييل يجوز استعمالها بدل هذه الخيالات وكذلك المظنونات انما تنفع في
المقاييس من جهة ما تعتقد لا من جهة اعتقاد مقابلها في الضمير فلا جرم جميع
المشهورات وغيرها من الاوليات نافع منفعتها وكذلك المشهورات انما ينتفع
بها من حيث هي معتقدة اعتقادا لا يخطر بالبال مقابلة لا من حيث امكان
الشكك فيها فلا جرم جميع ما قبلها من الضروريات الاولية والوهمية اذا لم
تكن شنيعة نافعة منفعتها واما فائدة هذه المقدمات ثلثة عشر صنفا لانها
اما ان تكون مصدقا بها او غير مصدق بها او غير المصدق به ان لم يجر مجرى المصدق
به في التاثيرات النفسانية من الرغبة والنفرة والشجاعة والجبن لم ينتفع
به في القياسات وهذه هي المخيلات والقسم الثاني الذي فيه التصديق
اما ان يكون التصديق به على وجه ضرورة او على وجه تسليم لا تختلج في النفس
معاندة فيه او على وجه ظن غالب والذي على وجه ضرورة فاما ان تكون ضرورته
ظاهرة وذلك بالحس او التجربة وما معها او بالتواتر او تكون ضرورته باطنة
والضرورة الباطنة اما ان تكون من العقل واما ان تكون خارجة عنه والتي
من العقل فاما ان تكون عنه من تجرده او عنه مستعينا فيه بشيء والتي عن
مجرد العقل فهي الاوليات الواجبة القبول واما التي عنه مستعينا بشيء فاما
ان يكون المعنى غير غريزي فيه فيكون هو التصديق الواقع بالكسب وذلك
يكون بعد المبادي وكل منها في المبادي واما ان يكون المعنى غريزيا في العقل اي

الألوكة
www.alukah.net

حاضرا وهي المقدمات الفطرية القياس واما الذي هو خارج عن العقل فهو احكام القوة
الوهمية وقد يكون على سبيل التسليم فاما ان يكون على سبيل تسليم صواب واما على سبيل
تسليم غلط والذي على سبيل تسليم صواب فهو اما على سبيل تسليم مشترك فيه واما
على سبيل تسليم من واحد خاص والمشترك فيه اما ان يكون متصافحا في الناس
كلهم او مستندا الى طائفة مخصوصة والمتعارف عموما يخصر باسم المشهورات المطلقة و
المخصوص بامة مخصوصة يخصر باسم المشهورات المحدودة ومنها المقبولات وما يكون
التسليم فيه من واحد خاص فيخصر باسم المسلمات واما ما هو على سبيل تسليم غلط
فهي المشبهات وبعد الضروريات والمعتقدات المسلمة المظنونات فقد استوفت
القسمة الاصناف الثلاثة عشر وليست هذه قسمة وجوب بل تكلفناها خوفا
لشر المبادي في حاضر والتيسيات من جملة هذه هي الدولبات والمشاهدات الغلطة
والظاهرة اذا لم يكن سبب مغلطا للحس من ضعف فيه او مفن في الحس من ضعف او
حركة او بعد او قرب مفرط او كثافة المتوسط وغير ذلك وكذلك التجريبيات اذا
استجمعت الشرائط الذي ذكرناها وكذلك المتواترات والقياسات الفطرية القياس
والوضعيات وغير ذلك وكذلك التجريبيات اذا كانت في الحسيات وهذه مواد القياس
البرهاني لان المطلوب من البرهان هو اليقين واما مواد القياس الجدلي فهي المشهورات
والمسلمات وللجدل فوائد منها الزام من عاند تحقيرا بعاندته اذ كان قاصرا عن رتبة
البرهان فيجدل به الى المشهورات التي يعتقدها واجبة العقول ويبطل برايه
الفاسد عليه ومنها ان من مراد تلقينه الاعتقاد الحق وكان ممن ارعن العوام ولا يرضى
بالتقليد والتعلم الوعظي الخطابي ولم يبلغ رتبة ادراك الحقائق من البرهان اليقيني
يتدرج الى تقدير هذا الاعتقاد الحق له بالاقيسة الجدلية ومنها ان كل علم جزئي
فتقدم عليه مقدمات تستبان في علم اخر اعلى من ذلك العلم ويراد المتعلم على تسليمها
مرة بالاقيسة الجدلية فيطيب نفسه بالاقيسة الجدلية الى ان يستحكم في العلم
ممرنها بالبرهان من العلم الاخر ومنها ان في قوة الاقيسة الجدلية ان ينتج
منها طرفا النقيض فاذا الفت قياسات على اثبات واخرى على النفي في مطلوب
واحد ورد الفكر والروية فيها فربما ادى من اثناء ذلك ما هو الحق واما مواد
القياس

القياس المغالطي فالوهميات والشبهات وليس في معرفته فائدة الا التوقي والاجتناب
وربما استعمل الامتحان من لا يعلم قصوره وكماله في العلم يستدل بذهاب الخلط على
او تنبيه له على رتبته واذ ذاك يسمى قياسا امتحانيا وربما استعمل في تكبيت
من يوهم العوام انه عالم فيكشف لهم عيبه ويحجز عن استبانة الصواب وقطا
فيه بعد ان يوقعوا على محكم الغلط دونه صدا لهم عن الاقتداء وعند ذلك
يسمى قياسا خاذليا واما مواد القياس الخطابي فالمشهورات في الظاهر والمقبولات
والمظنونات وفائدة الخطابة اقناع الجمهور فيما يحق عليهم ان يصدقوا به من الامور
السياسية والمصلحية والوظائف الشرعية وبقدر ما يحق ان يكون مقبولا عندهم
وعقير ما يجب ان يستهان به وغير ذلك مما يعد من صناعة في الفن المفرد لها واما
مواد القياس الشعري فالمخيلات والذي يرمي طالب السعادة من هذه الجملة
هي الاقوال البرهانية ليكتسبها والمغالطية ليتجنبها فهو حيث نذكرهما في
فنين انشا الله تعالى ونختم الكتاب بها

الفن الرابع
في البرهان ويشتمل على مقدمة وسبعة فصول

اما المقدمة

فهي في الوقوف على كمية الطالب العلمية قد بينا ان العلم اما تصور واما تصديق
فالطلب اذن اما ان يتجه نحو اكتساب التصور او اكتساب التصديق والطلب
التصوري صيغة دالة عليه وكذلك ما للطلب التصديقي من الصيغ الطالبة للتصور
صيغة ما وتسمى مطلب ما وهو على قسمين احدهما مطلب به معنى الاسم كقولنا
ما الخلاء وما الصفاء والثاني مطلب به حقيقة الذات كقولنا ما الروح وما
العقل وما الملك ومنها صيغة اي وهي تطلب تصور الشيء مميزا اما بذاته او
بعوارضه على ما يأتي ذكره في احدهما واما الصيغ الطالبة للتصديق فمنها مطلب هل

ويطلب به التصديق باحد طرفي النقيض اي الايجاب او السلب وهو على قسمين احدهما بسيط وهو الذي يطلب هل الشيء موجود مطلقا او ليس بموجود مطلقا كقولنا هل الخلاء موجود هل الخ موجود والآخر مركب وهو الذي يطلب هل الشيء موجود على حال كذا ووصف كذا او ليس كقولنا هل الله خالق الخير والشر او هل الله موجود بهذه الصفة ومنها مطلب لم وهو لطلب علة جواب هل اما يجب القول وهو الذي يطلب احد الوسطين الموقع الاعتقاد القول والتصديق به واما يجب الامر في نفسه وهو يطلب علة وجود الشيء في نفسه على ما هو عليه من وجوده مطلقا او وجوده بحال وهاهنا مطالب اخر مثل مطلب كيف وكم واين ومتى ومطلب هل المركب يقوى على الكل ويقوم مقامه ويمكن ان يجعل مطلب الآني مشتملا عليها ايضا فاذن مطالبها هل ولم يطلبان التصديق ومطلبا ما واي يطلبان التصور ومطلب ما الذي يجب الاسم مقدم على كل مطلب فان من لم يفهم ما يدل عليه الاسم يستحيل منه طلب وجوده او عدمه او طلب معرفة حقيقته في ذاته واما مطلب هل المطلق فمتقدم على مطلب ما الطالبة حقيقة الذات فان ما لا وجود له لا حقيقة له في ذاته بل الحقيقة هي حقيقة امر موجود فما لم يعرف الوجود لم تطلب الحقيقة لكنه ربما يكون الشيء موجودا في نفسه ويطلب معنى الاسم الدال عليه فيكون الجواب حينئذ بحسب الاسم بالنسبة الى من يعرف وجوده فاذا عرفه جاز ذلك الجواب بعينه حينئذ بحسب الذات وهذا يوهم ان مطلب ما الحقيقة قد تتقدم على مطلب هل المطلق اذ جواب ما كان حدا حقيقيا ولم يعرف الوجود بعد لكن الحق انه حد بحسب الاسم بالنسبة اليه وان كان حدا حقيقيا بالنسبة الى الامر نفسه ثم اذا عرف انه هذا الشيء المفهوم معنى اسمه موجود انقلب القول الدال على معنى الاسم حدا حقيقيا بالنسبة اليه لا هاهنا شك وهو ان المعدوم المحال الوجود كيف يتصور حتى يعلم بعد ذلك عدمه فان التصور هو اخذ صورة في الذهن مطابقة للموجود والصورة له في الوجود كيف تحصل مثال صورته في الذهن وحله ان المحال اما ان يكون ممتنعا لذاته او لتركيب فيه ولا تفصيل فتصوره يكون بمقايسة بالموجود كالخلاء وخلاء الله فان الخلاء يتصور بانه للاجسام كالمقابل وخلاء الله يفهم بانه لله كما للجار البارد فقد تصور

بتصور امر ممكن قيس هو به واما في ذاته فلن يكون متصورا ولا معقولا اذ لا ذوات له واما الذي فيه تركيب ما وتفصيل مثل العنقاء وانسان يطير فانما تتصور اولا تفاصيله التي هي غير محالة ثم يتصور لتلك التفاصيل اقتران على سبيل الاقتران الموجود في تفاصيل الاشياء الموجودة المركبة الذوات فيكون هناك اشياء ثلثة اثنان منها جزءان كل واحد بانفراده موجود والثالث تاليف بينهما هو منجبرة ما هو تاليف متصور بسبب ان التاليف من جبرة ما هو تاليف من جملة ما يوجد فعلى هذا النحو يتطلق معنى دلالة اسم المعدوم ويحصل تصوره وكل مطلب من هذه فانما يتوصل اليه بامور موجودة حاصلة حتى ان تصور المعدوم ايضا حصل بتصور متقدم لوجود موجود فهذا تمام المقدمة

الفصل الاول

في حقيقة البرهان واقسامه

البرهان قياس مؤلف من يقينيات لنتائج يقينية وقد عرفت اليقينيات والاستقراء المشتمل على الجزئيات كلها داخل في هذا الحد لانه داخل في جملة الاقيسة اذ هو القياس المركب والبرهان ينقسم الى البرهان الآني وبرهان اللم اما برهان الآن فهو القياس الذي اوسطه علة اعتقاد القول والتصديق فيه بحسب وبرهان اللم هو القياس الذي اوسطه علة لوجود الحكم في نفس الامر وهو بالنسبة الى الجزء الثقيلة فيه ايضا الذي هو وجود الاكبر في الاصغر ولا محالة ان تلك العلة تفيد اعتقاد القول والتصديق ايضا فهو مطلقا للعلة مطلقا لانه يعطي علة التصديق بالحكم وعلة وجود الحكم في نفسه وعلى الجملة كل واحد من البرهانين يعطي الكلية الا انما يعطي الكلية في التصديق بالحكم وعلة وجود الحكم في نفسه فقط مخصوص باسم الآن ثم ان كان الاوسط في برهان الآن مع انه ليس بعلة لوجود الاكبر في الاصغر معلولا لوجوده فيه لكنه اعرف عندنا من الاكبر كسمي وليلد وقد يتفق ان يكون الاوسط لعلة الوجود الاكبر في الاصغر ولا معلولا له بل امرا مغايرا له اوساويا له في الكلية والعلية اي فيهما معلولا علة واحدة واما الذي الاوسط فيه علة لوجود الاكبر في الاصغر

الألوكة
www.alukah.net

كان
لا في الاصفر فقط بل في غيره اما ان يكون علة للاكبر على الاطلاق وان لا علة له مطلقا كان علة له ضمنا وجد فله محالة يكون علة لوجوده في الاصفر واما ان لا يكون علة له على الاطلاق بل علة لوجوده في الاصفر فنقول ان كان الاصفر مساويا للاوسط ولما يليه كان ايضا في الوقوع تحت الاوسط ان كان اخص منه مثال ما الاوسط علة للاكبر على الاطلاق قولك هذه نخشة قد مسها النار وكل ما مسته النار فهو محترق فهذه نخشة محترقة فالاحتراق على الاطلاق معلول محاسة النار حيث كان في الاصفر ايضا يكون معلولها ومثال ما هو علة له في الاصفر محب او في مشاركة ايضا على الاطلاق قولك الانسان حيوان وكل حيوان جسم فالانسان جسم فالحيوانية ليست علة للجسمية على الاطلاق ولكنها علة لوجود الانسان جسما اذ الجسمية للانسان بواسطة كونه حيوانا فهي اول للحيوان وبواسطته للانسان ومثال ما الاوسط والاكبر معلول علة واحدة من برهان الان قولك هذا المريض قد عرض له بول خاثر ابيض في علة الحادة وكل من يعرض له ذلك فيه على الرسام ينتج ان هذا المريض يخاف على الرسام فالبول الابيض والرسام معا معلول علة واحدة وهي حركة الاخلاط الحادة الى ناحية الراس واذفاعها نحوه وليس واحدة منهما بعلة للاصفر معلولها للاصفر ومثال الدليل قولك هذا المجسم تثوب حماه فيا وكل من ثابت حماه فيا فالمجسم من عفونة الصفرا فالوسط وهو الثوب معلول الاكبر وهو عفونة الصفراء وكذلك تقول هذه نخشة محترقة وكل محترق فقد مسته نار فالاحتراق الذي هو الوسط معلول الاكبر الذي هو محاسة النار

الفصل الثاني

في اجزاء العلوم البرهانية وهي ثلثة الموضوعات والمسائل والمبادي

اما الموضوعات فموضوعات كل علم هو الشيء الذي يبحث في ذلك العلم عن اعراضه الذاتية والاحوال المنسوبة اليه كالمقدار للهندسة والعدد للحساب وبدن الانسان

الانسان من جهة ما يصح ويمرض للطب وقد استعملنا الموضوع فلهذا المعاني اظهر منها الموضوع الذي باذاء المحمول وهو المحكوم عليه اما بالايجاب او السلب ومنها الموضوع الذي فيه الغرض ومنها الموضوع بمعنى المعروض فاسم الموضوع مشترك في المطلوبين من هذه المعاني واذا كان المطلوب في العلوم هو الاعراض الذاتية للشيء الذي هو الموضوع فلا يكون الموضوع نفسه مطلوبا في ذلك العلم الذي تطلب فيه اعراضه مبينا بالبرهان بل اما ان يكون ثبوته بينا في نفسه كالموجود الذي هو موضوع العلم الاعلى وان لم يكن بينا كان مطلوبا في علم اظهر هو من الاعراض الذاتية لموضوعه الى ان ينتهي الى العلم الاعلى الذي يتقلد اثبات موضوعات جميع العلوم الجزئية وموضوعه انما هو الموجود المستغني عن اثباته وابانته بالحد والبرهان لكنه وان لم يبرهن في العلم الجزئي على وجود موضوعه فلا بد من ان يعطى فيه تصوره بالحد او الرسم فلا يكاد يخلو العارف ايضا من وجوده والتصديق به تسلما او برهانا فكيف نطلب وجود شيء آخر له واعلم انه قد يكون للعلم موضوع واحد كالعدد للعلم الحساب وقد تكون موضوعات كثيرة لكنها تشترك في شيء محدد به اما جنس كاشتراك الخط والسطح والجسم التي هي موضوعات الهندسة في كونها مقدارا او مناسبة كاشتراك النقطة والخط والسطح والجسم في مناسبة متصلة بحيث ان كانت النقطة من موضوعات الهندسة فان كنسبة النقطة الى الخط يكونها حدا ونهاية له كنسبة الخط الى السطح والسطح الى الجسم او نهاية واحدة كاشتراك الاركان والمزاجات والاخلاط والاعضاء والقوى والافعال التي نسبتها الى الصحة التي هي غاية علم الطب ان اخذت هذه موضوعات الطب لا اعتبرا موضوع واحد

المسائل فصلة كل علم هي القضية التي يطلب وجود محمولها لموضوعها في ذلك العلم وموضوعها اما ان يكون موضوع العلم نفسه او موضوعه مع عرض ذاتي او نوعا من موضوعها اما ان يكون موضوع العلم نفسه فكقولنا في العلوم الاعلى الموجود واحد او كثير وموضوعها مع عرض ذاتي كقولنا في العلوم الجزئية المقدار متناه او غير متناه وموضوعها مع نوع من موضوعه كقولنا في الهندسة كل مقدار اما متناه كالمطلق او غير متناه او مباين كالمضاف قولك في الهندسة كل مقدار اما متناه كالمطلق او غير متناه او مباين كالمضاف والثاني قولك كل مقدار مباين فهو مباين لجميع مشاركاته ومثال الثالث قولك في حساب الستة عدد تام فان الستة نوع من العدد ومثال الرابع

قولك في الهندسة كل خط مستقيم قام على خط مستقيم فان الزاويتين اللتين يحدثان
عن جنبتيه اما قائمتان واما معادلتان لقائمتين ومثال الخامس قولك كل مثلثة
قسمت زواياه الثلث مساوية لقائمتين واما محمول لها فينبغي ان يكون من العوارض
الذاتية للموضوع المسئلة او لموضوع العلم فلا بد من بيان الذاتي المستعمل
في هذا الموضع من الخطإ ويستعمل بمعنيين احدهما ما ذكرناه في خاتمة الكتاب
وهو المحمول الذي يفتقر اليه الموضوع في ذاته وحقيقته ولا شك انه يكون
مأخوذا في حد موضوعه وذلك مثل الحيوان للانسان والثاني ان يكون الموضوع
مأخوذا في حده او جنس الموضوع او موضوع المعروض له اما ما يؤخذ في حده الموضوع
فكالمظوسة التي يؤخذ في حدها الانف والذي يؤخذ في حده جنس الموضوع
فكالمساواة العارضة للمقدار او العدد وجنسها وهو الكم يؤخذ في حدها وما
يؤخذ في حده موضوع المعروض له فكالجسم الذي هو موضوع البياض يؤخذ في
حد ما يعرض للبياض من حيث هو ابيض وكالعدد الذي يؤخذ في حد مضروب بعدد
زوج في عدد فرد وانما سميت هذه اعراضا ذاتية لانها خاصة لموضوع
الصناعة او جنس موضوعها او شيء واقع تحتها فوجب او عرض آخر لا بد ان يكون داخلا
عليه عرضيا لكن ما يؤخذ في حده جنس موضوع الصناعة لم يستعمل في
الصناعة على الوجه العام بل مخصصا بموضوعها كالمناسبة التي تخصص بالمقدار
في الهندسة وبالعدد في علم العدد واذا عرفت معنى الذاتي المحمول المسائل يكون
ذاتيا بالمعنى الثاني ولا يجوز بالمعنى الاول لان ذلك الذي داخل في حد موضوعه
لا يتصور فهم موضوعه دونه فيكون معلوما اذا كان الموضوع معلوما فكيف يطلب
وجوده للموضوع وقد استثنى عن هذا حالتان احداهما ان لا يكون الشيء متصورا
بماهيته بل كعوارضه وامور خارجة عن ذاته او باسمه فقط مثل طلبنا ان
النفس هل هي جوهر ام لا والجوهرية ذاتية للنفس ومع ذلك هي مجهولة
مطلوبة بالبرهان وانما جاز ذلك لانا لم نعرف بعد حقيقة النفس وانما عرفنا
منها

منها الاسم وفعلا ما هو عارض من عوارضها وذلك تحريكها البدن وتصرفه فيه
بالجوهرية ليست ذاتية لهذا العارض المعلوم لنا وانما هي ذاتية لحقيقة النفس
المجهولة بعد فاذن لم يحط علمنا بشيء جهلنا ذاتياته والحالة الثانية ان
يكون الذاتي معدوم الوجود لما هو ذاتي له ولكن السبب المتوسط بينه وبين ما هو
ذاتي له مجهول فيطلب سببه ببرهان لم المطلب للعلمية في نفس الوجود فقط دون
الاعتقاد والتصديق به مثل انا اذا علمنا ان الزوايا جوهر ولكنا لا نعلم علة
كونه جوهرا فنطلبها بواسطة كونه جسما وبعض الذاتيات اولية لا واسطة
بينها وبين الماهية وبعضها وسط وهذا الطلبا نما يتصور فيما له وسط وما
الجاري في الحدود والمقدمات التي منها تؤلف قياسات اما الحدود فمثل
حد موضوع العلم فلا بد من تقديم العلم به كما ذكرناه وان كانت له اجزاء او
جزئيات فلا بد من تقديم حدودها ايضا مثل حدود اعراضه الذاتية فانها
وان كانت مطلوبة في العلم فلا بد من تقديم تصورها بالحد او الرسم كما عرفت
من تقديم التصور على التصديق اما المقدمات فاما مقدمات واجبة القبول
من الاوليات وغيرها مما لا يحتاج في التصديق به الى اكتساب فكذلك واما
مقدمات غير واجبة القبول ولكن يكلف المتعلم تسليمها فان سلمها على سبيل
حسن الظن بالمعلم سميت اصولا موضوعة وهذا الموضوع هو معنى المعروض وان
سلمها في الحال ولم يقع له بها ظن بل في نفسه عناد واستكبار سميت مصادرة
والاصول الموضوعة مع الحدود تجمع في اسم الوضع فتسمى اوضاعا ثم الاصول
الموضوعة والمصادرات لا بد من ان تكون مسائل في علم اخر يتعرف فيه وجود
محمولاتها لموضوعاتها بالبرهان الى ان ينتهي الى العلم العالي المحصل للعلوم الجزئية
اصولها الموضوعة لكنه يجوز ان تكون بعض مسائل العلم السافل اصلا
موضوعا في العلم العالي وقد يتكلم على هذا فيقال ان كانت مسائل العلم
السافل له تبرهن الا بعد اصول موضوعة سلمة من صاحب العلم الاعلى فلو

الألوكة
www.alukah.net

صارت هي اصولا موضوعة في العلم الاعلى لصارت مقدمات لاصولها الموضوعة فصارت
مقدمات لبيان نفسها وهذا دور محال لكنه انما يلزم منه الدور ان لو كانت مبينة
في العالم السافل بهذه الاصول الموضوعة ثم كانت ماخوذة في العالم الاعلى في بيان
تلك الاصول بعينها اما اذا جاز ان لا تكون مبينة في العلم السافل بهذه الاصول
الموضوعة بل بمقدمات بينة بنفسها او ان بينت بهذه الاصول فلا تكون ماخوذة
في العلم الاعلى في بيانها بل تكون تلك الاصول مبينة بمقدمات لا تنتهي على هذه
فلا يودي الى الدور والقسم الاول من المقدمات وهي الاوليات الواجبة القبول فقد
تكون خاصا بعلم علم وقد تكون عاما اما على الاطلاق لكل علم كقولنا كل شئ اما ان يصد ق
عليه الايجاب او السلب واما عاما لعدة علوم مثل قولنا الاشياء المساوية لشئ
واحد متساوية فهذا مبدا يشترك فيه علم الهندسة والحساب وما تحتهما
من العلوم ثم لا ينودي ما له كم فان المساواة لا تقال لغير ما هو كم او ذو كم الا بالاستعارة
والقسم الثاني منها فقد يكون خاصا ايضا بعلم علم مثل اعتقاد وجوب الحكمة للعلم
الطبيعي واعتقاد امكان انقسام كل مقدار الى غير النهاية للهندسي وقد يكون
عاما ايضا لعلوم ولكن لا يكون عاما على الاطلاق والا لم يكن مبينا في علم ما وقد وضعناه
مسلما في هذا العلم مبينا في علم اخر والمبادي الخاصة هي التي موضوعاتها
موضوع الصناعة وانواع موضوعاتها او اجزاء موضوعاتها وعوارضها الخاصة
وان لم تكن محمولة تواخاصة بموضوع العلم بل بجنسه فان استعمالها في الصناعة
يخصصها بها كما ذكرناه واما اذا كانت موضوعاتها خارجة عن موضوع الصناعة
فهو مبدا غير خاص والمبادي العامة تستعمل في العلوم على وجهين اما بالقوة
واما بالفعل واذا استعملت بالقوة لم تستعمل على انها مقدمة وجزء قياس
بل قيل ان لم يكن كذلك فمقابله وهو كذب حق ولا يقال لان كل شئ اما ان
يصدق عليه الايجاب او السلب لان هذا مستغنى عنه الا عند تبكيت المغالطين

والمناكرين

والمناكرين واما اذا استعملت بالفعل خصصت اما في جزئيها معا اعني الموضوع
والمحمول كقولنا في تخصيص هذا المبدا المذكور في العلم الهندسي كل مقدار اما مشارك
واما مباين وقد خصصنا موضوع المبدا العام الذي هو الشئ بالمقدار وخصصنا
الايجاب والسلب بالمشاركة والمباينة وقد تخصص الموضوع دون المحمول كما تخصص
قولنا الاشياء المساوية لشئ واحد متساوية بان يقال المقادير المساوية لمقدار
واحد متساوية فخصصنا الشئ بالمقدار وتركنا المحمول على حاله ومحمولات المقدمات
الواجبة القبول يجب ان تكون اولية والحمل الاولي يقال على وجهين احدهما
ان يكون التصديق به حاصلا في اول العقل لا بواسطة مثل ان الكل اعظم من الجزء
والثاني ان لا يحمل اولا على ما هو اعم من الموضوع كالحيوان والناطق والضاحك للانسان
فان كل واحد من هذه محمول عليه لا بواسطة شئ اعم منه لكا لجسم فانه محمول عليه
بواسطة امر اعم منه وهو الحيوان واما محمولات المقدمات التي صارت مرة نتايج فلا يجب
ان تكون اولية لانها محمولة على موضوعاتها بواسطة الحد الاوسط في القياس
الاول وربما كان الاوسط في ذلك القياس اعم من الوصف الذي هو موضوع هذه المقدمة
امثلا لكن يجب ان تكون ذاتية بالمعنى الثاني على الوجه الذي ذكرناه في محمولات
المسايل وضرورية ان كان المحمول في النتيجة ضروريا واوجب من النتيجة وشرط كونها
ذاتية انما هو لاجل ان المطلوب في العلوم البرهانية هي الاعراض الذاتية فالوسط
لو كان غريبا خارجا عن موضوع العلم كان الاكثر اما مساويا له او اعم منه وما وى
الخارج عن موضوع العلم خارج عنه ايضا فكيف اذا كان اعم منه فاذن لا يصلح
ان يكون محمولا في المسايل من الامور الغريبة لا يصلح في المقدمات وما يصلح ان يكون
محمولا هناك من الاعراض الذاتية واجناسها وفصولها واعراض اعراضها واعراض
جنس موضوع العلم صالح لها هنا ايضا واما لم تكن الاعراض الغريبة بحوثا عنها
لان العلوم اما كلية واما جزئية والعلم الجزئي انما هو جزئي لانه يبحث موضوعا

الألوكة
www.alukah.net

من الموضوعات ويجب عما يعرض له من جهة ما هو ذلك الموضوع فان لم يفعل كذلك
لم يكن العلم الجزئي جزئيا بل دخل كل علم في كل علم وفرغ النظر عن ان يكون في موضوع
مخصص بل شامل للوجود المطلق فصار العلم الجزئي العلم الكلي المطلق ولم تكن
العلوم متباينة فهذا بيان كون المقدمات ذاتية بالمعنى الثاني اما بالمعنى الاول
فيجوز ان يكون محمول احدى المقدمتين ذاتيا بذلك المعنى لموضوعها اما في المقدمتين
جميعا فلا لان الاكبر اذا كان ذاتيا بذلك المعنى للاوسط والاوسط كذلك للاصغر
صار الاكبر ذاتيا بذلك المعنى للاصغر لان ذاتي الذاتي بذلك المعنى ذاتي وقد بينا
ان هذا الذاتي لا يكون مطلوبا الا في حالتي الاستثناء واما شرط كونها ضرورية
اذا كان المطلوب ضروريا فلانها لو لم تكن ضرورية بل كانت جائزة الزوال والتغير
والتسبب بتوسطها شيئ لم يكن ثابتا لا يتغير فلم يكن ضروريا فاذا كان المطلوب
ممكنا واستعملت المقدمات لنتاج امكانه فلا محالة ان تكون ممكنة واذا صادفت
في نتيجة ان مقدمات البرهان ضرورية لا محالة فانما يعنون به احد امرين اما انها
ضرورية الصدق كانت ضرورية او ممكنة او انها ضرورية عند كون المطلوب ضروريا
ومعنى الضروري في البرهان اعم من الضروري الذي استعملناه في كتاب القياس فانا
نعني بالضروري هاهنا ما يكون ضرورته مادام الموضوع موصوفا بما وضع معه
كان ذلك الوصف دائما مادام موجودا اولم يكن واذا شرطت الضرورة في مقدمات
البرهان النتاج للضروري كان المقول على الكل فيها اخص من المقول على الكل المقدم
في فن العبارة اذ المقول على الكل هناك ما ثبت الحكم فيه لكل واحد من افراد
الموضوع من غير شرط الدوام بل لو كان الكل واحدا في بعض الاوقات كفى في كلية
القضية وها هنا لا بد من شرط الدوام مادام الموضوع موصوفا بما وضع به
لتحقيق المقول على الكل والكلي في البرهان زايد على المقول على الكل فيه شرط
وهو ان يكون المحمول فيه اوليا فاذا وجدت شرايط المقول على الكل مع زيادة

اوليه

اوليه حصل حينئذ كليا لكن ربما يعطي العقل الكلي فيعتقد انه ليس بكلي لسبب
شخصية الموضوع في الوجود لكنا قد بينا ان شخصية الموضوع لا تمنع الكلية
اذ نفس تصورك لا يمنع العقل على كثيرين كالشمس والقمر واما شرط كونها اوضح
من النتيجة فلكي تصلح للبيان فان ما ساوى الشيئ في الوضوح او كان اخفى منه
لا يصلح ان يبين به ما هو مثله او اوضح لكن ها هنا شكوك وهو ان مرد الواضحات
هي الاوليات فهذه الاوليات هل هي حاصلة لنا منذ وجدنا او حدثت بعد عالم
يكن لنا فان كانت حاصلة فينا من مبدا نشوئنا ونحن لا نشعر بها فهو عجيب
وكيف لم يخطر البتة ببالنا في عهد الصبي ان الاشياء المساوية لشيئ واحد متساوية
او الشيئ الواحد لا يخلو من احد طرفي النقيض وان حدثت بعد عالم تكن مأخوذة
بطريق البرهان او دونه فان كانت حدثت من غير برهان او هم المحال بموجب
قولكم لانكم جعلتم سبيل اقتناص المجهولات التصديقية دون البرهان ان حدثت
بطريق البرهان لزم التسلسل والدور وهما محالان فالطريق الى حل هذا الغموض
هو انها ليست حاصلة منذ خلقنا بالفعل بل بالقوة وليس كل علم تصديقي
حاصل بعد عالم يكن فحصوله بالبرهان بل ما اذا تصورت مفرداته وروعيت النسبة
بينها بالايجاب او السلب توقف الذهن على الحكم الجازم فيها والاوليات ليست من هذا
القبيل بل الذهن اذا تصور مفرداتها لم يتوقف في الحكم بالنسبة الواجبة بينها
على شيئ اخر وانما تكن حاصلة بالفعل لفقد انها ما يجب تقدمه عليها من التصور
فان كل تصديق فيتقدمه تصوران كما عرفت وسبكت اقتناص هذه التصورات
هي الحواس فالم تنطبع المحسات فيها ولم تتأد منها الى الخيال لم يأخذ العقل في التصرف
فيها وبيان هذا ان لنا قوة دراكة لبعض المعقولات بلا تعلم وكتساب وبعضها
بتعلم وقد عرفت طريق التعلم وما ذكرناه بلا تعلم فهو بمعونة الحس الظاهر والباطن
فان الحس وليكن حس البصر اذا ادرك نجمة او انسانا او فرسا تأدت تلك

الألوكة
www.alukah.net

الصورة المنطبعة من الحس الى الخيال وهو من الحواس الباطنة ثم اقبلت القوة المدركة
للمعقولات على هذه الصور فالتقطا متفقه فى اشياء مختلفه فى اخرى فميزت
المتفق فيه وهى الجسمية عن المختلف فيه وهى الحيوانيه والنباتية وميزت الحيوانيه
المتفق فيها بين الانسان والفرس مما اختلفا فيه من الانسانية والفرسية
فبلوت هذا القناص المعانى الكلية ثم اعتبرت الذاتية والعرضيه بين الاوصاف
والموصوفات فى هذه المعانى الكلية فتجردت لها الفصول والاجناس والانواع والعرضيات
اللوازم والمفارقة ثم اخذت فى انحاء التركيب بعضها على التركيب الخاص بالقول الجازم
لمعنى الشئ كالحد والرسم وبعضها على التركيب الخاص بالقول الجازم فما لم يتوقف فى الحكم
البتة فيه بعد هذا التركيب كان اوليا وما توقف فيه احتاج الى بيان بوسط فهذا
وجه من وجوه اعانة الحس فى حصول الاوليات وهو اعانة على سبيل التعرض
فان الحس لا يدرك الا الشخصى لكن الشخصيات اذا استقرت فى الخيال تناديه اليه
من الحس اقبل العقل على تجريدها عن الكم والكيف والاين والوضع المخصصة لها التى
هى غير ضرورية فى ماهيتها وجعلها كلية ثم الفها بعد ذلك فى الايجاب او السلب
فلاح له ما يجب ان يصدق به بذاته وتوقف فيما ليس كذلك الى حصول الوسط
وقد يستعين العقل بالحس فى الاوليات بطريق الاستقراء ايضا تنبيها لا احتجاجا
كمن يستقرئ جزئيات امور بينة الصدق الان بالنفس عند تعقله مثل استقرائه
جزئيات الكل اعظم من الجزء بان يحس هذا الكل وذاك الكل وهذا الجزء
وذاك الجزء وقد يعينه بطريق التجربة لا فى الاوليات بل فى عقايد اخرى لا تحصل
الا بالتجربة وقد عرفت الفرق بين الاستقراء والتجربة وقد يعينه بطريق الحدس
ايضا وهو ان يحس بامر فاتخذت النفس سريعا منه شيئا آخر اما الوسط
ان تصور طرفى المطلوب او الاكبر ان لم يتصور المطلوب فهذا وجوه اعانة
الحس للعقل فى الاوليات وغيرها وقد تشكك بشك اخر فى ابطال التعليم
والتعلم

والتعلم وقيل ان الطالب عالما ما اما ان يكون طالبا لما يجهله فكيف يعلمه اذا
اصابه وهى كمن يطلب عبدا آبقا لا يعرف عينه فلو ظفر به ايضا لا يعلم انه
المطلوب وحل هذا الشك يستدعى بيان انه كيف يمكن ان يعلم الشئ ويجهول
معا وان يعلم ويظن ظنا مقابلا للعلم فنقول ان اجتماع العلم والجهل بشئ واحد
او العلم والظن المتقابلين به قد يمكن على وجهين احدهما يستحيل فى حق شخص
فى وقت واحد والثانى لا يستحيل اما المستحيل فهو ان يعتقد ان كل آ ب
مع اعتقاد ان لا شئ من آ ب فى حالة واحدة بل يمكن ذلك فى حق شخصين
بان يقيس كل واحد قياسا ينتج فيه اعتقاده مثل ان يكون كل آ د
و ج معا بلا واسطة ثم كان كل د ب وكل ج ب ايضا فاعتقد احدهما
ان كل د ب وهو حق وقرن به صغراه وهو ان كل آ د فنتج ان كل آ ب واعتقد
الاخر ان لا شئ من ج ب وهو باطل وقرن به صغراه وهو ان كل آ ج
فنتج ان لا شئ من آ ب اما فى حق شخص واحد لو اعتقد مثل هذين القياسين
لاورثاه الشك والتوقف دون اعتقاد النتيجتين جزما واما ما لا يستحيل
فى حق اثنين واحد فهو ان يعتقد ان لا شئ من آ ب ومع ذلك يعتقد فى نفسه
اما عقد متى قياسى ناتج ان كل آ ب مثل ان كل آ ج وكل ج ب او المقدمة
الكبرى وحدها وهى ان كل ج ب ومع ذلك لا يعتقد بالفعل ان كل آ ب اذ
لا يلتفت الى ارتباط المقدمتين وتاليفهما وتوجههما نحو النتيجة ولا يكفى
فى حصول النتيجة حضور المقدمتين بالبال عالم يخطر هما على قصد ان يعلم
منهما حال اجتماع طرفيهما فيكون العلم بان كل آ ب علما بالقوة وظنه
ان لا شئ من آ ب ظن بالفعل ومثال ما يعتقد الكذب فحسب هو ان انسانا
يعتقد مثلا ان الاجرام السماوية لا تشارك الاجرام التى تليننا فى طبيعتها ثم
يحسب ان الكواكب نارية لانها نيرة وظنه بالفعل بناريتها مخصوص بالكواكب
وعلمه بانها غير نارية غير مخصوص به بل هو كلى تندرج الكواكب تحته

www.alukah.net

لانه علم بالجملة ان كل جسم سماوى لا يتارك النار واما ان الكواكب غير نارية
فهو جزى تحت هذا الحكم الكلى ولم يحصل بعد بالفعل بل هو بالقوة فليس من جهة
واحدة علم وظن بل علم الشئ من جهة لا تخصه وظن به نظنا مقابلا لعلمه
من جهة تخصه ومثال ما يعتقد المقدمتين جميعا مع ظن بالنتيجة مقابل
لما يجب لزومه من المقدمتين هو ان يرى بغلة منتفخة البطن فيظن انها حامل
مع علمه بانها بغله وان كل بغله عاقر لانه لا يجمعهما معا فى الذهن وانما يصيران
سببا للنتيجة بالفعل اذا خطرا معا بالبال وروعى ما يقتضيهما الواجب واعنى
بحو النتيجة واما اذا كانا معلومين بالتفاريق اولم يترتبا الترتيب الذى من شانه
ان ينتج فالعلم بهما سبب للنتيجة بالقوة لا بالفعل كما ان الكبرى وحدها اذا
علمت لم يعلم وجود النتيجة مالم يخطر بالبال ان الاصغر موضوع تحت الاوسط
فاذن الخدعة الواقعة مع العلم بالمقدمتين ومع العلم بالمقدمة الكبرى مشابهة
احداهما الجهول فيها يجرى هو بالقوة تحت كلى معلوم والثانية الجهول فيها بلازم
هو لازم بعد بالقوة عن ملزوم معلوم لا من حيث هو ملزوم بالفعل بل من حيث
ذاته ويندفع بهذا سؤال من يسأل فيقول هل تعلم ان كل اثنين زوج ولا بد
من نعم فى الجواب ثم يعود فيقول هل الذى فى يدى زوج فان اجبت بانا لا نعلم
عاد فقال فانتم تعلمون ان كل اثنين زوج فان الذى فى يدى اثنان ولم تعلموا
انه زوج فان الجواب عن هذا هو ان هذا مجهول جزى وما علمناه فهو علم كلى يدخل
فيه هذا المجهول بالفعل بل بالقوة فلا يكون المجهول به اى بهذا الجزئى مجهولا بالفعل
بذلك الكلى وعلى الجملة فهو علم بالمقدمة الكبرى فاذا حصل عندنا الصغرى وهى
ان هذا الشئ الذى فى يده اثنان وقرنا بها الكبرى وهى ان كل اثنين زوج حصل
لنا العلم بالفعل بان هذا الشئ زوج اما من مجرد معرفة هذا الكلى وهو ان كل اثنين
زوج فلا يلزم العلم بكل اثنين ليعلم بعد ذلك انه زوج فانا لم ندع المعرفة بكل اثنين
فيقتضى اذا لم نعلم اثنين ما ولم ندع المعرفة بكل اثنين زوج فيقتضى اذا لم نعرف

اثنين

اثنين زوجا وقد اجيب عن هذا السؤال بجواب فاسد وهو انا انما نعلم ان كل اثنين
عرفناه فهو زوج وهذا ليس بشئ فانا نعلم ان كل اثنين فى نفسه سواء عرفناه
اولم نعرفه فهو زوج فاذا تقررا مكان العلم والجهل معا بالشئ الواحد اذا كان احدهما
خاصا والاخر عاما واحدهما بالقوة والاخر بالفعل فنرجع الى حل الشك ونقول
المطلوب معلوم لنا بالتصور بالفعل ومعلوم لنا بالتصديق بالقوة اذ هو واقع تحت
العلم الكلى الحاصل عندنا وانما هو مجهول تصديقا من حيث هو مخصوص بالفعل ولو
كان معلوما من كل وجه فما كنا نطلبه اولو كان مجهولا من كل وجه ما تصور الطلب
ايضا فالمقدمة القائلة بان المعلوم لا يطلب غير مسلمة على هذا الاطلاق بل المعلوم
من كل وجه هو الذى لا يطلب والمقدمة القائلة بان ما ليس بمعلوم فلا يعلم اذا
اصيب غير مسلمة ايضا على اطلاقها بل ما لا يعلم من وجه ما واما اذا كان الامر
على ما وصفناه من كون الشئ معلوما من وجهين مجهولا من وجه واحد فيتصور
طلبه والعلم باصابته ويجازى هذا ما ورد من مثال الابق فان الابق كما انه
معلوم بصورته وعينه كذلك المطلوب معلوم بالتصور وكما يعرف الطريق الى مكان
الابق كذلك نعرف الطريق الموصل الى التصديق بالمطلوب فاذا سلكنا الطريق
اليه وكان عندنا تصور سابق لذاته فاذا افضى بنا الطريق اليه كان ذلك دالا
للمطلوب كما اذا سلكنا السبيل الموصل الى مكان الابق وكان عندنا تصور سابق
لذاته فاذا انتهينا اليه عرفناه وقد يتفق ان لم يكن سبق منا مشاهدة الابق
ولكنا تصورنا له علامة على ان كل من هو على تلك الهيئة والعلامة فهو ابقنا ونحن
العلم بالكبرى فاذا انضم الى هذا علم اخر وهو وجدان تلك العلامة فى عبد افادنا علما
بانه آبقنا فكذلك اذا انضم الى الكبرى صغرى افادنا العلم بالمطلوب فالعلامة كالاوسط
ووجدانها فى شخص كوجود الاوسط للاصغر وكون ذى العلامة آبقنا علم كلى سابق
يندرج تحته ان هذا العبد الموجود فيه تلك العلامة آبقنا بالقوة كما ان اتصاف
الاوسط بالاكبر علم كلى سابق يندرج تحته ان الاصغر موصوف بالاكبر اندراجا
بالقوة فقد حاذى الطلب العلمى ما تناوله من طلب الابق واندفع الاشكال راسا

٧ عذع

الآلوكة
www.alukah.net

الفصل الثالث

في اختلاف العلوم واشتراكها في الموضوعات والمبادي والمسايل وتفاوتها ونقل البرهان من بعضها الى بعض وكيفية تناوله للجزئيات تحت الكليات وحصول العلم بالممكنات من البرهان

العلوم تتخالف اما لاختلاف موضوعاتها او لاختلاف جهات موضوع واحد مشترك بينها والمختلفة الموضوعات اما ان لا يكون بين موضوعاتها مداخلة او يكون والتي لا مداخلة بين موضوعاتها فاما ان لا تشترك في الجنس او تشترك فان لم تشترك كحيوان متباينة مثل علم العدد والعلم الطبيعي وان اشتركت كحيوان متساوية في الرتبة مثل علم الهندسة الناظر في المقدار وعلم الحساب الناظر في العدد فان موضوعيهما يشتركان في الجنس وهو الكم والتي تكون بينها مداخلة فاما ان يكون احد الموضوعين اعم والآخر اخص واما ان يكون في الموضوعين شيء مشترك وشيء متباين به مثل علم الطب وعلم الاخلاق فانهما يشتركان في قوى نفس الانسان من جهة ما الانسان حيوان ثم يختص الطب بالنظر في جسد الانسان واعضائه ويختص علم الاخلاق بالنظر في النفس الناطقة وقواها العملية والقسم الاول الذي احد علميه اعم والآخر اخص اما ان يكون الاعم محمولا على الاخص او لا يكون فان كان محمولا فاما ان يكون عمومه عموم الجنس للنوع او عموم اللوازم مثل عموم الواحد والموجود والذي عمومه عموم الجنس فاما ان يكون النظر في الاخص من حيث صار نوعا وطبيعة ثم طلبت عوارضه الذاتية كالنظر في المخروطات التي هي نوع من المجسمات والنظر في المجسمات التي هي نوع من المقادير فيكون العلم بالموضوع الاخص جزأ من العلم الذي ينظر في الموضوع الاعم واما ان يكون النظر في الاخص وان كان قد صار اخص بفصل مقوم ليس من جهة ذلك الفصل المقوم بل من جهة بعض عوارض تتبع ذلك الفصل وذلك على ثلاثة اقسام احدها ان يكون ذلك العارض عرضا من الاعراض الذاتية فتنظر في اللواحق التي تلحق الموضوع

المخصوص

المخصوص من جهة ما اقترن به ذلك العارض فقط كالطب الذي هو تحت العلم الطبيعي فان الطب ينظر في بدن الانسان وهو نوع من موضوع العلم الطبيعي الذي هو الجسم من حيث يتحرك ويسكن ويمتزج ويفترق لكنه ينظر فيه لا على الاطلاق بل من جهة ما هو مخصص بعارض ذاتي وهو كونه بحيث يصح ويمرض ويبحث عن عوارضه الذاتية من حيث هو كذلك فهو تحت موضوع العلم الطبيعي والثاني ان يكون ذلك العارض امرا غريبا ليس ذاتيا ولكنه هيئة في ذات الموضوع لا نسبة مجردة فيؤخذ الموضوع الاخص مع ذلك العارض الغريب شيئا واحدا وينظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اقتران ذلك الغريب به مثل النظر في الاكر المتحركة فانه تحت النظر في الجسم

والقسم الثالث ان يكون العارض الغريب المخصص ليس هيئة في ذاته بل نسبة مجردة وقد اخذ الموضوع مع تلك النسبة شيئا واحدا وينظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اتحاده بتلك النسبة مثل النظر في المناظر فانه يأخذ الخطوط مقترنة بالبصر فيضع ذلك موضوعا وينظر في لواحقها الذاتية فهو تحت المقدار الذي هو موضوع الهندسة والذي عمومه عموم اللوازم فهو العلم الاعلى الذي موضوعه الموجود والواحد ولا يجوز ان يكون العلم بالاشياء التي تحته جزأ من علمه لان ليست ذاتية له على احد وجهي الذاتي فلا العام يؤخذ في حد الخاص ولا بالعكس بل هي موضوعة تحته واما القسم الذي ليس العام محمولا فيه على الخاص فهو ان يكون الخاص عارضا لشيء من انواعه كالنفس اذا نسبت الى موضوع العلم الطبيعي فانها من جملة عوارض تعرض لبعض انواع موضوع العلم الطبيعي فاذا اخذت من حيث اقترن بها امر غريب ما وجنسها وهو العدد وطلبت لواحقها من جهة ما اقترن ذلك الغريب بها لا من جهة ذاتها وذلك كالاتفاق والاختلاف المطلوبين في النغم فحينئذ يجب ان يوضع لا تحت العلم الذي موضوعه في جملته بل تحت العلم الذي منه العارض المقترن به وذلك مثل وضعنا الموسيقى تحت علم الحساب لا تحت العلم الطبيعي فجميع هذه

الألوكة
www.alukah.net

الموضوعات الخاصة يقال انها تحت العام الخاص الذى هو النوع او العارض
الذاتى الذى لم يتخصص بشئ اخر فانه مما يصح ان يقال له هو تحت العام يقال
انه جزء من العلم العام وفى ذلك العلم العام وغيره من هذه العلوم الخاصة لا يستحق
هذا الاسم العام فقط واما العلوم المشتركة فى موضوع واحد فاما ان يكون واحد
العلمين ينظر فى الموضوع على الاطلاق والاخر فى الموضوع من جهة ما مثل بدن الانسان
مطلقا ينظر فيه جزء من العلم الطبيعى وينظر فيه الطبايعى وهو علم تحت العلم
الطبيعى ولكنه لا على الاطلاق بل انما ينظر فيه من جهة انه يصح ويمرض واما ان يكون
كل واحد من العلمين ينظر فيه من جهة دون الجهة التى ينظر الاخر فيها مثل ان
جسم العالم او جسم الفلك ينظر فيه المنجم والطبيعى جميعا ولكن جسم الكل هو موضوع
العلم الطبيعى من حيث يتحرك ويسكن وموضوع النجومى من حيث يتألم فهذا بيان
اختلاف العلوم واشتراكها فى الموضوعات واما اشتراكها فى المبادى فاما
ان يكون اشتراكها فى المبادى العامة لكل علم وليس هذا من غرضنا واما ان يكون اشتراكها
فى المبادى العامة لعلوم عدة مثل العلوم الرياضية المشتركة فى ان الاشياء المساوية
لشئ واحد متساوية واما ان يكون ما هو مبدا فى علم مسئلة فى علم اخر
وهذا على وجوه ثلثة اما ان يكون العالمان مختلفى الموضوعين بالعموم والخصوص
فيبين شئ فى علم اعلى ويؤخذ مبدا فى علم اسفل وهذا يكون مبدا حقيقيا
او يبين شئ فى علم اسفل ويؤخذ مبدا بالقياس الينا واما ان يكون العالمان
غير مختلفين بالعموم والخصوص بل اما متشاركين فى موضوع واحد كالطبيعى
يفيد الاخر مبادى والعالمان المحركة الفلكية يجب ان تكون مستديرة او متشاركين
فى جنس موضوع لكن احدهما ينظر فى نوع ابسط كالحساب والاخر فى نوع اكثر تركيبا
كالهندسة فان الناظر فى الابسط يفيد الاخر مبادى كما يفيد العدد الهندسة
مثل ما فى عاشرة اقليدس وهذه الاشتراكات الثلث الاخيرة هى تعاون

العلوم

العلوم فان تعاون العلوم هو ان يؤخذ ما هو مسئلة فى علم مقدمة فى علم اخر
واما اشتراكها فى المسايل فانما يمكن اذا اشتركت فى موضوع واحد لكن احدهما
يعطى برهان الان والاخر برهان اللم مثل ان المنجم يثبت كرية الفلك لان مناظره
كذا والخطوط الخارجة اليه توجب كذلك والطبيعى يعطى اللم فى كريته لانه ذو
بسيطة البسيطة الواحدة لا تفعل فعلا مختلفا فى موضع فيكون فى بعض اماكنه
ولا يكون فى بعض وقد يعطيان جميعا برهان اللم لكن احدهما ربما اعطى علة فاعلة
والاخر علة صورية وستون اقسام العلل بعد هذا واما نقل البرهان فهو على
وجهين احدهما يقال للوجوه الثلثة المذكورة فى تعاون العلوم وهو ان يوخذ
شئ مقدمة فى علم على سبيل التسليم ويكون برهانا فى علم اخر فينقل برهانا
الى ذلك العلم اى يحال به عليه والثانى ان يكون شئ ماخوذا فى علم على انه مطلوب
فيبرهن عليه برهانا حده الاوسط من علم اخر فتكون احبز القياس صالحة الوضع
فى العلمين كما يبرهن على زوايا مخروط البصر فى علم المناظر بتقديرات هندسية على جهة
لو جعلت معها تلك الزوايا هندسية محضة لكان البرهان عليها ذلك وهذا انما
يمكن اذا كان احد العلمين تحت الاخر فيكون الاصغر من هذا العلم الذى هو تحت الاوسط
من العلم الذى هو فوق اما عارضا بجنس موضوع العلم السفلى او بجنس عارضه اويا
مما تقدم ذكره مما يمكن استعماله فى البرهان

واما الجزيات الفاسدة

فلا يتعين برهانا لان اليقين دائما لا يتغير والجزيات متغيرة فاسدة فلا يبقى برهانا عقد
دايم فانها اذا تغيرت وفسدت وزال اتصافها بالاوسط لم يبق اندراجها تحت
الكبرى فلا يبقى اعتقاد النتيجة فى حقها دائما واذا لم يكن برهانا يقينا فلا يتصور فى حقها
ما يفيد اليقين والبرهان يفيد اليقين بل يقوم البرهان عليها بطريق العرض فان
البرهان اذا قام على الكل واتفق ان دخل هذا الجزء تحته دخولا لا يقتضيه نفس الحكم
ولا التخصص يقتضى دوامه تحته بل دخولا اتفاقيا عرضيا كان قيام البرهان عليه ايضا
عرضيا واذا لم يكن عليه برهان فلا حد لها لان كل حد كما سنبينه فاما ان يكون مبدا
برهان او نتيجته او تمامه وهذا لا يصلح ان يكون جزء برهان ولا تمامه اذ لا برهان

الألوكة
www.alukah.net

عليها فلا يكون حد اتم هذا الحد وان كان من المقومات فلا تكون محمولة عليه لانه ذلك الشخص بل لطبيعة نوعه فيكون الحد للنوع وهذا داخل فيه بالعرض واما ان كان من العرضيات فلا يكون حد اصلا لانه لا يدوم الاعتقاد الحاصل منه وربما تشكك مشكك فقال كيف تمنعون قيام البرهان والحد على الجزئيات واصحاب العلوم يقيمون البرهان والحد على كثير من الاشياء الواجبة الوقوع المتكررة مع انها جزئية فاسدة مثل الكسوفات الشمسية والقمرية وغير ذلك من الامور المتجددة السماوية وجوابه ان البرهان لم يقم على الكسوف من حيث هو هذا الكسوف بل من حيث هو كسوف مطلق نسبته الى هذا الكسوف وغيره نسبة سواء الا ان الكسوف الذى قام عليه البرهان بصفته وحالته اتفق ان لم يكن الواحد الا أن تصوره منع ان يقال على كثيرين بل لم يتفق له وجود كثيرا كان تصور معنى الشمس والقمر لا يمنع قولها على كثيرين على ما سلف بيانه فى الكلى واما الممكنات فعلى امكانها برهان وهو ما يقيض لاستدعائه وجود ما لا تغير له اما على وجودها وعدمها المتغيرين فلا تم الممكنات اما الكثرية واما اتفاقية متساويه اما الاكثريان فلها لاستحالة على الكثرية واذا جهلت حدودا وعلى افادت علما وظنا اما العلم فلما كانها الاكثرى واما الظن فبوجودها وحصولها لان الامر اذا رجح ان العلة اكثرية ترجح جانب وجوده على عدمه فيحصل به الظن وهذا مثل نبات الشعر على الذقن عند البلوغ لعلة استحصاف البشرة وتانية البخار فان الغالب حصول هذه العلة فيغلب حصول معلولها واما الاتفاقيات فعلى دخولها تحت الامكان برهان واما تميز كونها من الاكوان فليس به علم ولا ظن ولا ترجح احد الجانبين وصار اكثريا

الفصل الرابع

فى ان الحد لا يكتسب بالبرهان والغريزة والاستقراء بل من طريق التركيب

كنا قد وعدنا كلا فى آخر المقالة الثانية بمضمون هذا الفصل فهذا حين فانجز

الوعد

الوعد فنقول الحد لا يمكن اكتسابه بالبرهان لان الوسط المترتب بين المحدود الذى هو الحد الاصغر فى القياس وبين الحد الذى هو الاكبر فيه لابد من ان يكون مساويا للطرفين فان الوسط لا يكون اخص من الاصغر فى موضوع ما ولا يجوز ان يكون هاهنا اعم على الخصوص فان الاكبر يكون اما اعم منه اوساويا وساوى الاعم اعم فكيف اذا كان اعم فيكون الحد اعم من المحدود وهذا محال فوجب ان يكون الوسط لا محالة مساويا فلما ساوى المحدود اما فصل اوخاصة اوحد اجزاء ورسم ولا يجوز ان يكون فصلا او خاصة لان الاكبر اما ان يحمل عليه مطلقا اوعلى انه حده فان حمل عليه مطلقا لم ينتج القياس الا حمله على الاصغر فقط وهذا مستغن عن القياس فان ذاتيات الشئ واجزاءه معلومة الحمل عليه دون القياس وليس المطلوب هذا بل كون الاكبر حدا له وان حمل على انه حد الاوسط فلا يخلو اما ان حمل على انه حد له من حيث هو فصل اوخاصة اوعلى انه حد لكل ما يوضع له ويوصف به والقسم الاول كاذب فليس حد النوع حد الفصل ولا حد الفصل حد لكل ما يوضع له ويوصف به من حيث هو فصل حد النوع واما القسم الثانى فاما ان يكون المحمل فيه على انه حد لكل ما يوضع له كيف كان اولما يوضع له وضعا حقيقيا والاول من هذا القسم كاذب ايضا اذ يوضع للفصل والخاصة غير النوع ايضا مما هو خاصته او فصله كالباكى والضحاك او منتصب القامة وغيرها من خواص الانسان يوضع للضاحك الذى هو خاصته وليس حد الانسان حدا شيئ منها واما الثانى وهو انه محمول على انه حد لما يوضع له وضعا حقيقيا فهو مصادرة على المطلوب الاول اذ المطلوب ان هذا هل هو حد النوع والموضوع الوضع الحقيقى للفصل او الخاصة هو النوع فكيف يوخذ فى جزء البيان ان هذا احد للموضوع الحقيقى الذى هو النوع وهو بعينه نفس المطلوب هذا مع ان الوسط يجب ان يكون اعرف للاصغر من الاكبر له وكيف يكون شئ غير الحد اعرف للمحدود من الحد وحد الشئ هو حقيقته وذاته فانه القول الدال على حقيقته وماهيته ولا اعرف للشئ من حقيقته واما ان هذا كان الوسط حدا اخر فهو باطل لانا قد بينا ان الشئ الواحد لا يكون له حدان تامان لان الحد التام هو المؤلف من جميع ذاتيات الشئ فاذا استوفت جميعا فى حد لم يبق للحد الاخر ما يتالف منه اللهم الا ان يكونا غير تامين بل اقتصر فى كل واحد منهما على بعض الذاتيات بشرط ان كان كل واحد منهما مساويا فى الحمل للمحدود وهذا باطل ايضا من وجهين احدهما ان المطلب بالبرهان لا يكون حدا تاما والثانى ان هذا الوسط لا يخلو اما ان يكون حمله على الاصغر حملا يشترط فيه انه حده والاكبر كذلك فى حمله على الاوسط واما ان يكون الحمل فيهما اوفى احدهما حملا فقط من غير اشتراط انه حد لما حمل عليه اما القسم الاخير فلا يلزم منه الان الاكبر محمول على الاصغر وهو معلوم دون القياس والقسم الاول باطل لان الكلام فى كون الاوسط حدا للاصغر والاكبر حدا للاوسط كالكلام فى الاول فاما ان يكتب

www.alukah.net

بقياس او طريق اخر غير القياس او اقتضب اقتضابا او وضع وضعا من غير الكتاب بطريق
فان اكتسب بقياس فاما ان يذهب الى ما لا نهاية له او ينتهي الى حد لم يفتقر الى وسط
او يدور فيبتني الاخر بالاول والتسلسل والدور محالان والانتهاء الى حد غير مفتقر الى وسط
يعبر بين حد حد واذا كانت الحدود كلها من الذاتيات بشرط مساواتها فلا يكون فيها بين
واخفى وان اكتسب بطريق اخر او وضع وضعا لا متلقى من طريق فليلتقط بمثله في الاول
والقسمة ايضا لا تفيد الحد لان القسمة تضع اقساما من غير تعيين قسم فان وضع سبر اقسم على التعيين
كان وضعا مستفادا من القسمة وان استثنى نقيض قسم لتاج الباقي فاما ان وضع في القسمة
ان هذا ذاتي اما الذاتي واما العرضي ثم استثنى للكل ليس حده لذاتي او وضع ان الشيء في نفسه اما الذاتي
واما العرضي اي محمول عليه اما الذاتي واما العرضي الاول هو بيان الشيء بما هو هو في نفسه لان حد الشيء
اين له مما ليس حده واما الثاني وهو نتاج اجزاء الحد من استثناء فناقصها عن القسمة بان نقول
الانسان اما حيوان او غير حيوان لكنه ليس غير حيوان فهو حيوان ولذلك اما ناطق او غير ناطق واما مايت
او غير مايت ثم ينتج الناطق والمايت باستثناء سلب غير الناطق والمايت ثم يجمع هذه الاجزاء وتوالي
قياسا اخر وهو ان هذه المحمولات الجوهرية المساوية للشيء قول منفصل دال على ماهية الشيء وكل قول
منفصل دال على ماهية شيء فهو حد فمجموع هذه المحمولات حده فليس بشيء ايضا لان القياس الاول
ايضا هو بيان الشيء بما هو مثله او هي منه لا اجزاء الحد بينة للمحدود غير محتاجة للبيان وهي ابين
من نقائضها او مثلها في البيان فليس سلب غير الناطق ابين للشيء من الناطق فلذلك نظائره واما القياس
الاخر وهو ان مجموع هذه المحمولات قول منفصل من امره كذا هو توسيط حد الحد فباطل طريق عرف ان حد
هذا الحد فكانه مصادرة على المطلوب الاول وعلى الجملة فتوسيط حد الاكبر سبب انه ابين للاصغر
من الاكبر له وتوسيط حد الاصغر لان الاكبر ربما يكون ابين له مثله فالاصغر ليس بقياس الاعلى اقوام تلهج
لا يخطر ببالهم معنى الشيء فاذا ذكر لهم حده تنبهوا لمعناه فابتدروا الى التصديق بالمحمول حين تصوروا
معناه او معنى الموضوع فكان عناء هذا التوسط في افادة التصور لا في التصديق بل التصديق حاصل
لو كان التصور حاصلا دون هذا الوسط واذا كان كذلك فمن يفهم ان الحد قول منفصل دال على ماهية
الشيء ولا يسلم ان مجموع هذه المحمولات المساوية للشيء كيف يسلم انها قول منفصل دال على ماهية
الشيء فان كان بينا انها قول منفصل دال على ماهية الشيء كان بينا انها حد دون هذا التوسط فان
معنى الشيء اذا كان بينا لشيء اخر كان هو بيانا له لا محالة اذ ليس هو غير معناه وان لم يكن بينا انها حد
لم يكن بينا انها قول منفصل دال على ماهية الشيء فكانه مصادرة على المطلوب الاول من هذا الوجه
ايضا والاستقراء ايضا ليس طريقا الى كتابه فان الجزئيات اذا حصرت فاما ان يحمل الحد عليها على انه
حد

حد لكل واحد منها من حيث هو شخص وهو كاذب فليس حد النوع حد الاشخاص الواقعة تحته من حيث
هي اشخاص او يحمل على انه حد نوعها وهو مصادرة على المطلوب الاول او يحمل مطلقا لا على انه حد موجبه
ان يكون محمولا ايضا على النوع من غير زيادة انه حده ولا يمكن اكتسابه ايضا من حد الضد فان ذلك
الحد كيف اكتسب فان اكتسب من هذا وجود دور وان اكتسب بطريق اخر فليلتقط به ايضا على انه ليس
لكل محدود ضد ثم ليس احد الضدين باولى بان يلتقط حد ضده من حد وصف الضد الاخر فاذا تزيفت
هذه الطرق كلها فليبن طريق اقتناص الحد وهو طريقة التركيب وذلك بان نعود الى الاشخاص التي لا تنقسم
من جملة المحدود سواء كان المحدود جنسا او نوعا ونتفرض المقولة التي هي واقعة فيها من جملة المقولات
العشر ولا تكتفي بشخص واحد بل ان كان المحدود جنسا التقطنا اشخاص النوع الواقعة تحته او كان
نوعا قصدنا الى عدة من اشخاصه ونأخذ جميع المحمولات المقومة لها التي هي تلك المقولة من الاجناس
والفصول او فصول الاجناس واعني بقولي ما هو كالاجناس الموضوع الماخوذ في ماهية
العرض الذاتي الذي كالاجناس للغطوسة ثم ناخذ الاعم ونزدوجه بالخاص القريب منه مقيدا به على
ما عرفت التقييد ونجتهد في الاحتراز من التكرير مثل ان نقول جسم ذو نفس حساس حيوان فان الحيوان
قد تكرر تارة مفصلا وتارة مجملا فاذا جمعت هذه المحمولات على هذا الوجه نازلا من الاعم الى الاخص ووجدتها
مساوية للمحدود في الحمل والمعنى كان القول الوافي مرادا الاعلى كمال حقيقة الشيء وهو الحد اما المساواة
في الحمل فهو ان كل ما يحمل عليه المحدود يحمل عليه هذا القول وكل ما يحمل عليه هذا القول حمل عليه المحدود
واما المساواة في المعنى فهو الاشتمال على جميع ذاتيات المحدود بحيث لا يشذ منها شيء وكثير من الاقوال
المساوية في الحمل لا يكون مساويا في المعنى بل يقومه كثير من الذاتيات كما تقول الانسان جسم ناطق
فان هذا مع اختصاصه بالانسان ومساواته اياه يحمل بمعنى الحيوانية وكما تقول الحيوان جسم ذو نفس
حساس وتقتصر عليه فانه ناقص في المعنى لان الحيوان وراء هذا كونه متحركا بالارادة ونباتا وبان مع ذلك
في الحمل ثم ان كان لاقرب اجناس المحدود اسم موضوع كان الاولى ايراده لانه يدل على جميع الذاتيات المشتركة
بالنقض ثم يردف بجميع الفصول الخاصة بالمحدود وان كانت الغا وان لم يكن له اسم اوردت ذاتياته مفصلة
بدله اي حده وهذا كله مما سبق بيانا له في المقالة الثانية لكن العرض في اعادته التنبيه على انه هو طريق
التركيب وان لا طريق الى اقتناص الحد غيره والقسمة وان عزلناها عن رتبة افادة الحد فلها معونة في طريق
التركيب من وجوه ثلثة احدها دلالتها على ما هو الاعم والاخص من المحمولات فليلتقط منها كيفية ترتيب
اجزاء الحد في البداية بالاعم وتقييده بالاخص والثاني دلالتها على اقسام الشيء من طريق ما هو فنجعل
الشيء جنسا لما يليه في الرتبة ونقرن فصله الخاص به من غير تجاوز الى فصول الاجناس الاخص منه فيجري
ترتيب الاجناس على هذا التوالي والثالث دلالتها على جميع الذاتيات عرضا دلت عليه طولا فان الشيء
يمكن ان ينقسم بقسمين ليس قسما احدهما تحت قسمي الاخر كانقسام الجسم ذي النفس الى المتحرك بالارادة

www.alukah.net

وغير المتحركة ومرة والحساسي وغير الحساسي اخرى فقسمة الشئ الى اقسام متباينة بعضها فوق بعض قسمة طولية وقسمة الى اقسام متساوية فى الرتبة قسمة عرضية فاذا استقصى هذا الاستقصا اوشك ان لا يفوت القسمة شئ من الذاتيات وانتهت الى الذاتيات التى اذا قسمت بعد ذلك وقعت القسمة بالعرضيات والاشخاص فان القسمة من الجوهر اذا انتهت الى الانسان وقعت ولم تنقسم بعد الذاتيات وبعدها اما ان تنقسم الى الاشخاص او الى الفصول العرضية كالكاتب والاعمى والخياط والحادث وغير ذلك

الفصل الخامس

فى ماهية الحد والبرهان

قد بينا ان كل واحد من مطلبى لم وما الطلبية حقيقة الذات بعد مطلب هل ولم تطلب العلة الذاتية فى البرهان وما تطلب الحد المعرف لحقيقة الشئ وماهيته فيتفق سؤالان طلب البرهان والحد فى تاخرهما عن هل ويتفق للجوابان ايضا لان العلل الذاتية مقومة للشئ فهى داخلة ايضا فى جواب ماهو اى الحد حسب دخولها فى جواب لم الطالب للبرهان الحقيقى وبهذا يعلم ان البرهان وان لم يكن طريقا الى اكتساب الحد فبعضه ناضح فى حدسى بعض الحدود وهى التى حدودها الوسطى علل ذاتية للشئ ولسنا نعنى بهذا ان هذه العلل يستفاد كونها ذاتية من البرهان كلا فما لم يعرف من قبل كونها ذاتية لا تجعل حدود البرهان بل نعنى به التنبه لها بالبرهان وزوال الغفلة بسببه ومثاله ما اذا سئل لم ينكسف القمر فقال لانه توسطت الارض بينه وبين الشمس وكلما وقع كذلك زال ضوءه فان الكسوف ينبئ به وعلة الكسوف ايضا وماهيته كذلك فان الكسوف هو زوال ضو القمر لتوسط الارض بينه وبين الشمس فيتنبه من مثل هذا البرهان للحد لكن الحد الكامل لا يكون حدا واحدا فى البرهان اى جزء مقدمة بل جزآن وايرادهما فى الحد خلاف ايرادهما فى البرهان اذ يقدم فى الحد ما اخرته فى البرهان ويوخر ما قدمته فانك قدمت توسط الارض على زوال الضوء فى البرهان وفى الحد الكامل توخره فتقول الكسوف هو زوال ضو القمر لتوسط الارض بينه وبين الشمس فان جعلت كل واحد من جزئى البرهان حدا واتفق ان كان مميزا و ان لم يكن حدا تاما نحو الذى يكون مقدما فى البرهان اى الحد الاوسط حدا هو حد البرهان مثل توسط الارض فى هذا المثال والذى يكون موخرا فيه اى الحد الاكبر حدا هو نتيجة برهان مثل زوال ضو القمر ٧ انماع
هاهنا وهذا يتفق اذا كان بعض اجزاء الحد التام علة للمجرد والاخر منها هو المعلة من جزئى الحد التام اذا اقتصر عليه يسمى حدا هو حد البرهان وما هو المعلوم اذا اقتصر عليه يسمى حدا هو نتيجة برهان والحد التام هو المحدود عرفا فلفظة الحد تقال بالتشكيك على جملة اشيا وانما قلنا بالتشكيك لان المعنى فى هذه الاشيا ليس مختلفا من كل وجه فمن ذلك الحد الخارج لمعنى الاسم وهو الذى لا يلتفت فيه الى وجود الشئ فى نفسه ومرها كان وجود الشئ غير معلوم والحد لا يكون الا بحسب الاسم كتحديد المثلث

المتساوى

المتساوى الاضلاع فى فاتحة اصول الهندسة فاذا عرف الشئ وجود علم ان الحد لم يكن بحسب الاسم فقط ومن ذلك الحد بحسب الذات فمنه ما هو حد البرهان ومنه ما هو نتيجة برهان ومنه ما هو حد تام مجتمع منهما ومن ذلك ما هو حد لا صور لا علل لها ولا اسباب او اسبابها وعللها غير داخلة فى جواهرها مثل تحديد النقطة الواحدة والحد وما اشبه ذلك فان حدودها لا بحسب الاسم فقط ولا حد برهان ولا نتيجة ولا مركب منهما

الفصل السادس

فى اقسام العلل وتفصيل دخولها فى الحدود والبراهين ليتم به الوقوف على مشاركة الحد والبرهان

العلة تقال على اربعة معان الاول الفاعل وحد الحركة كالنجار للكرسى والاب للصبى الثانى ما يحتاج اليه ليقبل ماهية الشئ وهو المادة مثل الخشب للكرسى ودم الطمث والنطفة للصبى الثالث الصورة فى كل شئ فانه مالم تقرن الصورة بالمادة لم يتكون الشئ مثل صورة الكرسى الرابع الغاية التى لاجلها ٧ الشئ الشئ كالكن للبيت والصلوح للجلوس وللكرسى وكل واحدة من هذه العلل تصلح ان تقع حدودا وعلى لان كل علة لشئ فى شئ فهو اما واسطة بينهما لكن منها ما هى قريبة ومنها ما هى بعيدة ومنها ما هى بالذات ومنها ما هى بالعرض والقريب من العلة الفاعلية هى كالعفونة للحمى ومن العلة الصورية كقيام خط على خط عن زاويتين متساويتين تكون الزاوية قائمة ومن العلة المادية كاستيلاء البرد اليابس على الرطب فى الاختلاط للموت ومن العلة الغائية كتوقى احتقان الخلط واستيلاء البرد للحمى للحمام واما البعيدة من العلة الفاعلية فكالدة للحمى ومن العلة الصورية كقيام خط على خط للكون الزاوية قائمة من العلل المادية لتضاد الاركان للموت ومن العلل الغائية كتوقى سوء الهضم للشئ واما الذات من العلة الفاعلية كالثقل لانهدام الحائط وكالسقونيا فانه يسهل بذاته ومن المادية فكالصقالة لعكس الشعاع ومن الصورية مثل كون الزاويتين متساويتين فى الجنبين لكون الخط عمودا ومن الغائية كالهجة للشئ واما العرض من العلة الفاعلية فكزوال الدعامة لزوال الحائط وكالسقونيا يبرد لانه يبرد المسخن اعنى الصفر وكذلك شرب الماء البارد يسخن لانه يجمع المسخن ومن المادية فكالحديد يدبه لعكس الشعاع ومن الصورية فلكون الزاويتين الواقعتين عن جنبى الخط قائمتين لكون الخط عمودا ومن الغائية فكالعثور على كنز للشئ وقد تكون كل واحدة من هذه العلل الاربع قريبة كانت او بعيدة وقد تكون بالفعل واذا كانت بالفعل كانت سببا لكون المعلول بالفعل واما اذا كانت بالقوة فليست سببا لكون المعلول

الألوكة
www.alukah.net

بالقوة فان ذلك للمعلول من نفسه وقد تكون كل واحدة منها خاصة كالبناء للبيت وقد تكون
عامة كالصانع للبيت واعلم ان المعلول اذا وضع بالفعل فقد وضعت العلل كلها لكن الغاية ربما لم
توجد بعد من حيث هي فيالاعيان كالاضطجاع مع وجود الفراش فانما كان كذلك لانها ليست علة من حيث
هي موجودة في الاعيان بل من حيث هي ماهية فان معناها اذا تعقل في الاذهن الفاعل بعلمه على الفعل هي
من حيث معناها وماهيتها علة العلة الفاعلية ومن حيث هي موجودة معلولة لها ان كانت من الغايات
الحادثة بالفعل والعلل الاربعة للشيء الواحد اذا حصلت بالفعل فلا شك في حصول المعلول اما احداها
فمنها بالزم وجودها وجود المعلول لانه وحده مجموع العلل ولكنه من جملتها بحيث لا ينفك وجوده
عن وجود جميعها فيلزم وجود المعلول اذن عند وجوده جملتها ومنها ما لا يلزم فيه ذلك اما الصورة
والغاية فيلزم من وجود كل واحد منهما وجود المعلول واما المادة فهي كثير من الامور الطبيعية تلزم
عند حصول استعدادها الصورة بالضرورة ويوجد بوجود الصورة المعلول والغاية ايضا فان
هذه الصورة لا تمنع الغاية اذ الامور الطبيعية وان كانت كلها ضرورية فهي لغايات مثل ان المادة
التي خلقت منها الاسنان الطواحن عريضة اذا حصلت بتمام الاستعداد تلزمها الصورة ضرورة
ومع ذلك فان خلقتها عرضها لتمام وغاية وهو طحن الطعام كما ان خلقة حدة الانياب لتمام وغاية
وهي قطع الطعام وفي كثير منها لا يلزم حصول استعدادها الصورة لان تلك الصورة تحدث بحركة
من علة محركة ولا حركة الا في زمان ومن هذا القبيل الامور الصناعية فان الصورة لا تلزم منها من مجرد
وجود المادة وربما لم يسبق الفاعل الى المفعول وان حصل استعداد المادة لان الفاعل ربما
كان غريبا خارجا فربما لا يلاقي المادة وربما لا يلاقي اما اذا كان الفاعل قوة طبيعية في جوهر المادة
فلا يمكن ان لا يحصد زرعها فعلها عند حدوث الاستعداد التام سواء كان دفعة او في زمان
واما الفاعل فليس يجب من وضعه في كثير من الاشياء وضع المعلول بل ربما لا يجب من وضعه مع وضع
القابل الذي هو المادة ايضا وجود المعلول ما لم يوجد شرطها آخر مثل القوة المبردة التي في الافيون
اذا وصلت الى البدن فما لم ينفعل الافيون اولا عن الحرارة الغريزية لم يؤثر بالتبريد فيه فاذا
كان الامر على هذا الوجه في آحاد العلل فكل واحدة من اصنافها وان صلحت لان تكون حدا اوسط
لكن لا ينقطع سؤال اللم الا باعطاء العلة الذاتية الخاصة القريبة التي بالفعل ومما يناسب
هذا البحث ان هذه العلل بعضها يساوي المعلولات في الحمل اي ينعكس عليها وبعضها اخص
منها مثل كون السحاب عن تكاثف الهواء بالبرد وعن انعقاد البخار وكل واحد منهما اخص من السحاب
ومثل كون الحمى عن عفونة الخلط تارة وعن حرارة الروح اخرى بلا عفونة وهذه العلل الخاصية
قد تشترك في معنى عام يكون العلل الماوية للمعلول الذي هو اعم من كل واحدة منها وقد لا تشترك

فلا تجعل

فلا تجعل حدودا اوسطى الا لموضوعات لها اخص من الاكبر فلا تكون علل وجود الاكبر على
الاطلاق بل علل وجوده للاصغر الاخص فان الحمى المطلقة ليست معلولة للعفونة بل
عن احتباب الغب وكذلك النوع ليس علة وجود الجنس مطلقا بل هو لما تحت النوع من شخص
او صنف او نوع دونه واما ما تشترك في معنى عام فان حمل الاكبر على الحدود الوسطى
التي هي الاخص لا تكون اولا ولكن بتوسط ذلك العام مثل انتشار الورق للحرة التي والخروع
والكرم فان العلة الماوية للانتشار في جميعها جمود رطوبتها وانعقادها اما كون هذه
تينة وهذا خروعا او كرما فهي امور اخص من الانتشار الذي هو الاكبر لكن جمود الرطوبة
التي هي العلة الماوية ليس بهذه الوسطيات الخاصة اولا ولكن بتوسط امر عام وهو
عرض الورق فالتينة والخروع والكرم عريضة الاوراق بلا واسطة وعريض الاوراق ينفش
رطوبته بلا واسطة ومنفش الرطوبة ينشر ورقه بلا واسطة فالعلة الماوية للانتشار
القريبة منه هي الانفاش والانفاش ليس اولا لهذه الخواص بل لعريض الورق فمثل
هذه العلل هي المتماسكة على معلولاتها واعلم ان بعض العلل والمعلولات قد تترتب ترتيبا
يوهم الدور مثل ابتلال الارض بسبب حدوث المطر وحدوث المطر من الغيم وحدوث الغيم
بسبب تصاعد البخار من ابتلال الارض فاذا حذفت المتوسطات كان ابتلال الارض بسبب
ابتلال الارض لكن هذا انما يكون دورا ان لو كان الابتلال الذي هو العلة هو بعينه المعلول
وليس كذلك بل هو غيره بالشخص وانما هو هو النوع فليس فيه محال دوري فان قيل ان لم يكن
هذا دورا فليلزم مثله الدور حيث ذكرتم من جهة اخرى وهو انه اذا كان كثير من العلل يساوي المعلولات
مثل توسط الارض للكسوف ومثل انفاش الرطوبة الماسكة لانتشار الورق ومثل القرع المقاوم
للصوت فيمكن ان تبين العلة بالمعلول والمعلول بالعلة فيكون دورا قلنا ليس اذ كان
كل منهما مساويا للآخر جاز توسطه لبيان الآخر بل الصالح للتوسط ما هو الاعرف فلئن كانا
متساويين في المعرفة والجهل فلا بيان لاحدهما بالآخر ان عرف التوسط بحاب قبل
الكسوف وهو اعرف فاذا اثبت بتوسطه الكسوف كان بيانا حقيقيا او عرف الكسوف بالحس
قبل معرفة التوسط فاذا اثبت التوسط به كان بيانا حقيقيا ايضا هذا مع ان توسيط
العلة يعطي برهان اللم وتوسيط المعلول يعطي برهان الان فليس استعمالهما وطنين
من وجه واحد فلا يلزم الدور فقد قلنا في العلل دخولها في البرهان واما دخولها في الحد
فان كان الغرض من الحد تصور الشيء من جهة ماهيته فيتم من هذه العلل بما هي اخبار العلوم

الألوكة
www.alukah.net

ولا يوخذ معها ما هي خارجة عن ذات الشئ وان كان الغرض تصور ماهيته كما هو موجود فلا يتحقق ذلك الا بجمع عللة الداخلة في القوام والخارجة عنه فلا بد من ورود خواصها فيه وعلى الوجهين جميعا فلا يدخل في الحد الا العلل السامية للمحدود واما التي هي اخص مثل اطفا النار والانارة المحترقة والقرع بالعصا وغير ذلك للصوت فليس شئ منها يدخل في حدود ما هي اعم منها وان دخلت في البرهان فان وجد لها معنى عام مثل القرع المقابل الذي هو العام لجميع علل الصوت كان الماخوذ في حد الصوت واما العلل الخاصية فتوجد لجميع انواع ذلك الاعم مثل اطفا النار لحد الرعد لا لحد الصوت المطلق ومثل المصونة للحمى الغب لا للحمى المطلقة وقد يحد الشئ بجميع عللة الاربع ان كانت له وكان الغرض من الحد تحقيق ماهيته على حسب وجودها كما تقول في حد السيف انه صلاح صناعي من حديد مطاول معرض محدد الاطراف لتقطع به اعضا الحيوان عند القتال فالسلاح جنس والصناعي فصل من المبدا المحرك اي الفاعل ومن الحديد فصل من المادة ومطاول معرض محدد الاطراف فصل من الصورة وليقطع به اعضا الحيوان عند القتال فصل من الغاية

الفصل السابع

في رسوم الفاظ استعملت غير مشروحة المعاني وهي العلم والعقل والظن والجهل والذهن والفهم والفكر والحدس والذكا والحكمة

العلم هو اعتقاد ان الشئ وانه لا يمكن الا كذلك اعتقادا لا يمكن زواله اذا كان الشئ في نفسه كذلك وحصل هذا الاعتقاد بواسطة اوجبته ويقال علم لتصور الماهيات بالحد واذا حصل هذا الاعتقاد على هذا الوجه من غير واسطة سمي عقلا تصورا كان او تصديقا مع ان لفظة العقل قد تستعمل لمعاني اخر في الحكمة لا يتعلق بعرضنا تعدادها والظن الحق هو اعتقاد ان الشئ كذا مع اعتقاد ان الشئ كذا ان كان الشئ في نفسه كما اعتقد وهو في نفسه يمكن ان لا يكون كذا واعتقاده على نحو الثبوت والبت كان هذا علما لا ظنا وان كان الشئ في نفسه كذا ولا يمكن ان لا يكون كذا كان ظنا مركبا بجهل مضاد للعلم وان كان الشئ في نفسه كما اعتقده لكن لا بيان لاعتقاده بل اعتقاده انه يمكن ان لا يكون كذا هو تجويز من جهته ان الشئ الذي يعرضه كذا عسى ان لا يكون كذا فهو ظن حق مركب بجهل بسيط هو عدم العلم والجهل منه بسيط ومنه مركب فالبسيط هو ان لا يكون في النفس راى في المسئلة البتة والمركب ان لا يكون في النفس الراى الحق مع حصول راى باطل يضاد العلم حصولا بتا فان مع تجويز انه لا يكون كذلك لكن الميل الاغلب الى الراى الباطل فهو الظن الكاذب والاول انما سمي جهلا بسيطا لانه ليس فيه الا عدم الراى فقط وهذا عدم مع حصوله راى اخر فكان مركبا من العدم والوجود واعلم

انه لا يجتمع علم وظن في شئ واحد لشخص واحد لان العلم يقتضي رايا ثابتا والظن راى غير ثابت ولا يجتمع ايضا ظن صادق وكاذب لشخص واحد في شئ واحد لانه ان تساوى راى انه كذا وراى انه ليس كذلك كان شكا لا ظنا وان غلب احدهما فهو الظن دون الاخر والذهن قوة للنفس معدة نحو اكتساب الاراء والفهم جودة تهيؤ لهذه القوة نحو تصور ما يرد عليها من غيرها والفكر حركة ذهن الانسان نحو المبادي ليصير بها الى المطالب والحدس جودة حركة لهذه القوة الى اقتناص الحد الاوسط من تلقائها فيها والذكا شدة استعداد هذه القوة للحدس في الطبع مثلا اذا راى القمر انما يضئ دائما جانبه الذي يلي الشمس ويستقل ضوءه الى مقابلة الشمس حدس في الحال ان التي يستنير من الشمس والحكمة خروج نفس الانسان الى كماله الممكن في جزئي العلم والعمل اما في جانب العلم فان يكون منصورا الموجودات كما هي ومصدقا بالقضايا كما هي واما في جانب العمل فان يكون قد حصل عنده الخلق الذي يسمى العدالة وربما قيل حكمة لاستكمال النفس الناطقة من جهة الاحاطة بالمعقولات النظرية والعملية وان لم يحصل خلق

الفن الخامس

في المغالطات في القياس

واذ علمناك الطريق الموصل الى التصديق اليقيني الذي لا ريب فيه وهو البرهان فنشير اشارة خفيفة الى حصر مجامع الغلط الواقع في هذا الطريق كما حصرنا انواع الغلط الواقع في طريق التصور بعد ما علمناك الطريق والغلط في كيفية ذلك القياس البرهاني اما ان يقع من جهة مادته التي هي المقدمات او من جهة صورته التي هي التاليف او منهما جميعا والواقع في المقدمات اما الكذب او الاولية او ليست غير النتيجة او لا هي ليست اعرف من النتيجة ومايقع من جهة كذب المقدمات فانما هو لاتباع الكاذب اما في اللفظ او في المعنى فان الكاذب لا يميل نفس ذهن العاقل الى التصديق به الا بالصادق اما في اللفظ او في المعنى فان الكاذب لا يميل نفس ذهن العاقل الى التصديق به الا لمناسبة بينه وبين الصادق وهذه النسبة لا تعدو اللفظ والمعنى اما اللفظ فاكثره من جهة الالفاظ المشتركة بين معنيين فصاعدا وقد يكون من جهة الالفاظ المتباينة الملتبسة بالمترادفة وهي التي تشترك في معنى وتفترق في معنى معتبر فيغفل الذهن عما فيه الافتراق ويجري اللفظين مجرى واحدا في جميع الاحكام وربما كان لما فيه الافتراق اثر في تغيير الحكم مثل الحر والسلاقة فان السلاقة زيادة معنى من الصفاء والترقرق مع توارد هما على موضوع واحد وكالسيف والصارم فان الصارم وضع لما وضع له السيف مع وصف الحدة والذي من جهة اشتراك اللفظ فاما ان يكون

بحسب باطنه او بحسب تركيبه وما هو بحسب باطنه فاما ان يكون في جوهره واما في هيئته
والذي في جوهر اللفظ ووضعه الاصلي فهو ما قدمناه في المقالة الاولى من الالفاظ المشتركة ومن
جملة ذلك ايضا الالفاظ المتشابهة والمشكلة وما هو في هيئته وصيغته كاللفظ المشترك بين الفاعل
والمفعول كالقابل الذي صيغة الفاعل وليس له فعل فيظن من حيث الصيغة ان القبول فعل حتى اعتقد
بعض ضعفاء المعقول ان الهيولى الاولى لها فعل لانها قابلة والقابل فاعل القبول واما الاشتراك
التركيبي فقد يكون ما يعرض بسبب التصريف مثل قولك ضَرْبٌ زيدٌ فيحتمل ان يكون ضرب زيد صادرا
ومضروبا وكما تقول في العجمية غلامُ حسنٌ بالسكون فيحتمل ان يكون الحسن اسما للغلام والمراد
تعريف الغلام باسمه ويحتمل ان يكون اسما للسيده ويكون المراد اضافة الغلام اليه مع ان الفصيح في لغة
العجم لمعنى الاضافة تحريك الغلام بالخفض مثل قولك غلامِ حسنٌ وقد يعرض بسبب الوقف والابتدا
كقول الله تعالى وما يعلم تاويله الا الله والراسخون في العلم يقولون امنا به فان معنى الكلام اذا وقف
على الله يغاير معناه اذا وقف على الراسخين في العلم وقد يعرض بسبب انصراف الكنايات ودلايل
الصلات الى امور مختلفة مثل قول القايل كل ما علمه الحليم فهو كما علمه فاذ هو اذا انصرف الى الحليم
كان معنى الكلام مغايرا له لو انصرف الى كلما ومن هذا القبيل زيادة تدخل القضية فتشبه في الحال
ولا يدري انها جزء من الموضوع او من المحمول مثل قولنا الانسانية من حيث هي انسانية خاصة
فان قولنا من حيث هي انسانية قد تؤخذ جزوا من الموضوع و يختلف المعنى بسببه واذا قرن
بهذه القضية قضية اخرى على تالين قياسي يختلف الحال فيه بين جعله محمولا و موضوعا
وقد يعرض بسبب تردد حرف العطف بين دلالته على جميع الاجزاء وبين دلالته على جميع الصفات
مثل قولك الخمسة زوج وفرد فاذا عنى به جميع الاجزاء صدق لان الخمسة حاصلة من جزء هو
ثلثة وجزء هو اثنان واحدها زوج والاخر فرد وان عنى به جميع الصفات كذب لان الخمسة
لا تجتمع لها صفة الزوجية والفردية فيعرض من هذا انه قد لا يصدق مفترقا فاما يصدق مجتمعا
فانك اذا قلت الخمسة زوج ووقفت كذب قولك لان حمل الشيء وحده لا يفهم منه في العادة
الا كون الشيء موصوفا به لا كونه جزءا منه وقد يصدق الشيء مفترقا ولا يصدق مجتمعا مثل
ان يكون زيد طبيبا غير ماهر في الطب ويكون ماهرا في الخياطة فاذا قيل زيد طبيب صدق
واذا قيل زيد بصير صدق ايضا لانه اذا صدق حمل البصير المقيد بالخياطة عليه صدق المطلق
ايضا فان المقيد اذا صدق صدق المطلق من غير عكس ثم اذا جمع بينهما اوقع التركيب في الجمع
من حيث العادة لكونه بصيرا في الطب فكان كاذبا وان كان يصدق اذا عني به حالة الجمع
ما يعني به حالة الافراد لكن السابق الى الفهم رجوع البصير الى الطب فيما منه ايضا

الاشتراك

٧ صيغة

٨ قد تؤخذ جزوا من المحمول

الاشتراك تركيبي اذ يتردد البصير بين كونه بصيرا في الطب او في شيء اخر واما الاشتباه
المقدمات الكاذبة بالصادقة من جهة المعنى فاما ان يكون الكاذب كاذبا بالكل وهو الذي
لا يصدق الحكم على شيء من موضوعه البتة ولا في حال ولا في وقت واما ان يكون كاذبا في الجزء
واما ان لا يكون كاذبا فيه حايل في جهته اما ما يكون كاذبا في الكل فمشابهته مع الصادق اعما
يكون باندراجهما تحت كلي اما جنس او فصل او عارض اما حقيقة او هما اما الاندراج الحقيقي
مثل ان نحكم ان كل بياض جامع للبصر بسبب ان السواد جامع للبصر فيتوهم ان جمع السواد
للبصر هو لكونه لونا والبياض لون فيثبت له هذا الحكم او مثل ان نحكم بالبياض على السواد
او بالعكس لان اللون صادق على كل واحد منهما فيتوهم انه لما صدق عليهما شيء واحد فينبغي
ان يصدق احدهما على الاخر وليس هذا بواجب اذ قد يقع تحت كلي واحد متفقان ومختلفان
ويوهم نتاج الموجبتين في الشكل الثاني لهذا السبب واما الاندراج الوهمي فمثل حكم الوهم ان الهيولى
او العقل او الباري مشار الى جهته بسبب ان الحس مشار الى جهته لتوهم اندراج الصانع
والكاين مع ما تحت الحس وهذا الحكم صادق في الحس فشبهه في كل ما نتوهمه محسوسا ولا يتوهم
موجود الا محسوسا ومن هذا القبيل جميع الوهميات الكاذبة التي قدمنا ذكرها واما ما يكون كاذبا
بالجزء فمنه ما يكون الحكم انما يصدق على جزي فيحمل على الكل الذي فوقه كالحاضر حكم الذي لا يصدق
الا على الانسان فيحمل على الحيوان فيكون الحكم كاذبا في بعضه اذ بعض الحيوان ليس بضاحك واعتقاد
بقاء كلية الحكم بحالها في عكس الكلي الموجب قريب من هذا اذ هو يوهم الحكم الجزي كليا فانه
لما رأى شيئا سيالا اصفر مرة توهم ان كل سيال اصفر مرة والحكم على لازم الشيء بما يصدق
على الشيء من هذا القبيل فان اللازم اذا كان محمولا على شيء وشيء اخر محمولا على كل ذلك الملزوم
توهم ان ذلك اللازم ساد للملزومة حتى يجوز ان يحمل على كله ما يحمل على كل الملزوم واما الواجب
صحة الحكم على بعض اللازم محسن وهذا هو اعتقاد كلية النتيجة في الشكل الثالث فانه اذا راى
كل انسان متوهما وراى كل انسان ضاحكا حسب ان كل متوهم ضاحك واما الصادق بعضه
ومن الكاذب في الجزء ما انما يصح الحكم على موضوع بشرط او في حال او في وقت فيوخذ دون
ذلك الشرط او تلك الحال او وقت اخر دون ذلك الوقت فاذا روعيت شرايط
القضايا في تحقيق صدقها وتوابع الحمل كما حققناها في الفن الاول من هذه المقالة امن
هذا النوع من الغلط واما ما الكذب في جهة الحكم مثل اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات

الألوكة
www.alukah.net

كما يعتقدان السقمونيا مبردة بالذات واعاهى بالعرض لانها المسخن بالذات فتعرض عند زوال
المسخن البرودة لانها كانت بالذات من السقمونيا ومثل اخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل وبالعكس
فهذه انواع الغلط فى المقدمات من جهة كذبها واما من جهة انها ليست غير النتيجة فهو ان تكون
المقدمة نفس النتيجة ولكن غيّر اللفظ فيقع الاغترار بتغاير اللفظ ويظن انها غيرها وهذا هو المصادرة
على المطلوب الاول وقد شرحناه من قبل واما من جهة انها ليست اعرف من النتيجة فهى اما ان تكون
مساوية لها فى المعرفة كالمتضايفات اذا اخذ بعضها مقدمة لبيان الاخر او تكون اخفى منها اما مبينة
بها واما غير مبينة بها وما يبين بالنتيجة اذا اخذ مقدمة فى بيان النتيجة فهو البيان الدورى
ويعود حاصله الى بيان الشئ بنفسه وكل قياس دورى فهو مصادرة على المطلوب الاول والعكس
واما الغلط فى صورة القياس فاما ان يكون بشركة بين المقدمات او من غير شركة بل فى الصورة
وحدها والذى هو بشركة لمقدماته فان لا تكون الاجزاء الاولى التى هى الحدود او الاجزاء الثوانى
التى فى المقدمات متمايزة مثال الاول هو ان يعبر عن الاصغر والاكبر بلفظين مترادفين او عن الاوسط
والاكبر بمترادفين فيعدم القياس اركانه الثلثة فى المعنى فتختل صورته بسببه وهذا من المصادرة
على المطلوب الاول او كان الاوسط لفظا مشتركا مستعملا فى المقدمتين بمعنييه المختلفين ومثال
الثانى وهو عدم التمايز فى المقدمات فلا يتهيأ فيما اجزاؤه الاولى بسايط بل فيما تكون الفاظا
مركبة ثم تنقسم قسمين فاما ان تكون اجزاء المحمول والموضوع متمايزة الوضع والمحل ولكن غير متمايزة
فى الاتساق كقول القايل كل ما علمه الحكيم فهو كما علمه والحكيم يعلم النحو فهو ازن محجر وقد عرضت
ما فيه واما ان لا تكون متمايزة فى الوضع فيكون ذهن السامع الى من الموضوع فيتوهم انه من المحمول
او من المحمول فيتوهم انه من الموضوع مثل قول القايل الانسان بما هو انسان اما ان يكون ابيض اولا
يكون ابيض فقوله بما هو انسان لا يدرى اهو جزء من المحمول او من الموضوع فمن هذه الوجوه
يعرض الخلل فى صورة القياس بمشاركة المقدمات واما الغلط فى صورة القياس وحدها من غير
شركة فاما الان تاليفه ليس تاليف الاشكال الثلثة بان لم يكن فيه شئ مشترك الاشتراك المعتبر
بها وانتفا الاشتراك اعنى الظاهر والحقيقة معا وهذا مما لا يشتبه على عاقل خلوة عن الصورة
القياسية اوفى الحقيقة دون الظاهر وهو ان يكون الاوسط لفظا مشتركا وقد ذكرناه فيما اختلال
صورته بشركة من المقدمات اولانه عادم شريطة شكل هو من ضروبه بان تكون صغراه سالبة
فى الاول والثالث اوكبراه جزئية فى الاول والثانى اوكان من موجبتين فى الثانى اومن سالبتين
او جزئيتين اوسالبة صغرى كبراه جزئية فى جميع الاشكال واذا عرفت هذا فى القياسات المحليه

ومقدماتها

ومقدماتها فيسهل عليك اعتباره فى غيرها من الشرطيات والاستثنائيات والخلف غير ان الخلف
يتميز بمغالطة عن ساير القياسات وهو وضع ما ليس بعلة علة فان القياس ربما يلزم المحال من اخذ
نقيض موضوع فى قياس خلفى ويدعى انه انما لزم من هذا النقيض وما يلزم المحال فهو محال ولا يكون
لازما منه بل من مقدمة اخرى كان يستعمل فيه حتى لو رفعنا نقيض الموضوع واستبقينا تلك
المقدمة كان المحال باقيا فينبغى ان يجتنب عن هذا الغلط ايضا بمراعاة صدق المقدمات الاخر
ويعلم لزوم هذا المحال من هذا النقيض بان يدور معه فى طرفى النبوت والارتفاع وهذا القدر كاف
فى بيان المغلطات القياسية وازقد وفينا بما وعدنا فلنختم كتابنا حامدين لله الحمد والشكر

شبكة الألوكة
www.alukah.net